البلاغة العالية

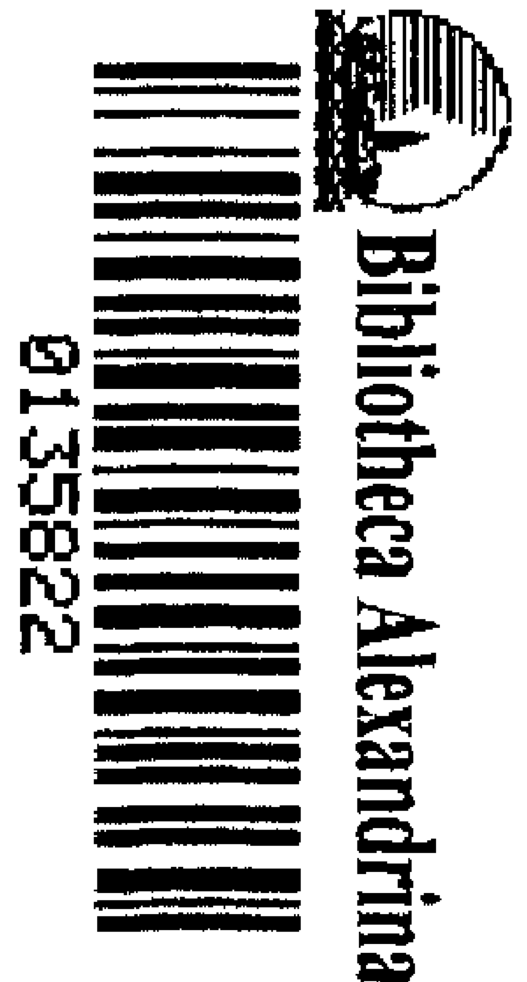
علم المعاني

تأليف
عبد المتعال الصعيدي
الأستاذ بكلية اللغة العربية
من كليات الجامع الأزهر الشريف

قدم له وراجعه وأعد فهارسه

دكتور عبد القادر حسين
رئيس قسم البلاغة والنقد
جامعة الأزهر

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز ت ٣٩١٩٣٧٧
٤٢ ميدان الأوبرا ت ٣٩٠٠٨٦٨
المطبعة النموذجية
٦ سكة الشابورى بالحلمية الجديدة



البلاغة العالية

علم المعاني

تأليف
عبد المتعال الصعيدي
الأستاذ بكلية اللغة العربية
من كليات الجامع الأزهر الشريف

قدم له وراجعه وأعدّ فهارسه
دكتور عبد القادر حسين
رئيس قسم البلاغة والنقد
جامعة الأزهر

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز ت ٣٩١٩٣٧٧
٤٢ ميدان الأوبرا ت ٣٩٠٠٨٦٨
المطبعة النموذجية
٥ سكة الشابوري بالحلمية الجديدة

الطبعة الثانية

١٤١١ هـ — ١٩٩١ م

تقديم

للدكتور عبد القادر حسين

رئيس قسم البلاغة والنقد

جامعة الأزهر

كتاب « البلاغة العالية » لفضيلة المرحوم الشيخ عبد المتعال الصعيدى ، أستاذ البلاغة بجامعة الأزهر ، لم يكد يعرفه شباب الجيل من قراء هذا العصر ؛ فقد طبع منذ أكثر من نصف قرن سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وألف بعد الهجرة .

وقد تلقيت دروس البلاغة على يدى هذا العالم الفاضل ، وتتلمذت على كتبه الرائعة ، مثل كتاب « النظم الفنى فى القرآن » الذى تناول فيه أسلوب القرآن ، وروعته ، وأسرار إعجازه .

و « بغية الإيضاح » وهو شرح وتحقيق لكتاب «الإيضاح» للخطيب القزوينى (ت ٧٣٧ هـ) الذى طبقت شهرته الآفاق ، فهو كتاب غنى عن البيان ، يعرفه القاصى والدانى من طلاب العربية ؛ لأنه جمع فأوعى ، وعلق عليه فضيلته بما عرف عنه من دقة وبراعة ، وعمل على تخريج أشعاره وأعلامه فى وقت كان يعز فيه إنجاز هذا العمل المضنى :

وله أيضا مصنف باسم « دراسة كتاب فى البلاغة » يسرد فيه كثيرا من المؤاخذات على شرح كتاب من كتب البلاغة الشهيرة ، فكان عف اللسان فى نقده ، كريما فى أخذه ورده ؛ لأن للعلم حقوقا فوق الصداقة ، وفوق الزمالة .

كما أخرج إلى النور كتابا خطيرا قيما هو « سر الفصاحة » لابن سنان الخفاجى (٤٦٦ هـ)، هذا الكتاب يعد من أمهات كتب البلاغة التى اعتمد عليها الباحثون ، وأفاد منه القدامى والمحدثون فى البلاغة العربية .

أما كتاب « البلاغة العالية » فهو ثرى بأفكاره الجديدة ، وتأملاته المديدة ، وكل فقرة من فقراته تدعوك للتأمل فيها ، وتحثك على النظر إليها ومراجعتها ؛ لأن

المؤلف لم يلق بآرائه اتفاقا ، وإنما استنفد فيها الفكر ، وقلب فيها الرأى ، قبل أن يخرجها إلى القارىء فى صورتها المطبوعة .

والكتاب رغم صغر حجمه ، إلا أنه نفيس بمادته الغزيرة التى يفتقر إليها دارس البلاغة حين يود اقتحام ميدانها الفسيح ، فلا بد أن يكون مسلحا بما فى هذا الكتاب من آراء متطورة تخالف ما استقر عليه البلاغيون عصرا وراء عصر، ليس هذا ادعاء أو تزيدا فى القول ، وإنما هى حقيقة واقعة ستتبينها معى أيها القارىء حين تبدأ فى قراءة الصفحات الأولى من الكتاب، وتخطو فيه بضع خطوات :

ففى كل فقرة منه فكرة جريئة ، قد تتفق معه فيها أو تختلف ، وقد ترضى عنها أو تسخط عليها ، ولكنك فى كل حال تحترم صاحبها ، ولا تملك إلا أن تحمل له الثناء والإعجاب .

وقد سعدت أيما سعادة حين طلب منى أن أكتب مقدمة لهذا الكتاب - الذى ألفه ذلك العلم الكبير من أعلام البلاغة فى العالم العربى ، سعدت لإعادة طبع هذا الكتاب النفيس ، ليعرفه طلاب البلاغة كما عرفناه من قبل ، يعرفون كيف تكون دراسة البلاغة ، وأنها ليست مجرد نقل من هنا وهناك ، ولكنها كما أخذناها على يدى هذا الأستاذ القدير، إحاطة وفكر وتأمل ومقارنة بين هذه وتلك من الآراء ، ثم بعد ذلك استنباط واستخراج آراء جديدة لم تكن مألوفة من قبل .

سيبصر الطلاب تلك الحقيقة حين يطلعون على هذا الكتاب فى طبعته الحديثة ، ومن ثم يتاح لهم ولشباب هذا الجيل أن يتلقوا فنون البلاغة على يديه ، وأن يعشقوا منهجه فى مناقشة الآراء التى حفلت بها كتب التراث ، فكل رأى مهما بدا لامعا براقا ، قد يكون وراءه شىء يخفى لمعانه وبريقه إذا تأملناه ، وغصنا إلى أغواره ، فنرى الرأى الذى نظنه سديدا قد أصبح متهافتا لا يستحق ما بذل فيه من عناء ، وقد نتوصل بعد ذلك إلى رأى جديد مبتكر .

ليس مهما أن نردد آراء السابقين أو نتكلفها ؛ بل المهم أن نستقصى ونفكر ، ونتدبر ، فربما اكتشفنا شيئا لم يكتشفه السابقون ، وبذلك نضيف للبلاغة آراء جديدة .

هكذا كان منهج الشيخ فى الدراسة والتعليم ، تلقاه عنه تلاميذه وطلابه ، وزوّدهم به فى محاضراته قبل أن يضمه فى هذا الكتاب ويقدمه للقراء .

والشيخ الصعيدى قد تخرج على يديه ألوف من الطلاب ، وأنا واحد من هؤلاء الطلاب الذين يدينون له بالعلم ، والسير على منهجه فى تناول المسائل البلاغية .

❊ ❊ ❊

يرى المؤلف رحمه الله أن البلاغة قد مرت بأربعة أطوار :

الطور الأول : يبتدىء من عهد الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ — ٨٦٨ م) إلى عهد عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ — ١٠٧٨ م)

الطور الثانى : من عهد عبد القاهر إلى عهد السكاكى (ت ٦٢٦ هـ — ١٢٢٩ م)

الطور الثالث : من عصر السكاكى إلى عصر النهضة ، أى من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادى ، وبلغت أوج ازدهارها فى نهاية القرن السادس عشر .

والطور الرابع : يبتدىء من عصر النهضة إلى وقتنا هذا .

فالطور الثالث الذى يبتدىء من عصر السكاكى طغت فيه المسائل الفلسفية على الصبغة الأدبية ، كما طغت العلوم النحوية والمنطقية على العبارات التى تخاطب الوجدان وتمس المشاعر والفؤاد .

أما الطورالرابع فقد درج فيه علماء البلاغة على الأخذ بطريقة العلوم الرياضية التى سادت منذ عصر النهضة ، من ذكر البلاغة فى مسائل موجزة ، وتمرينات شعرية ونثرية ، وأجوبة عن هذه التمرينات ، يطلب من المتعلم معرفتها والوقوف عليها . ويرى عالمنا الفاضل أن استعمال الطريقة الرياضية فى علوم البلاغة كانت غير محمودة الأثر ، كان أن طغيان الطريقة الفلسفية فى عصر السكاكى كانت عديمة الجدوى ، فأراد أن ينأى بالقارىء الذى يود أن يأخذ حظه من البلاغة عن الطريقة الرياضية والطريقة الفلسفية ، لأن هذه وتلك سارت فى مجرى غير مجرى البلاغة الأصلى ، وحفرت أخاديد عميقة أبعدت البلاغة عن تيارها الحقيقى من التذوق الفنى ، وهو الأساس الذى ترتكز عليه البلاغة العربية . فألف كتابه « البلاغة العالية » فى علم

المعانى، وإن كان قد أراد الكتاب أن يشمل علوم البلاغة الثلاثة « من معان و بيان وبديع » ، إلا أن الظروف قد حالت دون أن يكتمل الكتاب بأقسامه الثلاثة ، فلم يخرج إلى النور إلا القسم الأول من علوم البلاغة .

ويبدو واضحا أن الهدف من تأليف « البلاغة العالية » أن يزيح عن فن البلاغة ما حشر فيها من المسائل التى لا تمت إليها بصلة ، والتى جلبت إليها من عصر السكاكى إلى عصر النهضة .

كما نلحظ فى هذا الكتاب بعض الخطرات النقدية — وإن كانت قليلة — كما فى باب الفصل والوصل حين يتحتم على الشاعر أن يراعى المناسبة فى العطف ، فالكلمة ينبغى أن تكون ملائمة لأخواتها ، تنخرط معها فى سلك واحد ، فإن لم تكن ملائمة ، بل كانت من واد آخر لا تتفق مع بنية الكلمات التى بنى عليها البيت من الشعر ، أو الفقرة فى النثر ، تبدو غريبة مستهجنة بين لداتها ، ويضرب أمثلة على ذلك من شعر أبى فراس وشعر الكميت ، ويبين النفرة بين الكلمات ، وما ينبغى أن تكون عليه من الصحة .

وهو فى هذا الكتاب يحاول أن ينأى بالأبحاث البلاغية عن الأبحاث الأخرى الدخيلة على فن البلاغة ، كالأبحاث الفلسفية والمنطقية ، وخاصة الأبحاث النحوية التى يتطرق إليها العلماء فى تناولهم لمسألة من مسائل البلاغة حتى امتلأت بها الكتب البلاغية ، فيعمل على تنقيتها مما علق بها من شوائب ، وما لحق بها من أوضار ، فيستبعد كثيرا من الأمور التى ليس للنحو فيها إلا حظ الأعراب ، كحروف العطف ، والتقييد بحروف الجر ، والشرط ، وذكر التوابع وغيرها مما يكتفى فيها بالحكم الإعرابى وحده ، يستبعد كل ذلك ليدلى بدلوه فى صميم الفنون البلاغية ، ويركز على الأسرار واللطائف التى يزيغ فيها الدارسون عن الصواب ، كأن يقول حين يتناول بلاغة الصفة : « النعت فى النحو للتوضيح فى المعارف والتخصيص فى النكرات، ومتى أريد به ذلك كان ذكره واجبا فى الكلام، ولا يصح أن نبحث عنه من هذه الناحية — لأنها نحوية خالصة — وإنما نبحث عنه إذا كان الكلام يتم بدونه، فيكون ذكره لأغراض أخرى غير هذا الغرض النحوى .» ص ٨٩

ويقول فى موضع آخر « إن منزلة عطف البيان فى النحو منزلة النعت يأتى للإيضاح والتخصيص أما هنا — فى البلاغة — فيؤتى بعطف البيان لأغراض منها المدح والذم . . . »

والبدل شأنه هنا شأن التوكيد ، فليس للنحو منه إلا حظ الإعراب ؛ لأنه يأتى على نية تكرار العامل . ثم يسترسل ليذكر الأغراض البلاغية للبدل فيقول : « وفيه مع هذا مزية الإجمال ثم التفصيل» ص ٩١ إلى غير ذلك .

فهو يحاول جاهدا أن يعيد ترتيب أبواب البلاغة ، ويفصلها عن غيرها من أبواب العلوم الأخرى ، بدلا من الخلط بينها ، وينظمها جميعا فى سلك واحد مما تتحدد معه الرؤية الفنية ، فأدى بهذا الفصل بين علوم البلاغة وغيرها من العلوم الأخرى إلى رؤية جديدة محددة تساير المنهج الحديث الذى يقوم على الاستقلال والتفرد .

وفى الفصاحة والبلاغة لا يأخذ برأى الجاحظ الذى يرى أن البديع — وهو يشمل أنواع البلاغة كلها من معان وبيان وبديع — خاص بالعرب ، وأن من سواهم من شعوب الأرض قاطبة كان يجهل البديع جهلا مطلقا ، لا يأخذ بهذا الرأى ، وينصف اللغات الأخرى من تعصب الجاحظ للغة العربية ، فللغات الأخرى جمالها وبلاغتها وتأثيرها ، وشأنها فى ذلك شأن العربية سواء بسواء ، فتراجم خطب الفرس ورسائلهم هى على نمط خطب العرب ورسائلها ؛ بل إن للفرس أمثالا مثل أمثال العرب معنى وصياغة ، وربما كان اللفظ الفارسى يفوق فى فصاحته اللفظ العربى ويضرب الأمثلة على ذلك . (ص — ٥ ، ٦)

هذا الإنصاف فى الحكم دون التأثر بالعاطفة سمة من سمات العلماء ، خاصة فى العصر الحديث الذى ينظر فيه العالم للمسألة نظرة علمية محايدة ، دون جرى وراء عاطفة ، أو وقوع تحت تأثير معين يفسد عليه علمه وحيادة :

ويرى العلماء أن البلاغة أخص من الفصاحة ، بمعنى أن كل كلام بليغ يحمل فى طياته الفصاحة ، وليس كل كلام فصيح يعد بليغا ، كالإسهاب فى غير موضعه ؛ فألفاظه فصيحة توافرت فيها شروط الفصاحة ، إلا أنها استعملت فى غير موضعها ، فعريت من البلاغة ؛ لأن البلاغة تتعلق بملاحظة أحوال المخاطب مع إيضاح

المعنى وتحسين اللفظ ، فإن فقد الكلام هذه الصفات ، فهو غير بليغ .

هذه الفكرة سادت عند علماء البلاغة ، وتناقلها العلماء جيلا بعد جيل ، وقرنا وراء قرن حتى صارت بمثابة قانون يعمل به ، ولا يصح التخلف عنه ، وإذا بالمؤلف ينتقد هذا الرأى الذى ساد فى كتب البلاغة كلها ، ويرى أن الكلام قد يكون بليغا ولكنه لا يعد فصيحا ، ويضرب مثالا يؤيد به هذا القول من شعر إبراهيم بن العباس :

تمر الصبا صفحاً بساكنة الغضا ويصدعُ قلبي أن يهبَّ هبوبُها
قريبةُ عهدٍ بالحبيب وإنما هوى كلِّ نفس حيث حل حبيبُها

يقول : إن البيت الأول فصيح وبليغ ، والبيت الثانى بليغ وليس بفصيح ؛ لأنه عرى من فخامة الألفاظ وشدتها وجزالتها ، يذكر هذا الرأى نقلا عن أبى هلال العسكرى الذى رجع عنه بعد ذلك ، ونفى عنه البلاغة والفصاحة معا . (ص ١٠)

والحق أن الفصاحة والبلاغة لا تكون فى الألفاظ وحدها ، أو فى المعانى وحدها ، وإنما فى تركيب الجملة ونظم الكلام ، أى فى أسلوبه ، وهو الرأى الذى انتهى إليه عبد القاهر الجرجانى .

ويتحدث المؤلف عن غرابة الألفاظ التى تؤدى إلى عدم الفصاحة فى الكلام ؛ فليس كل غريب عنده قبيح ؛ بل من الغريب ما هو حسن لا يقبح استعماله ، فليست الغرابة إلا وصفا طارئا يزول بالاطلاع على معناه ، وقد جاء القرآن بألفاظ غريبة استنكرتها قريش وقد نزل بلغتها ، ولم تؤثر هذه الغرابة فى فصاحة القرآن ، كلفظة كباراً فى قوله تعالى ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ نوح ٢٢ ، وقسورة فى قوله تعالى ﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ المدثر ٥١ .

أما الألفاظ المبتذلة ، وهى ما تسمى بألفاظ العامة ، على النقيض من الألفاظ الغريبة ، فيرى المؤلف أنها أهون من أن تخل بفصاحة الكلام ؛ فالألفاظ العامة مثل « صحبة الشطار » ومثل كلمة « القمل » مقامات يقتضيها المقام شأنه فى ذلك شأن ألفاظ الخاصة ، ومن أمثال الألفاظ العامية قول بشار :

وبابة رَبّة البيت تصبّ الخلّ فى الزيت
لهـا عشر دجاجاتٍ وديك حسن الصوتِ

وكقول أبى نواس فى الرثاء :

يا أبا عثمان أبكيتَ عينى يا أبا عثمان أوجعتَ قلبى

فالغرابة أو الابتذال فى الألفاظ لا تخلان بالفصاحة عنـده إلا إذا وضعت فى غير موضعها .

فشيخنا لم يقف جامداً أمام هذه الآراء الذائعة التى أخذ بها القوم ، دون أن يشذ واحد منهم ؛ لأنه يرى أن لـكل عصر مقوماته وضروورياته فى استعمال ألفاظ بعينها ، ولو استعملت هذه الألفاظ كما يقتضيها المقام لما أخلت بالفصاحة ؛ بل يرى أنها هى الفصاحة فى جوهرها ، وهـذا يذكرنا بالفنون الأدبية كالفن المسرحى ، والفن القصصى والروائى حين يعرض الـكاتب أشخصية ريفية أو شعبية ، فيضع على لسانها ألفاظ الريف أو الأحياء الشعبية ، إمعانا فى الواقعية ، ولـكى تساعد هذه الألفاظ على إبراز الملامح الشخصية فى جوها الشعبى أو الريفى ، ولو وضع غيرها لشعرنا إزاءها بالتـكلف والسماجة ، ولا شك أن هـذه الرؤية التى أخذ بها شيخنا الصعيدى منذ أكثر من نصف قرن تدل على نظرات متطورة وأفكار تقدمية .

* * *

ويتطرق المؤلف إلى عـلم المعانى فيذكر الفرق بينه وبين علم النحو الذى هو اللبنة الأولى فى أساس علم المعانى ، فالنحوى ينظر فى دلالة الألفاظ على معانيها من جهة الوضع ، وتلك دلالة عامة ، بينما البلاغى ينظر فى فضيلة تلك الدلالة ومزاياها ، وتلك دلالة خاصة ، وهذه الخصوصية من الحسن والجمال أمر وراء النحو والإعراب ، إلا أن السكاكى (ت ٦٢٦ هـ) والخطيب القزوينى (ت ٧٣٧ هـ) قد غفلا عن هذا الفرق بين نظر علم المعانى فى الألفاظ ، ونظر علم النحو فيها ، فأدخلا كثيراً من معانى النحو فى مباحث البلاغة ، فإذا كان النحو ينظر فى وجوه الكلام من حيث الصحة والفساد ، فعلم البلاغة ينظر فيها من حيث رجحان بعضها على بعض ، والأخذ ببعض هذه الألفاظ المأثيرها فى المعنى دون غيرها ؛ لأنها فقدت الحس والتأثير ، وهذه خاصية تنفرد بها علوم البلاغة دون النحو .

ثم ينحو نحو أبواب علم المعانى فيتحدث عن القصر ، ويصفه بأنه باب عظيم

من أبواب البلاغة ؛ لما فيه من الإيجاز والتقرير ، فقول عمرو بن كلثوم :

لنا الدنيا ومن أضحى عليها ونبطش حين نبطش قادرينا

« لنا الدنيا » هذه العبارة أفادت القصر بسبب تقديم المسند على المسند إليه ، أى الخبر على المبتدأ ، وهذا القصر يفيد الإيجاز ؛ لأن هذه الجملة بمثابة جملتين اثنتين إحداهما مثبتة ، والأخرى منفية ، أى : الدنيا لنا ، والجملة الثانية : الدنيا ليست لغيرنا .

أما التقرير فيمثل له ببيت لبيد فى رثاء أخيه :

وما المرءُ إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطعُ

فالإنسان كائن حى يملأ أسماع الدنيا بأعماله وأقواله ، واسمه يلمع فى كل سماء ، وذكره يجرى على كل لسان ، إلا أن صورته بعد موته تختفى ، ولمعانه ينطفىء ويصير رمادا بعد أن كان متوهجا ، هذه الصورة الحسية فى تشبيه أخيه بالشهاب اللامع الذى يخبو لمعانه سريعا تؤكد وتقرر المعنى الذى قصد إليه لبيد فى رثاء أخيه .

غير أن بلاغة القصر تشوبها كثرة التقسيمات التى تؤدى إلى التعقيد والإملال ، من قصر موصوف على صفة ، وقصر صفة على موصوف ، ومن قصر إفراد ، إلى قصر قلب إلى قصر تعيين ، وهلم جرا ، وكل منها بدوره ينقسم إلى أقسام أخر ، وهكذا اتسم القصر بوفرة التقسيمات التى لا تفيد علم البلاغة ، وتشوه الغرض منها ، فهى المؤلف أن الانسياق وراء السكاكى ، ونزعته المنطقية ، وشغفه بوضع الجزئيات مندرجة تحت الكليات ، هى التى أدت إلى هذه التفريعات ، وجعلت البلاغيين يتوجهون فى هذا المسار ، ويتبعون خطاه فى هذا المجال . (ص ٤٩)

هذه الأقسام التى ينبغى أن يعرض عنها البلاغيون ، يضيف إليها المؤلف مباحث أخرى ذكرها العلماء فى القصر ، تهجّن من شأن البلاغة وتذهب برونقها ؛ لأنها أحكام لغوية نحوية لا يصح أن توضع فى الفن البلاغى ، كأدوات القصر ، وموقع كل من المقصور والمقصور عليه من هذه الأدوات ، وبيان جواز تقديم المقصور عليه على أداة الاستثناء أو عدم جوازه ، هذه أمور لا تمت بالبلاغة فى الصميم ، وإنما يكتفى من ذلك كله بأن المقصور عليه فى العطف ببل ولكن هو ما بعدهما ،

والعطف بلا هو ما قبلها ، وبإلا ما بعدها ، وفى إنما هو المتأخر ، وفى التقديم هو المقدم . وهو منهج سديد ينقّى الأبحاث البلاغية من كل ما هو دخيل عليها ، فهى لا تساند الفن البلاغى ، وإنما تشعبه وتزيد من أقسامه ، وتعمل على تفتيته ، فيتضاعف معه النفور ، ويزداد فيه الزهد (ص ٥١)

وحين يعرض المؤلف للجملة الاسمية والجملة الفعلية يقول : إذا كان وضع الجملة الاسمية على إفادة الاستمرار والثبوت ، ووضع الجملة الفعلية على إفادة التجدد والحدوث ، فإن الجملة الإسمية تدل على معنى أوفى مما تدل عليه الجملة الفعلية ، ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أن الإسمية تفيد التوكيد للمعنى ، فيؤثر التعبير بالجملة الاسمية فى بعض المقامات كقوله تعالى : ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا : سلاما ، قال : سلام ﴾ (هود ٦٩) فسلاما جملة فعلية ؛ إذ التقدير : نسلم سلاما ، والثانى : سلام ، جملة اسمية ، إذ التقدير : سلام عليكم ، كأن إبراهيم عليه السلام أراد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به ؛ أخذاً بأدب الله تعالى ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ النساء ٨٦ (ص ٥٧) .

وفى حديثه عن تعريف الخبر بأل : يرى أن هذا التعريف يأتى لغرضين : الأول: لإفادة القصر ، أى قصر الخبر على المبتدأ كقول المتنبى :

أنت الحبيبُ ولكنى أعوذ به   من أن أكون مُحبّا غيرَ محبوب

أى : أنت الحبيب دون غيرك من الناس ادعاء ، كأن حبه لهم لا جدوى منه ولا فائدة وراءه . . .

الثانى : أن الخبر ظاهر لا يجهله أحد كقول الشاعر

أسودٌ إذا ما أبدت الحرب نابها   وفى سائر الدهر الغيوث المواطرُ

أى لا يخفى على أحد أن هؤلاء الممدوحين فى — جميع الحالات — عدا حالة الحرب — غاية فى العطاء والجود ، كأنهم الغيث المطير



وفى باب التقديم والتأخير ينفى المؤلف أن تكون للفاصلة القرآنية مدخل

فى البلاغة ، أو تأثير فى الكلام ، فشأن الفاصلة فى تجردها من البلاغة شأن ضرورة الشعر ، وضرورة السجع ، لا تدعو إليه البلاغة ، فإذا جاءت الفاصلة فى القرآن، فالمزية لا ترجع إليها وحدها ؛ إذ هى لا تتعدى مجرد الشكل ، ففى قوله تعالى :

﴿قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ، فأوجس فى نفسه خيفة موسى﴾ طه آية ٦٦ ، ٦٧

قدم الجار والمجرور « فى نفسه » على الفاعل « موسى » ، وهذا التقديم لم يأت لمجرد الفاصلة والتناسب فى الألفاظ ، وإنما جاء التقديم للاهتمام بشأن السحر ، والمبالغة فى الخوف الذى استولى على نفس موسى ، والاهتمام بإثباته له ، فالقرآن الكريم لم يقدم الألفاظ أو يؤخرها لمجرد الاحتفاء بالوزن الموسيقى ، أو لتكون الآيات متوازية فى أنغامها ، متناسبة فى أصدائها ، فهى أمور شكلية لا يلقى إليها النظم القرآنى اهتماما ، وإنما الإعجاز القرآنى كما فى هذا السياق جاء ليعصر الأفئدة عصرا بتأثير السحر والسحرة ، وبيان الخوف الذى دب فى نفس موسى ، ولم يتلاش إلا بعد أن طمأنه الله ، وشد من أزره .

هذا القول الذى نادى به المؤلف — رحمه الله — فى كون الفاصلة ليس لها أثر بلاغى ، مخالفاً فى ذلك رأى البلاغيين قاطبة ، يعد منه جرأة محمودة ضد هـــذا السيل الجارف الذى يرى أن الفاصلة أساس فى البلاغة ؛ بل هى سبب من أسباب الإعجاز ، كما ذهب الرمانى (ت ٣٨٦ هـ) بأن الفاصلة بلاغة ، والأسجاع عيب ، وعلل ذلك بأن الفاصلة تتبع المعانى ، والأسجاع المعانى تابعة لها ، وعد الفاصلة قسما من أقسام البلاغة ، وهى أحد وجوه الإعجاز فى القرآن الكريم(١)

ولا شك أن تصدى الشيخ الصعيدى لهذا التيار الجارف الذى دعا إلى كون الفاصلة ذات أثر عظيم فى بلاغة القرآن حتى عُدَّت من وجوه الإعجاز، ليقف مجاهرا بأن الفاصلة ليس تحتها كبير أمر فى البلاغة العربية ، إلا إذا جاءت مشفوعة بنوع آخر من أنواع البلاغة ، كما رأى فى الآيتين السابقتين ؛ لأن التقديم والتأخير لا يأتى لأجل مزية الفاصلة وحدها .

وهكذا نرى المؤلف ينتقل من رأى خطير إلى رأى آخر أشد منه خطراً ، دون

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٨٩ — دار المعارف .

أن يبالى بالآراء التى انتشرت واستقرت على مر الأزمان ،ودون أن يكترث بقائل هـذا القول أو ذاك ؛ وكلٌ له شأنه وخطره وفضله فى البلاغة العربية ، لم يعبأ بهذا كله ، ولم يحفل أن يقول قولا يجرى على خلاف ما استقر عليه الأمر، وإن أغضب القائلين والسائرين على دربهم .

* * *

وفى الحديث عن حروف العطف: الواو والفاء وثم، ينحى المعانى النحوية جانبا ؛ لأن لها علاقة وطيدة بالمعنى البلاغى، وتكاد تكون متداخلة فى باب من أهم أبواب البلاغة وهو « الفصل والوصل » يقول : وها هنا أمر لا بد من التنبيه إليه فى هـذه الحروف ، فالواو بدلالتها على مطلق الجمع يمكن أن تحل فى كل موضع مكان غيرها من هـذه الحروف ، إلا أن صوغ الكلام حينئذ تتفاوت درجة بلاغته ، وانظر إلى قوله تعالى :

﴿ والذى هو يطعمنى ويسقين ، وإذا مرضت فهو يشفين ، والذى يميتنى ثم يحيين ﴾ . الشعراء ٧٩ — ٨١

فلو قال قائل فى موضع هذه الآيات : « الذى يطعمنى ويسقين ، ويمرضنى ويشفين ، ويميتنى ويحيين » لكان للكلام معنى تام ، ولكنه لا يكون كمعنى الآية؛ لأن الآية كل شىء فيها قد عطف بما يناسبه ، ووقع موقع السداد منه ، فالأول عطف بالواو التى هى لمطلق الجمع ،وقدم الإطعام على الإشفاء لمراعاة حسن النظام .

والثانى : عطف بالفاء ؛ لأن الشفاء يعقب المرض بلا زمان خال من أحدهما .

والثالث : عطف بثم ؛ لأن الإحياء للبعث يكون بعد الموت بزمان طويل (ص٩٣)

فانظر إلى دقة التعبير بحروف العطف ، فالواو وإن كانت تصلح — نحويا — أن تؤدى معنى الفاء وثم ؛ لأنها لمطلق الجمع ، فهى تفيد تأخير المعطوف على المعطوف عليه ، سواء أكان هذا التأخير بمهلة أم دون مهلة ، فهى تتضمن ـ إذن ـ معنى الفاء ، كما تتضمن معنى ثم ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن عدم الدقة فى اختيار حرف العطف ، ووضع الواو بدلا من الفاء أو ثم نفتقد منه المعنى البلاغى

المقصود بحسن النظم ، كما أن العبارة تكون قلقة لافتقارها الدقة .

وكما يرى المؤلف أهمية التدقيق فى اختيار حروف العطف يراها أيضا فى التقييد بحروف الجر ، وفى إيثار بعضها على بعض ، يكشف ما فيها من لطائف وأسرار ، فقد يبدو للوهلة الأولى أنه يجوز أن نضع حرفا مكان آخر ، وأكثر الناس يضعون هذه الحروف فى غير مواضعها اللائقة بها ، فيجعلون مثلا ما ينبغى أن يجر بعلى مجرورا بفى وهكذا ، حتى إن الأمر قد وصل بهم أن يزعموا أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وليس الأمر كما يرى أصحاب هذه المزاعم ، ولكى نرى مصداق ذلك انظر إلى قوله تعالى : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ فاستعمل حرفين من حروف الجر : « على و فى » ولا نستطيع أن نضع أحدهما مكان الآخر ، وإلا اختل المراد من الآية : فالهدى بمثابة الحق الواضح ، فأدخل عليها الحرف « على » لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس يركض به حيث شاء ، والضلال بمثابة الباطل الصريح ، فاستعمل معه الحرف « فى » لأن صاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام لا يدرى أين يتوجه ، فهذا معنى دقيق قلما يراعى مثله فى الكلام ، وهذه الأسرار واللطائف لا تكاد توجد إلا فى القرآن الكريم فاعرفها وقس عليها .



وفى باب الفصل والوصل يتناول المؤلف مسائل بلاغية تتعلق بحروف العطف ، فيذكر أموراً دقيقة للغاية تغمض على الدارس المتخصص ، فيجليها ، ويضع الحدود الفاصلة بين ما ينبغى التسليم بصحته فى النحو وفساده فى البلاغة ، فيذكر فى التفرقة بين صحة العطف بالواو فى باب الفصل والوصل ، دون صحة العطف بالفاء ، فيصح أن تقول : « خرجت من المنزل فأمطرت السماء » وعندئذ يتحقق المعنى النحوى ، وهو عطف جملة على جملة أخرى جاءت عقبها دون نظر إلى اعتبار وجود الجامع بين الجملتين .

ومن ثم لا يجوز العطف فى هاتين الجملتين بالواو ، لافتقارهما إلى الجامع الذى

يجمع بينهما ، ويوجد المناسبة ، فإذا قلت : « خرجت من المنزل وأمطرت السماء » افتقدنا المناسبة بين الجملتين ؛ إذ لا جامع بين إمطار السماء والخروج من المنزل ، فالعطف بالواو هنا لا يصح ، وإن صح العطف بالفاء ، فالواو لم تأت هنا لإفادة التشريك بين الجملتين كما يحدد معناها علم النحو ؛ بل جاءت باعتبار أنها أداة وصل لا غير ، وهذا المعنى الجامع لا يفيده غيرها من حروف العطف ، ولذلك فإن العطف بالفاء غير معتبر في باب الفصل والوصل .

ثم ينتقل إلى نقطة أخرى في باب الفصل والوصل ، أشد حساسية من غيرها ؛ لأن الأمور ثبتت فيها وتجمدت دون أن يعمل أحد من جلة العلماء فكره فيها ، ويتناولها بالبحث والتنقيب حتى يتبين خطؤها أو صوابها ، فجمهور النحاة يرى أنه لا يجوز العطف بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ؛ لتفاوت الغرض فيهما ، فالطلب والخبر لا يجتمعان ، ولكن الشيخ الصعيدي رحمه الله يعترض على هذه المصادرة ، ويفند هذا الرأى ، ويبين أن هذه الأحكام النحوية لا يصح أن يؤخذ بها في المسائل البلاغية ، فأشهر علماء النحو قاطبة على مر العصور أجاز هذا العطف ، فقد جوز سيبويه (ت ١٨٠ هـ) عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر مثل أن تقول : « هذا زيد ومن عمرو ؟ » هذه الفكرة التى سجلها المؤلف منذ أكثر من نصف قرن مستشهداً بسيبويه على صحة عطف الإنشاء على الخبر تعتبر شيئا غريبا نادراً في زمننا هذا ، وأذكر أنى تناولت هذه المسألة في رسالتى للدكتوراه « أثر النحاة في البحث البلاغى » منذ أكثر من عشرين عاما ، وضربت لصحتها العديد من الأمثلة القرآنية ، وناقشت فيها طلبة الدراسات العليا في رسائلهم الجامعية منذ عهد قريب ، فكانوا ينظرون إلى هـــذه المسألة بشيء من الغرابة والدهشة ؛ لأنها جرت على غير ما ألفوه ، ولكن هذه المسألة هى التى سبق أن تناولها المرحوم الشيخ الصعيدى . منذ أكثر من نصف قرن في كتابه « البلاغة العالية » وغير ذلك كثير تراه بين صفحات الكتاب . ورحم الله الشيخ عبد المتعال الصعيدى ، وطيب ثراه ، وجعل الجنة مثواه .

• جمادى الأولى ١٤١١ هـ — الدكتور عبد القادر حسين
٢٣ / ١١ / ١٩٩٠ م — رئيس قسم البلاغة ـــ جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقــدمة المؤلف

الحمد لله حمداً يليق بكماله ، ويبلغ عظيم مَنّـه وإفضاله . والصلاة والسلام على نبيه المبعوث بجوامع الكلم ، محمد سيد العرب والعجم ، وأفصح من نطق بالضاد فيما غبر ، وفيما بقى من الزمن .

وبعد ، فإن الكلام فى الفصاحة والبلاغة قد مرَّ إلى عصرنا هذا فى أربعة أطوار : أولها يبتدىء من عهد الجاحظ إلى عهد عبد القاهر ، وثانيها يبتدىء من عهد عبد القاهر إلى عهد السكاكى ، وثالثها يبتدىء من عهد السكاكى إلى عهد نهضتنا الحاضرة ، ورابعها يبتدىء بعد هذه النهضة إلى وقتنا هذا .

ويمتاز الطور الأول بأن الكلام فيه على الفصاحة والبلاغة كان أقرب إلى الأدب منه إلى البحث الفلسفى كما يظهر هذا بالنظر فى كتاب « البيان والتبيين » للجاحظ ، وكتاب « الصناعتين » لأبى هلال العسكرى ، وفى أشباههما من كتب هذا العهد .

ويمتاز الطور الثانى بأخذه فى ذلك بشىء من البحث الفلسفى ، يسرف فيه أحياناً ويقتصد فيه أحيانا أخرى ، ويحاول مع هذا ألا يُفَرِّط فى الصبغة الأدبية للطور الأول ، وأفضل مثال لهذا الطور كتابا عبد القاهر « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » .

ويمتاز الطور الثالث بطغيان البحث الفلسفى فيه على الصبغة الأدبية التى امتاز بها الطور الأول ، وإن كل الكلام فيه على الفصاحة والبلاغة من الناحية العلمية ، وصار فيه إلى هذه العلوم الثلاثة المعروفة .

ويمتاز الطور الرابع بمحاولة القضاء على البحث الفلسفى فى هذه العلوم ، والأخذ بها فى طريقة العلوم الرياضية بدل هذه الطريقة الفلسفية ، مسائل موجزة ، وتمرينات شعرية ونثرية ، وأجوبة عنها مقرونة بها ، أو مطلوب من المتعلم معرفتها .

وهذه الطريقة الرياضية هى التى تغزو الآن سائر العلوم كما كانت تغزوها الطريقة الفلسفية قبلها، ولهذا سببه من طغيان العلوم الرياضية على غيرها من العلوم بعد أن كانت الفلسفة صاحبة الطغيان على غيرها فى العصور السابقة.

والذى أراه أن كل طائفة من العلوم لها طريقتها التى تناسبها فى التعليم، فإذا طغت عليها طريقةٌ غيرها لم تُحدث إلا فساداً فيها؛ فطغيان الطريقة الرياضية فى علوم البلاغة غير محمود الأثر فيها، كما أن طغيان الطريقة الفلسفية فيها غير محمود الأثر أيضاً.

ولهذا كله وجدت الحاجة شديدة إلى وضع كتابى هذا «البلاغة العالية» فى علوم البلاغة الثلاثة، ليسير بها فى الطريقة اللائقة بها، ويأخذ من غيرها بمقدار لا يطغى عليها، ويكمل تمييز مسائل هذه العلوم بعضها عن بعض، وينحى عنها هذه المسائل النحوية التى حشرت بينها من عهد السكاكى ومن أتى بعده، وهذه مهمة لا أجد - فيما أعلم - أحداً حاولها قبلى، والله أسأل أن يجعله عملا نافعا، وسبيلا راشداً؟

١٧ صفر سنة ١٣٥٥ هـ　　　　　　عبد المتعال الصعيدى

البلاغة والفصاحة

(١) وجودهما في سائر اللغات :

مذهب الجاحظ :

من العلماء من يذهب إلى أن البلاغة والفصاحة مما استأثرت به العربية ، ولا توجد في غيرهما من اللغات ، قال الجاحظ رحمه الله : (١) « ونحن أبقاك الله إذا ادّعينا للعرب أصناف البلاغة من القصيد والأرجاز ، فعندنا العلم على أن ذلك لهم شاهد صدق من الديباجة الكريمة ، والرونق العجيب، والسبك والنحت الذى لا يستطيع أشعر الناس اليوم ولا أرفعهم فى البيان أن يقول فى مثل ذلك إلا فى اليسير ، والنبذ القليل . ونحن لا نستطيع أن نعلم أن الرسائل التى فى أيدى الناس للفرس أنها صحيحة غير مصنوعة ، وقديمة غير مولدة ، إذا كان مثلُ ابن المقفع وسهل بن هارون وأبى عبيد الله وعبد الحميد لا يستطيعون أن يولدوا مثل تلك الرسائل ، ويصنعوا مثل تلك السير » .

ثم قال فى موضع آخر(٢) : « إنّ البديعَ أمر خاص بالعرب مقصور عليهم ، وإن سواهم من شعوب الأرض كان يجهله جهلا مطلقاً » .

مذهب أبى هلال :

والإنصاف فى ذلك ما ذهب إليه أبو هلال العسكرى من وجود البلاغة والفصاحة فى كل اللغات ؛ وفى ذلك يقول(٣) : « العجم والعرب فى البلاغة سواء ، فمن تعلم البلاغة بلغة من اللغات ثم انتقل إلى لغة أخرى أمكنه فيها من صنعة الكلام ما أمكنه فى الأولى ، وكان عبد الحميد الكاتب استخرج أمثلة الكتابة التى رسمها

---

(١) البيان والتبيين ج ٣ ص ١٣ طبعة مطبعة الفتوح الأدبية بمصر .

(٢) البيان والتبيين ج٣ ص ٢١٢ (٣) ديوان المعانى ج٢ ص ٨٩ طبعة مكتبة القدسى .

من اللسان الفارسى فحولها إلى اللسان العربى ، ويدلك على هـذا أيضا أن تراجم خطاب الفرس ورسائلهم هى على نمط خطاب العرب ورسائلها ، وللفرس أمثال مثل أمثال العرب معنىً وصنعةً ، وربما كان اللفظ الفارسى فى بعضها أفصح من اللفظ العربى ، من ذلك قول العرب : «وَلَدُكِ من دَمّى عَقِبَيْكِ(١)» ، وقول الفرس: «هرك نزادنرود» ، واللفظ الفارسى فى هذا أفصح من اللفظ العربى وأحسن ، وقولهم «كشندميد» مثل قول العرب «من يسمع يخَلْ» (٢) سواء فى المعنى ، والفارسى أقل حروفاً — إلى أن قال — «وليس قصدنا لهذا المعنى فنطيل فيه ، ولكن لإيراد أمثلة فى البلاغة تكون مادة لصانع الكلام . فمن ذلك قول أبرويز : «إذا نزل الحول استكشف الناصح ، يحث على طلب النباهة والتماس جلائل الأمور» ، وقال بهرام جور: «الحاكم ميزان الله فى الأرض» ، فوافق قول الله تعالى : «والسماء رفعها ووضع الميزان»(*) يعنى العدل فى الحكم ، ونحوه قول على رضى الله عنه : «السفر ميزان القوم» ، وقول الآخر «العروض ميزان الشعر» ، وقال أنو شروان لابنه هرمز : «لا يكن عندك لعمل البر غاية فى الكثرة ، ولا لعمل الإثم غاية فى القلة» ، ووافق هذا من العربى قول الأفوه الأودى :

والخيرُ تزدادُ منه ما لقيتَ به ... والشرُّ يكفيك منه قلَّما زادُ

وقال أبرويز يوماً لجنده : «لا يشحذ امرؤ منكم سيفه حتى يشحذ عقله» ، وأظن المتنبى ألمَّ بهذا فقال :

الرأىُ قبل شجاعة الشجعان ... هو أوّلٌ ، وهى المحلُّ الثانى

(٢) أقوالُ القدماء فى معناهما :

ذكر القدماء أقوالا كثيرة فى معنى البلاغة والفصاحة ، ولكنهم كانوا كما قال

---

(١) كانت امرأة الطفيل بن مالك ولدت له عقيل بن الطفيل ، فتبنته كبشة ، فمر به عقيل على أمه فضربته فجاءتها كبشة وقالت «ابنى ابنى» فأجابتها أمه بهذا المثل .

(٢) معناه أن من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه .

(*) سورة الرحمن الآية ٧

بهاء الدين السبكي[1] لا يقصدون بها حقيقة الحد ولا الرسم ، وإنما كانوا يقصدون ذكر أوصاف للبلاغة ، والتنويه ببعض ما يستحق التنويه من نواحيها .

أرسطو :

ومن تلك الأقوال ما حكى عن أرسطو أنه قيل له : ما البلاغة ؟ فقال : « حسن الاستعارة » .

أكثم بن صيفي :

ومنها قول أكثم بن صيفي في خطبة له : « البلاغة : الإيجاز » .

بعض الهند :

ومنها بعض الهند : « جماعُ البلاغة البصر بالحجة ، والمعرفة بمواقع الفرصة » .
ومن البصر بالحجة أن يدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها إذا كان طريق الإفصاح وعراً ، وذلك مثل ما حكى أن عبيد الله بن زياد بن ظبيان دخل على عبد الملك ابن مروان وأراد أن يقعد معه على سريره ، فقال له عبد الملك : « ما بالُ العرب تزعم أنك لا تشبه أباك ؟ فقال عبيد الله : والله لأنا أشبه بأبي من الليل بالليل ، والغراب بالغراب ، ولكن إن شئت خبرتك عمن لا يشبه أباه . فقال عبد الملك : من ذاك ؟ قال : من لم تنضجه الأرحام ، ولم يولد لتمام ، ولم يشبه الأخوال والأعمام . فقال عبد الملك : ومن ذاك ؟ : قال : سويد بن منجوف ، فقال عبد الملك : أكذلك أنت يا سويد ؟ قال : نعم . فلما خرجا قال عبيد الله لسويد : ورَّيتُ بك زنادى ، والله ما يسرنى بحلمك عنى حُمْرُ النَّعَم ، فقال سويد : وأنا والله ما يسرنى أنك نقصته حرفا وأنَّ لى سودَ النعم » . وإنما كان عرَّض بعبد الملك وكان وُلد لسبعة أشهر .

ومن البصر بالحجة ما روى أن شاعراً أقام بباب معن بن زائدة حولاً لا يصل إليه ، فكتب إليه رقعة ودفعها إليه :

---

(1) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح ص ١٣٠ ج ١ من شروح التلخيص ، المطبعة الأميرية » .

إذا كان الجوادُ له حِجابٌ فما فضلُ الجوادِ على البخيلِ

فكتب معن فيها :

إذا كان الجوادُ قليلَ مالٍ ولم يُعذَرْ تعلّلَ بالحجاب

فانصرف الرجل يائسا ، ثم حمل إليه معن عشرة آلاف درهم .

ومن أقوالهم فى البلاغة ما حكى عن ابن المقفع أو غيره أنها « تصوير الحق فى صورة الباطل ، وتصوير الباطل فى صورة الحق » . ومن تصوير الحق فى صورة الباطل قول عبد الملك بن صالح فى المشورة : « ما استشرتُ أحداً إلا تكبر علىّ وتصاغرت له ، ودخلته العزة ودخلتنى الذلة ، فعليك بالاستبداد ؛ فإن صاحبه جليل فى العيون ، مهيب فى الصدور ، وإذا افتقرت إلى العقول حقرتك العيون ، فتضعضع شأنك ، ورجفت بك أركانك واستحقرك الصغير ، واستخف بك الكبير ، وما عزّ سلطان لم يغنه عقله عن عقول وزرائه ، وآراء نصحائه » .

ومن تصوير الباطل فى صورة الحق قول الحارث بن حلزة :

عِيشِى بِجَدٍّ(1) لا يَضِرْ كِ النَّوْكُ(2) ما لاقيت جدّا

والعيش خيرٌ فى ظلا ل النوْك ممن عاش كَدّا(3)

ذم البلاغة الساحرة :

وقد يذم هذا النحو من البلاغة ، كما روى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال : « وفد إلى رسول الله ﷺ الزبرقان بن بدر وعمرو بن الاهتم ، فقال الزبرقان : يارسول الله أنا سيد تميم والمطاع فيهم ، والمجاب منهم ، آخذ لهم بحقوقهم وأمنعهم من الظلم ، وهذا يعلم ذلك — يعنى عمرا — فقال عمرو : أجل يا رسول الله إنه لمانع لحوزته ، مطاع فى عشيرته ، شديد العارضة فيهم ، فقال الزبرقان : أما إنه والله قد علم أكثر مما قال ، ولكنه حسدنى شرفى ، فقال عمرو : أما لئن قال ما قال فوالله ما علمته إلا ضيقَ العَطَن(4) ، زَمِنَ(5) المروءة ، أحمقَ الأب ، لئيم الخال ، حديثَ الغِنَى . فرأى الكراهة فى وجه رسول الله لما اختلف قوله ،

---

(1) الجد : الحظ (2) النوك : الجهل (3) الكد : شدة العمل .
(4) العطن : المناخ حول المورد . (5) واهن .

فقال : يا رسول الله رضيتُ فقلتُ أحسنَ ما علمتُ ، وغضبتُ فقلت أقبح ما علمتُ ، وما كذبت فى الأولى ، ولقد صدقت فى الثانية . فقال رسول الله ﷺ : « إن من البيان لسحرا ، وإن من الشعر لحكمة » . وأكثر الناس يحملون هذا من النبي ﷺ على المدح لهذا البيان ، ومنهم من يحمله ذماً له ، وقال ابن رشيق(١) : « والذى أراه أن هذا النوع من البيان غير معيب ، لأنه لم يجعل الباطل حقاً على الحقيقة ، ولا الحق باطلا ، وإنما وصف محاسن كل شيء مرة ، ثم وصف مساويه مرة أخرى » .

وأقوال القدماء كثيرة فى البلاغة ، وأما أقوالهم فى الفصاحة فنادرة ، وكان أكثرهم لا يفرّق بينهما فى المعنى .

افلاطـون :

وقد نقل عن أفلاطون « أن الفصاحة لا تكون إلا لموجود ، والبلاغة تكون لموجود ومفروض » .

العاص بن عـدى :

وقال العاص بن عدى : « الشجاعة قلب ركين ، والفصاحة لسان رزين ، واللسان فى كلامه اللفظ ، والرزين الذى فيه فخامة وجزالة » ، وقال بعضهم : « الفصاحة تمام آلة البيان ، فهى مقصورة على اللفظ أيضا ، لأن الآلة وهى اللسان تتعلق باللفظ دون المعنى » .

(٣) تعريفهمـا :

كان القدماء يذهبون فى بيان معنى كل من البلاغة والفصاحة هذه المذاهب ، إلى أن جاء عهد تدوين العلوم التى تبحث فى أمرهما ، فأخذ العلماء يقربون من تحديد معناهما

تعريف أبى هـلال :

وعرّف أبو هلال العسكرى البلاغة فقال(٢) : « إنها مأخوذة من قولهم : بلغت الغاية إذا انتهيت إليها ، فهى كل ما تُبَلِّغُ به المعنى قلبَ السامع فتمكّنه

---

(١) العمدة فى صناعة الشعر ونقده ج ١ ص ١٦٥ « مطبعة هندية » .

(٢) كتاب الصناعتين ص ٦ « طبعة الآستانة » .

فى نفسه لتمكنه فى نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن » . فالبلاغة عنده إيضاح المعنى وتحسين اللفظ معاً ، وأما الفصاحة فذكر أنهم اختلفوا فيها ، فقال قوم : إنها مأخوذة من قولهم أفصح فلان عما فى نفسه إذا أظهره ، وعلى هذا ترجع الفصاحة والبلاغة إلى معنى واحد وإن اختلف أصلهما فى اللغة . وقال بعض العلماء : إن الفصاحة تمام آلة البيان ، وعلى هذا تكون الفصاحة مقصورة على اللفظ وحده ، ويكون من الكلام ما هو فصيح وليس ببليغ ، كما يسمى الببغاء فصيحاً ولا يسمى بليغاً ، لأنه يقيم الحروف ولا يقصد إلى المعنى الذى تؤديه . وقال قوم : إن الكلام لا يسمى فصيحاً إلا اذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك ، غير مستكره ولا متكلف ، وجمع إلى هذا فخامة وشدة جزالة ، وعلى هذا يكون من الكلام ما هو بليغ وليس بفصيح ، كقول ابراهيم بن العباس :

تمر الصبا (١) صفحاً بساكنة الغضا ويصدع قلبى أن يهب هبوبها
قريبة عهد بالحبيب وإنما هوى كل نفس حيث حل حبيبها

فالبيت الأول فصيح وبليغ ، والبيت الثانى بليغ وليس بفصيح ، لأنه ليس فيه فخامة ولا شدة جزالة . ولكن أبا هلال عاد بعد هذا فذكر(٢) أن مدار البلاغة على تحسين اللفظ وحده ؛ لأن المعانى يعرفها العربى والعجمى ، والقروى والبدوى إنما الشأن فى جودة اللفظ ، وصفائه ، مع صحة السبك والتركيب ، والخلو من أود النظم والتأليف ، ولا يطلب من المعنى إلا أن يكون صوابا ، ولا يقنع من اللفظ بذلك حتى يكون على تلك الأوصاف السابقة ، فإذا خلا منها لم يكن بليغاً ، وإن بلغ معناه ما بلغ ؛ وهذا كقول أبى تمام :

مستسلم لله سائس أمة بذوى تجهضمها(٣) له استسلام

فإنه صواب اللفظ ، وليس هو بحسن ولا مقبول ، وهذا بخلاف قول كثير عزة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

(١) الصبا : الريح الشرقية . ويقال مر بكذا صفحا إذا مر بجانبه ولم يؤثر فيه .
(٢) كتاب الصناعتين ص ٤٢ (٣) الجهضمة : الوثوب والغلبة .

وشُدّت على حُدْب(1) المهارى رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائحُ
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالتْ بأعناق المطىّ الأباطحُ

فليس تحت هذه الألفاظ كبير معنى ، ولكنها رائقة معجبة .

تعريف عبد القاهر :

وقد اضطرب الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى أمر البلاغة والفصاحة اضطراب أبى هلال العسكرى ، فهما مترادفان عنده قطعا ، ولكنه مرة يذهب إلى أنهما يرجعان إلى المعنى دون اللفظ ، ومرة يذهب إلى أنهما يرجعان إلى اللفظ دون المعنى . ويؤخذ من كلامه أنهما مذهبان قديمان يرى ثانيهما الجاحظ ، ويرى أولها غيره ، وقد حاول الخطيب القزوينى(2) أن يجمع بين كلامى عبد القاهر فى ذلك بحمل كلامه ، حيث نفى أن الفصاحة والبلاغة من صفات اللفظ على نفى أنهما من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب ، وحيث أثبت أنهما من صفاته على أنهما من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب(3) ، وقيل إنه لا يرى الفصاحة والبلاغة فى اللفظ ولا فى المعنى ، وإنما هما عنده فى نظم الكلام ، أى فى الاسلوب ، والنظم عنده عبارة عن توخى معانى النحو فيما بين الكلم ، وذلك كالتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والتعريف والتنكير ، وما إلى ذلك ، وهذا كما فى قول إبراهيم بن العباس :

فلو إذ نَبَا دهرٌ وأنكر صاحبٌ وسُلّط أعداءٌ وغابَ نصيرُ
تكون عن الأهواز دارى بنجوة ولكن مقاديرٌ جرت وأمورُ
وإنى لأرجو بعد هذا محمداً لأفضل ما يُرجَى أخٌ ووزيرُ

فلا تجد ما فيه من الرونق والطلاوة إلا من أجل تقديمه الظرف الذى هو « إذ نبا » على عامله الذى هو « تكون » ، وأن قال « تكون » ولم يقل « كان » . ثم تنكير الدهر وساق هذا التنكير فى جميع ما أتى بعده ، ثم أن قال « وأنكر صاحب » ولم يقل وأنكرت صاحبا ، وكل ذلك من معانى النحو كما ترى . ولا يريد الشيخ عبد القاهر

---

(1) المهارى : جمع مهرية منسوبة إلى مهرة . وحدبها : مهازيلها جمع حدباء .
(2) شرح الإيضاح جـ 1 ص 29 (المطبعة المحمودية التجارية)
(3) مقدمة نقد النثر ص 28 (مطبعة دار الكتب المصرية) .

من هذا أن المزية واجبة لهذه المعانى النحوية فى أنفسها ، وإلا وجب أن يروقك التنكير أبداً ، أو التعريف أبداً ، وهكذا ، وإنما يحسن ذلك عنده بإصابته مواقعه وموافقته أغراضه ، على ما سيأتى من اعتبار المطابقة لمقتضى الحال فى معنى البلاغة، وبهذا يظهر أن اعتبار هذه المعانى عنده فى الفصاحة والبلاغة غير اعتبارها فى علم النحو ، فاعتبارها فى البلاغة يقوم على تطبيقها على أغراضها ودواعيها فى الكلام ، واعتبارها فى النحو يقوم على بيانها فى أنفسها ليكون الكلام صحيحا لا خطأ فيه ، ولكن يجب أن يعرف أن البلاغة والفصاحة لا تقومان على توخى معانى النحو وحدها عند عبد القاهر ، كما قيل فيما سبق ، بل تقومان عنده على ذلك وعلى غيره من الايجاز والاطناب ، والمجاز والكناية ، وغير ذلك من المعانى البيانية والبديعية الآتية ، وقد قال فى البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة إنه لا معنى لهذه العبارات وما يجرى مجراها غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما كانت له دلالة ، وذلك بأن يؤتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته ، ويختار اللفظ الذى هو أخص به ، وأكشف عنه ، وأتم له .

تعريف الخفاجى :

وقد ذهب ابن سنان الخفاجى(١) إلى أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، أما البلاغة فلا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعانى ، وعلى هذا لا يقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها إنها بليغة ، وإن قيل فيها إنها فصيحة ، فكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل كلام فصيح بليغا ، كالذى يقع فيه الإسهاب فى غير موضعه. والفصاحة على ذلك شطر البلاغة وأحد جزأيها ، ولها شروط إذا تكاملت فى الألفاظ فلا مزيد على فصاحتها ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من المدح ، وبوجود أضدادها تستحق الإطراح والذم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين : فالأول منهما يوجد فى اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن يضم إليها شىء من الألفاظ وتؤلف معه ، والقسم الثانى يوجد فى الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض ، وقد قام كتابه على تفصيل تلك الشروط ، وبيان ما يخل بالفصاحة والبلاغة فى الكلام ، وما يتحققان به فيه .

(١) سر الفصاحة ص ٥٥ « المطبعة الرحمانية »

تعريف السكاكي :

وذهب السكاكي(١) إلى أن البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها . وقسم الفصاحة إلى قسمين : قسم يرجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد(٢)، وقسم يرجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية لا مما أحدثه المولدون، ولا مما أخطأت فيه العامة، وأن تكون سليمة عن التنافر . وعلى ذلك لا تكون الفصاحة عنده لازمة للبلاغة كما يرى ابن سنان الخفاجي .

تعريف الخطيب :

وقد جاء الخطيب القزويني بعد هؤلاء الأئمة، ففصّل في كتابيه « تلخيص المفتاح » و « الإيضاح » ما أجملوه من ذلك أحسن تفصيل، وهذّبه أجمل تهذيب، فقسّم الفصاحة إلى قسمين : فصاحة في الكلمة، وفصاحة في الكلام، أما البلاغة فلا تكون إلا في الكلام وحده .

الفصاحة في الكلمة :

والفصاحة في الكلمة عنده خلوصها من ثلاثة أشياء : تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي .

تنافر الحروف :

وتنافر الحروف : وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وصعوبة النطق بها، كما روى أن أعرابيا سُئِلَ عن ناقته فقال : « تركتها ترعى الهُعْخُعَ »(٣)، وكما قال ابن جحدر :

حلفتُ بما أرقلَتْ حوله همرْجَلَةٌ خلقُها شيْظَمُ
وما شبْرَقَتْ من تَنُوفِيَّةٍ بها من وَحَى الجن زيزيزَمُ(٤)

(١) مفتاح العلوم ص ٢٢٠ « المطبعة الأدبية »

(٢) يعني به التعقيد اللفظي، أما التعقيد المعنوي، فخلوص الكلام عنه يدخل عنده في البلاغة لا في الفصاحة . وسيأتي بيانهما .

(٣) هو اسم شجر وقيل إنها كلمة معاياة لا أصل لها .

(٤) أرقلت : أسرعت ، والهمرجلة : الناقة السريعة، والشيظم : الطويل، وشبرقت : قطعت، والتنوفية : المفازة، والوحى : الصوت الخفي، والزيزيزم : حكاية أصوات الجن، وهو محل الشاهد من البيتين .

ومن ذلك لفظ مستشزر في قول امرىء القيس :

وفرعٍ يزين المتن أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كقنو النخلة المتعثكلِ
غدائرهُ مستشزراتٌ إلى العلا تضل المدارى في مُثنّى ومُرسلِ(1)

يشبه فرعها بقنو النخلة المتراكم ، وفي ذلك خشونة ظاهرة .

وقد يغتفر اللفظ من ذلك إذا لم يكن هناك لفظ غيره يدل على معناه ، والمعول في إدراك التنافر على الذوق الصحيح وهو لا يرجع في إدراكه إلى ضابط معروف ، أو قاعدة مطردة ، وقد ذهب ابن سنان الخفاجي إلى التعويل في ذلك على مخارج الحروف ، فإذا تركبت الكلمة من حروف متباعدة المخارج كانت سهلة النطق ، وإذا تركبت من حروف متقاربة المخارج كانت ثقيلة النطق ، وهذا أمر لا ينكر تأثيره في النطق بالكلمات ولكنه غير مطرد ، وهناك كلمات كثيرة مركبة من حروف متقاربة وهي مع هذا سهلة النطق ، مثل كلمة الشجرة والجيش والفم ونحوها .

وقد يحصل ثقل النطق من طول بعض الكلمات مثل لفظ « سويداواتها »(2) في قول أبي الطيب :

إن الكريمَ بلا كرامٍ منهم مثلُ القلوب بلا سُوَيْداواتِها

ولكن ذلك لا يطرد أيضاً ، وقد ورد منه غير مستثقل مثل قوله تعالى : ﴿ ليستخلفنهم في الأرض ﴾(3) ، ﴿ فسيكفيكهم الله ﴾(4) .

على أن هنا أمراً يجب ألا يغفل عنه ، وهو أن أصول الأبنية لا تحسن إلا في الثلاثي وبعض الرباعي ، أما الخماسي الأصول نحو صَهْصَلِق وجَحْمَرِش وما جرى مجراهما فإنه قبيح ، وقد خلا القرآن الكريم من مثل ذلك إلا ما كان معرّباً من أسماء الأنبياء مثل إبراهيم وإسماعيل ونحوهما ، وقد يثقل نطق بعض

---

(1) الأثيث : الكثير ، والقنو : العنقود ، والمتعثكل : المتراكم ، والمستشزرات : المرتفعات ، والمدارى : الأمشاط .

(2) هذا ونحوه مما معنا أيضاً ؛ لأن المراد بالكلمة ما قابل المركب التام .

(3) سورة النور الآية ٥٥ (4) سورة البقرة الآية ١٣٧

الأسماء الثلاثية مثل كلمة « الظَّشّ » وهو الموضع الخشن .

الغرابة :

والغرابة : أن تكون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال عند العرب الخلّص ، بخلاف المولدين لأنه يخفى عليهم كثير مما كان مأنوس الاستعمال عند العرب ، ولا يضر هذا فى فصاحته ، والغرابة تكون بسببين : أولهما أن تكون الكلمة بحيث يحتاج فى معرفة معناها إلى بحث وتنقير فى كتب اللغة ، كما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط من حماره فاجتمع عليه الناس فقال لهم : « ما لكم تكأكأتم علىّ تكأكؤكم على ذى جِنَّةٍ ؟! افرنقعوا عنى »(١) .

وكقول تأبط شراً يصف ابن عم له بكثرة الترحال :

يظلُّ بموماةٍ ويُمسى بغيرها جحيشاً ويَعْرَوْرِى ظهورَ المسالِكِ(٢)

وكقول المتنبى :

وما أرضى لمقلته بحلمٍ إذا انتبهتْ توهمه ابتشاكا(٣)

ومتى كانت الكلمة بهذا الوصف فإنها تكون غير فصيحة ولو أصبح معناها معروفا لنا بعد البحث والتنقير عنه ، والمدار فى غرابة الكلمة على عدم ظهور المعنى الموضوع له فلا يدخل فى ذلك متشابه القرآن الكريم ومجمله ، فإن معناهما الوضعى لا غرابة فيه ، وإنما التشابه والاجمال فى مراد الله منهما ، كما فى قوله تعالى ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾(٤) و ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾(٥) ، وقد وقع مثل ذلك فى الشعر كقول أبى تمام :

ولهتْ فأظلم كلُّ شيء دونها وأضاء منها كلُّ شيء مُظلم

فإن الوله والظلمة والإضاءة أشياء مفهومة ، ولكن البيت بجملته يحتاج فهمه إلى استنباط ، والمراد به أنها ولهت فأظلم ما بينى وبينها من الجزع لولهها ، ووضح لى منها ما كان مستترا عنى من حبها لى .

---

(١) تكأكأتم : اجتمعتم . افرنقعوا : انصرفوا . (٢) الموماة : المفازة ، وجحيشا : فريداً ، ويعرورى : يركب فرسه عريانا . (٣) الابتشاك : الكذب .
(٤) سورة الفتح الآية ١٠ (٥) سورة طه الآية ٥

الغريب القبيح والحسن :

وقد ذكر ابن الأثير(١) أن الغريب ينقسم إلى قسمين : غريب قبيح، وغريب حسن ، والأول هو ما كان ثقيل النطق لتنافر حروفه ، والثاني ماكان سهل النطق لعدم تنافر حروفه ، والناس في استقباح الأول سواء ، لا يختلف فيه عربي باد ، ولا قروي متحضر ، وأما الثاني فيختلف استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله ، وهو الذي لا يعاب استعماله عند العرب لأنه لم يكن عندهم وحشيا، وهو عندنا وحشي، وقد تضمن القرآن منه كلمات معدودة هي التي يطلق عليها غريب القرآن ، وكذلك تضمن الحديث منه شيئا هو الذي يطلق عليه غريب الحديث ، وقد كان النبي ﷺ لا يلجأ إليه إلا نادراً أو مع أهله ، كما ورد في حديث النبي ﷺ مع طهفة بن أبي زهير النهدي ، وقد وفد عليه في قومه فقال : «أتيناك يا رسول الله من غَوْرَيْ(٢) تهامة ، على أكوار(٣) المَيْس ، ترعى بنا العيس(٤) ، نستحلب الصَّبِير(٥) ونستخلب الخَبِير(٦) ، ونستعضد البَرِير(٧) ، ونستخيل الرِّهام(٨) ، ونستحيل(٩) الجهام ، في أرض غائلة النطّاء(١٠) ، غليظة الوطاء ، قد نَشِفَ المُدْهُن(١١) ، ويَبِسَ الجِعْثِن(١٢) ، وسقط الأُمْلُوج(١٣) ، ومات العُسْلُوج(١٤) ، وهلك الهدِيّ (١٥) ، ومات الوَدِيّ(١٦) ، برئنا إليك يا رسول الله من الوَثَن والفتن ، وما يُحدِث الزمن ، لنا دعوة السلام ، وشريعة الإسلام ، ما طما البحر ، وقام تعارٌ(١٧) ، ولنا نَعَم هُمَّل أغفال (١٨) ،

---

(١) المثل السائر ص ٦١ (٢) الغور : ما انخفض من الأرض (٣) جمع كور وهو الرحل ، والميس : شجر صلب (٤) الإبل البيض مع شقرة يسيرة واحدها أعيس وعيساء (٥) سحاب أبيض متكاثف (٦) النبات والعشب ، واستخلابه : احتشاشه (٧) ثمر الأراك ، واستعضاده : جنيه (٨) الأمطار الضعيفة واحدتها رهمة (٩) السحاب الذي فرغ ماؤه يعني أنهم لا ينظرون من السحاب في حال إلا إلى جهام من قلة المطر (١٠) النطاء البعد ، أي تغول سالكها ببعدها (١١) نقرة في الجبل يجتمع فيها المطر (١٢) أصل النبات (١٣) ورق من أوراق الشجر يشبه الطرفاء والسرو (١٤) الغصن الحديث الطلوع (١٥) ما يهدى إلى البيت، والمراد الإبل كلها (١٦) صغار النخل (١٧) تعار : اسم جبل (١٨) مهملة ، وأغفال : جمع غفل يعني لا ألبان لها .

ما تَبِضُّ ببلالٍ(*) وَوَقير كثير الرَّسَل، قليل الرِّسْل(١) ، أصابتنا سَنة حمراء مُؤْزِلة(٢) ، ليس لها عَلَل ولا نَهَل(٣) فقال رسول الله ﷺ : اللهمَّ باركْ لهم في مَحْضِها وَمَخْضِها وَمَذْقِها وفَرْقِها(٥) ، وابعث راعيها في الدَّثْر(٦) ، بيانع الثمر ، وافجُرْ له الثَّمَد(٧) ، وبارك له في المال والولد ، مَن أقام الصلاة كان مسلماً ، ومن آتى الزكاة كان محسناً ، ومن شهد أن لا إله إلا الله كان مخلصاً ، لكم يا بني نَهْد ودائع الشرك(٨) . ووضائع المُلْك(٩) ، لا يُلْطَطْ في الزكاة(١٠) ، ولا يُلْحَدُ في الحياة ، ولا يُتَثَاقَلُ عن الصلاة » .

ثم رأى(١١) أن يقيد منع استعمال الغريب الحسن لغير العرب بالنثر دون الشعر ، واستحسن من ذلك لفظ « مشمخر » في أبيات بشر في وصف الأسد :

وأطلقتُ المهنَّد من يميني ... فقدَّ له مِنَ الأضلاع عشرا

فخرَّ مُضرَّجاً بدمٍ كأني ... هدمتُ به بناءً مُشْمَخِرًّا

قال : وقد وردت هذه اللفظة في خطب الشيخ ابن نباتة ، كقوله في خطبة يذكر أهوال القيامة : « اقطرّ وبالها ، واشمخر نكالها ، فما طابت ولا ساغت . ثم قال : « واعلم أن كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور يسوغ استعماله في المنظوم دون العكس ، وذلك شيء استنبطته ودلني عليه الذوق » .

لا قبح في الغرابة لعدم الالف :

والذي أراه في هذا أن الذي يقبح استعماله من الغريب هو الغريب القبيح ، ونحن في ذلك والعرب سواء ، وأما الغريب الحسن فلا يقبح استعماله في كلامنا ولا في كلام العرب ولا في النثر ولا في النظم ، وليست الغرابة إلا وصفاً طارئاً فيه ، يزول بالاطلاع على

(*) لا يقطر منها لبن .
(١) يعني مواشي كثير عدد ما يرسل منها إلى الرعي ، لكنها قليلة اللبن .
(٢) موقعة في الأزل وهو الضيق (٣) النهل : أول الشرب ، والعلل ثاني الشرب .
(٤) المحض : اللبن الخالص (٥) المذق : اللبن المخلوط بالماء . والفرق مكيال للبن .
(٦) الخصب (٧) الماء القليل ، أي أفجره لهم حتى يصير كثيرا . (٨) ما كانوا استودعوه من الأموال في شركهم . (٩) ما يوضع عليهم من الزكاة لا يزاد عليها .
(١٠) لا يمنع حقا . (١١) المثل السائر ص ٦٤ .

معناه ، وقد جاء القرآن بألفاظ غريبة فى معناها فاستنكرتها قريش وقد نزل بلغتها فلم يؤثر هـذا فى فصاحته مثل لفظ الرحمن(١) فى استعماله اسماً لله تعالى ، ولفظ «كبارا(٢)» فى سورة نوح ، ولفظ «قسورة(٣)» فى سورة المدثر .

الغرابة لبعد التخريج :

والثانى : ألا تخرج الكلمة إلا على وجه بعيد ، وهذا إنما يكون اذا وقعت من عربى يحتج بلغته ، فلايصح حملها على الخطأ ، بل تخرج على وجه من الوجوه ، كما فى قول العجاج :

* وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجاً (٤) *

فإن قوله «مُسرَّجاً» اسم مفعول من سرج بتشديد الراء ، وهذه الصيغة قد تأتى للنسبة مثل كرمتُ فلاناً بمعنى نسبته إلى الكرم ، ولكن ذلك يكون بمعنى نسبة الشىء إلى أصله كالكرم ونحوه ، ولا شك أن مثل هذا لا يمكن فى سرج وما أخذ منه ، وقد تكلفوا له أصلا ينسب إليه ، وقالوا إنه يدل على النسبة إلى السراج أو السيف السُّرَيجى ، على معنى أنه فى البريق كالسراج ، أو فى الدقة والاستواء كالسيف ، ووجه البعد فى هذا التخريج أن هذه الصيغة تدل على نسبة الشىء إلى أصله كما سبق ، ولا تدل على ذلك التشبيه ، وقد قيل إن هذا صيغة تشبيه لا صيغة نسبة مثل كرم ونحوه ، فيكون من قبيل التشبيه المحذوف الأداة مثل التشبيه فى هذا البيت :

فأمطرتْ لؤلؤاً من نرجسٍ وسقتْ وَرْداً وعضت على العُنَّابِ بالبَرَدِ

وقد جاء لذلك نظائر فى اللغة مثل مُدَنَّر من الدينار ، مُذَهَّب من الذهب

---

(١) وقد قال الله تعالى فى ذلك ﴿ وإذا قيـل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن؟ أنسجد لما تأمرنا ؟ وزادهم نفورا ﴾ سورة الفرقان : الآية ٦٠ ولم يكن هذا الاسم مستعملا فى كلامهم كما استعمل الرحيم والرحوم والراحم .

(٢) قيل إنها لغة يمانية (سورة نوح آية ٢٢) .

(٣) قيل إنها الأسد بالحبشية (سورة المدثر آية ٥١) .

(٤) الفاحم : الشعر الشديد السواد ، والمرسن : الأنف .

وممسّك من المسك ، ومفلفل من الفلفل ، ومن ذلك قول يزيد بن المفرّغ :

وبرود مدنّرات وقزّ ... وملاء من أعتق الكتّان

والمعنى فى هذا على التشبيه أيضاً ، أى برود وشيها كالدنانير .

غرابة التخريج من مخالفة القياس :

على أن الذى أراه أن الحمل على الخطأ فى ذلك أولى من تكلف تخريج له ، ولا فرق عندى فيه بين عربى ومولد ، وأن مثل هذا يليق به أن يعد فى مخالفة القياس الآتية ، وإذن لا يبقى فى الغرابة شىء يصح أن يعد فيما يخل بفصاحة الكلمة ، ومن الناس من يعدّ استعمال المشترك فى أحد معنييه بدون قرينة من القسم الثانى من الغرابة .

مخالفة القياس :

ومخالفة القياس ألا تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح ، ويدخل فى هذا كل ما ينكره أهل اللغة ، ويردّه علماء العربية ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة غير عربية كما أنكروا على أبى الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيّف ريشه ... ريب الزمان تحيّف المقراض

لأن المقراض لم يسمع إلا مثنى ، وقد أجاز سيبويه إفراده .

وقد يكون ذلك لاستعمال الكلمة فى غير ما وضعت له فى عرف اللغة ، كما قال أبو عبادة :

يشقّ عليه الريح كلّ عشية ... جيوب الغمام بين بكر وأيم

فوضع « الأيم » مكان « الثيب » ، وليس الأمر كذلك ، لأن الأيم التى لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيبا .

وقد يكون ذلك لشذوذ فى الكلمة ، كشذوذ الحذف فى قول النجاشى :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

أراد : ولكن اسقنى .

كشذوذ الزيادة فى قول الشاعر :

تنفى يداها الحصا فى كل هاجرة ... نفىَ الدراهيم تنقادُ الصياريفِ

يريد الدراهم والصيارف .

وكذلك الإدغام فى قول أبى النجم :

الحمد لله العلى الأجلل الواهب الفضل الوهوب المجزل

والقياس الصرفى « الأجلّ » ، إلى غير ذلك من اللغات الشاذة التى هجر استعمالها، وقد جاء فى القرآن الكريم بعض منها ذكره السيوطى فى كتابه « الإتقان » لأنه لم يكن فى لغة قريش لفظ بمعناها ، أو لغير ذلك مما دعا إلى ذكرها فيه . وقد تبيح ضرورة الشعر بعض هذا الشذوذ ، كما تبيح قصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور ، وبعض علماء اللغة لا يغتفر للشاعر شيئاً من ذلك ، ولا يفرق فيه بين شعر ونثر ، ولعل هذا هو الذى يجب أن يعمل به .

وقد ترك الخطيب أمراً عدّه ابن سنان الخفاجى(١) وابن الأثير فيما يخل بفصاحة الكلمة ، وهو أن تكون الكلمة مبتذلة ، وذلك على ضربين : أولهما : أن يكون اللفظ دالا على معنى فى أصل اللغة فتجعله العامة دالا على معنى آخر يكره ذكره أو لا يكره ، كقول أبى الطيب :

أذاق الغوانى حسنُهُ ما أذقننى وعفّ فجازاهنّ عنّى بالصَّرْم

فإن الصرم فى اللغة القطع ، فغيرته العامة وجعلته دالا على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره ، فأبدلوا السين صادا ، ومثل هذا لا يعاب البدوى على استعماله كما يعاب المتحضر ، لأن الألفاظ لم تتغير عن أصل معناها فى زمن البدوى ولم تتصرف فيها العامة هذا التصرف ، ولهذا لا يعاب ذلك اللفظ على أبى صخر الهذلى فى قوله :

قد كان صرْمٌ فى الممات لنا فعجّلت قبل الموت بالصَّرْم

وثانيهما أن يكون للمعنى الواحد كلمتان عربيتان فتكثر إحداهما فى ألسنة العامة ويتحاشاها الخاصة ، فيقبح ما استعمله العامة لابتذاله ، مثل لفظ « الشطار » فى قول أبى نواس :

---

(١) سر الفصاحة ص ٦٩ والمثل السائر ص ٦٩ أيضاً .

وملحّة بالعذل تحسب أنني بالجهل أترك صحبة الشُّطار

ولا يكاد يخلو من ذلك شعر شاعر ، لكن منهم المقلّ ومنهم المكثر ، حتى إن العاربة قد استعملته فى أشعارها وإن كان فيها أقل . ومن ذلك لفظ « آجر » فى قول النابغة الذبيانى :

أو دُمْيةٍ فى مَرْمَرٍ مرفوعةٍ بُنِيَتْ بآجُرٍّ يشادُ بقَرْمَدِ

وكلفظ « القمل » فى قول زهير بن أبى سلمى :

وأقسمتُ جهداً بالمنازل من منى

وما سُحِفَتْ(١) فيه المقاديمُ والقَمْلُ

لا قبح فى ابتذال الكلمة :

وإنى أرى أن أمر العامة أهون من أن يُحدث مثل هذا الأثر فى ألفاظ اللغة، فلا شيء عندى فى استعمال هذه الألفاظ بقسميها ، ولكل من ألفاظ الخاصة وألفاظ العامة مقامات تقتضيها ، ولعل هذا هو السبب فى إهمال الخطيب عدّ ذلك فيما يخل بفصاحة الكلمة .

فلا يخل عندنا بفصاحة الكلمة إلا شيئان : تنافر الحروف، ومخالفة القياس. وأما الغرابة والابتذال فلا يخلان بفصاحتها عندنا .

الكراهة فى السمع :

وقد ذكر ابن سنان الخفاجى(٢) فيما يخل بفصاحة الكلمة أن تكون مكروهة فى السمع مثل كلمة الجِرِشَّى فى قول أبى الطيب :

مباركُ الاسم أغرُّ اللقبْ كريمُ الجِرِشَّى(٣) شريفُ النسبْ

ومثل كلمة « حقلّد » فى قول زهير بن أبى سُلْمَى :

تقيٌّ نقيٌّ لم يُكَثِّرْ غنيمةً بِنَهْكَةِ(٤) ذى قربى ولا بِحَقَلَّدِ

---

(١) حلقت .

(٢) سر الفصاحة ص ٦١ و٦٢ . (٣) النفس

(٤) النهكة : الغلبة ، والحقلد : السيء الخلق .

وقد ردّ الخطيب ذلك بأن الكراهة فى السمع لا تكون إلا من تنافر حروف الكلمة أو وحشيتها ، فليست شيئاً آخر غير التنافر والغرابة .



الفصاحة فى الكلام :

والفصاحة فى الكلام عند الخطيب خلوصه من ثلاثة أشياء : ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات ، والتعقيد ، فإذا خلا الكلام من هذه الثلاثة كان فصيحاً ، ولكن لا بد فيه مع ذلك من فصاحة كلماته التى يتألف منها ، بخلوها هى أيضاً عما يخل بفصاحتها ، فإذا لم تخلُ مما يخلّ بفصاحتها لم يكن هو أيضاً فصيحا ، مثل قول امرىء القيس :

غدائره مُستَشزِراتٌ إلى العلا تضل المَدارى فى مُثَنًّى ومُرْسَلِ

فهو كلام غير فصيح ، وإن لم يكن فيه ضعف تأليف ، ولا تنافر كلمات ولا تعقيد .

ضعف التأليف :

وضعف التأليف أن لا يكون الكلام جاريا على القانون النحوى المشهور ، بأن يكون هناك قولان فيجرى على الضعيف فيهما ، كعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً فى قول حسان بن ثابت :

ولو أن مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً

من الناس أبقى مجدُهُ الدهرَ مُطعِما(1)

وقد أجاز ابن مالك ذلك قياسا على إجازتهم له فى باب نعم وبئس وضمير الشأن وغيرهما ، ومن ذلك وصل الضمير بإلا فى قول الشاعر :

ليس إلاّكَ يا علىُّ هُمامٌ سيفُهُ دون عِرْضِهِ مسلولُ

ومنه نصب المضارع مع حذف « أن » فى قول طرفة بن العبد :

ألا أيهذا الزاجرى أحضُرَ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدى

ضعف التأليف لا يخلّ بالفصاحة :

وقد يكون تشديد الخطيب إلى هذا الحد فى أمر الإعراب واشتراطه فى فصاحة الكلام أن يجرى على قانون النحو المشهور نتيجة تساهل قوم قبله فى أمر الإعراب ،

---

(1) هو مطعم بن عدى أحد رؤساء المشركين وكان يذب عن النبى ﷺ .

ومنهم أن يكون إعراب الكلام شرطاً فى فصاحته ، وقد عنى ابن سنان الخفاجى(١) بالردّ عليهم ، ولكنه لم يشدّد فى مراعاة الإعراب هذا التشديد الذى سلكه الخطيب ، ولعل التوسط فى ذلك خير من التشديد فيه ، فلا يكون مراعاة مذهب الجمهور شرطاً فى فصاحة الكلام ، بل يكفى مراعاة ما يجوز فى ذلك وإن لم يكن هو المذهب المشهور ، وقد جاء فى القرآن الكريم قراءات كثيرة على غير مذهب جمهور النحاة ، قوله تعالى ﴿ قالوا إنْ هذانِ لَساحران يريدان أن يخرجاكم مِن أرضكم بسحرِهما ويذهبا بطريقتكم المثلى ﴾(٢) فقد جرى فى بعض القراءات على لغة من يُجرى المثنى بالألف فى أحواله الثلاث ، وهى لغة مشهورة لكنانة ، وقيل لبنى الحارث .

لا قبح الا فيما يجيزه النحو أصلا :

فمثل هذا إذن لا يصح أن يؤثّر فى فصاحة الكلام ، إنما يجب أن يقصر ذلك على ما لا يجيزه النحو أصلا ، كحذف الإعراب فى قول امرىء القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ ... إثماً مِنَ الله ولا واغِلِ(٣)

وكتحريك ياء المنقوص المجرور فى قول الشاعر :

ما إنْ رأيتُ ولا أرى فى مدّتى ... كجوارِىَ يلعبنَ فى الصحراءِ

الحاق عيوب القافية بذلك :

وقد يلحق بذلك عيوب القافية كالإقواء فى قول النابغة الذبيانى :

سقط النَّصيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه ... فتناولته واتقتنا باليدِ

بمُخضَّبٍ رَخْصٍ كأنّ بنانَه ... عَنَمٌ يكادُ مِن اللطافة يُعقَدُ(٤)

تنافر الكلمات :

وتنافر الكلمات ينشأ من أمور منها تكرر حرف أو حرفين فى الكلام كالبيت الذى أنشده الجاحظ :

---

(١) سر الفصاحة ص ١٠٠ و ١٠١ . وممن يرى هذا ابن خلدون فى مقدمة تاريخه ص ٦٥٠ « المطبعة الشرقية » (٢) سورة طه : الآية ٦٣ .

(٣) المستحقب : المكتسب ، والواغل : الذى يدخل على قوم يشربون بدون دعوة منهم : يريد أنه تحلل من يمينه بقتل قاتل أبيه .

(٤) النصيف : كل ما غطى الرأس من خمار ونحوه ، والرخص : الناعم .

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ(١) وليسَ قرب قبرِ حربٍ قبرُ

ومنها إيراد أفعال يتبع بعضها بعضا بدون عطف ، أو معه مثل قول المتنبي :

أقِلْ أنِلْ أقطِع احملْ عَلِّ سَلِّ أعِدْ
زِدْ هَشّ بَشّ تَفَضَّلَ أدْنِ سُرّ صِلِ

ومثل قول ديك الجن :

أحلُ وامرُرْ وضُرّ وانفَعْ ولِنْ واخشُ
شُنْ ورِش(٢) وابرِ وانتدِبْ للمعالي

ومنها إيراد صفات متعددة على طريق واحدة كقول المتنبي :

دانٍ بعيدٍ محبٍّ مبغضٍ بهجٍ أغرّ حلوٍ ممرّ ليّنٍ شرسِ

ومنها تكرار الأدوات وتعاقب بعضها إثر بعض كقول أبي تمام :

كأنه فى اجتماع الروح فيه له فى كل جارحةٍ من جسمه روحُ

ومنها تتابع الإضافات كما فى قول ابن بابك :

حمامةَ جرعا حومةِ الجندلِ اسجعى فأنتِ بمرأى من سعادَ ومسمعِ

والحق أن ثقل هذه الإضافات لأن الجرعاء المكان ذو الرمل ، وحومة الشيء معظمه ، والجندل الحجارة ، ولا معنى لتكلف إضافة الحامة إلى ذلك كله . وقد جاء تتابع الإضافات سهلا لا تكلف فيه فى قوله تعالى ﴿ مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلماً للعباد ﴾(*) . وفى قول ابن المعتز :

وظللت تدير الراحَ أيدى جآذرٍ عتاقٍ دنانيرِ الوجوهِ ملاحِ(٣)

وقد جاء أيضاً تتابع الصفات سهلا مقبولا فى قوله تعالى : ﴿ عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات

(١) قيل هذا البيت فى حرب بن أمية . وقفر : بالجر على الصفة أو بالرفع على القطع

(٢) رش : أمر من راش بمعنى أعان . (*) سورة غافر ، الآية ٣١

(٣) الراح : الخمر ، والجآذر جمع جؤذر ولد البقرة الوحشية ، والعتاق : الكرام جمع عتيق .

سائحات ثيبات وأبكارا ﴾(١) كما جاءت كثرة التكرار غير مخلة بالفصاحة فى قول النبى ﷺ : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » .

فالواجب أن يرجع فى تنافر الكلمات إلى الذوق الصحيح ، وأن يعول عليه فى ذلك كما عول عليه فى تنافر الحروف ، وقد سبق أنه لا يُرْجع فى إدراكه إلى ضابط معروف ، أو قاعدة مطّردة ، كما أنه يجب ألاّ يعدّ من ذلك ما لا يتناهى فى الثقل ، مثل اجتماع الحاء والهاء مع التكرار فى قول أبى تمام :

كريمٌ متى أمدحهُ أمدحْهُ والورى معِى وإذا ما لمتُهُ لمتُهُ وحدِى

فإن مثل هذا الثقل أمر محتمل ، ولا يمكن أن تدور لغة من اللغات على السهولة وحدها .

التعقيد :

والتعقيد ألاّ يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المرادُ منه لخلل فى تأليفه أو فى دلالته ، والأول يسمّى تعقيدا لفظيا ، والثانى يسمى تعقيدا معنويا ، ومن الواضح أن ذلك لا يتناول المجمل والمتشابه الواقعين فى كلام الله تعالى ، لأن عدم ظهورهما ليس لخلل فى تأليفهما أو فى دلالتهما على نحو ما يأتى فى التعقيد اللفظى والتعقيد المعنوى .

الخلاف فى الألغاز :

وأما الألغاز مثل قول الحريرى فى المِرْوَدِ :

وما ناكحُ أختين(٢) سراً وجهرةً وليس عليه فى النكاح سبيل

ومثل قول الآخر فى الضِّرْس :

وصاحبٌ لا أَملُّ الدهر صحبته يسعى لنفعى ويسعى سعْىَ مجتهدِ

ما إن رأيت له شخصاً فمذْ وقعت عينى عليه افترقنا فرقة الأبد

فقد ذهب بعض علماء البلاغة إلى أنها من التعقيد المخل بفصاحة الكلام ، ومنهم من يعدّها من المحسنات البديعية ، ولا شك أنها بأسلوب المؤلفين أشبه منها بأسلوب الأدباء .

---

(١) سورة التحريم الآية ٥

(٢) يعنى بالأختين العينين .

التعقيد اللفظي :

والتعقيد اللفظي أن ترتب الألفاظ على خلاف ترتيب المعاني ، فيختل بذلك نظم الكلام ، ويصعب فهمُ المراد منه ، كما في قول الشاعر :

فأصبحتْ بَعْدَ خطَّ بَهجَتِها   كأنَّ قفراً رُسومَها قلما

يريد فأصبحت بعد بهجتها قفراً ، كأن قلماً خط رسومها .

ومن ذلك قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكاً   أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربُهْ

يريد وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه ، وقد مدح بهذا ابراهيمَ بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، وهو الذي عناه بقوله « مملكا » ويجوز أن يكون نظم الكلام : « وما مثله في الناس حي إلا مملكا يقاربه أبو أمه أبوه » فيكون المراد قرب النسب لا أنه يدانيه فيما مدح به ، والأولى أن يحمل هذا على الاستثناء المنقطع ، مثل قوله تعالى (لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى) لأن شأن هشام أعلى من أن يلمح له من ذلك ما نفى عن غيره ، لأنه كان ملكا عظيما ، ولم يكن إبراهيم إلا عاملا له .

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق في الوليد بن عبد الملك :

إلى ملك ما أمُّهُ من مُحاربٍ   أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهرُهْ

يريد إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، وهي قبيلة من قبائل العرب .

التعقيد المعنوي :

والتعقيد المعنوي ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه ، ويكون هذا بأن يراد باللفظ غير ما وُضع له من غير اعتماد على علاقة قريبة وقرينة واضحة كما قال الحطيئة :

ومن يطلب مساعي آل لأيٍ   تُصعِّدْهُ الأمورُ إلى عُلاها

يريد أنه يلقى صعوبة كما يلقى الصاعدُ من أسفل إلى علوّ ، فلم يعبر عنه تعبيراً مبيناً ، وكما قال زهير بن أبي سلمى :

ومن لم يَذُدْ عن حوضه بسلاحه ... يهدَّمْ ومن لا يظلم الناسَ يُظلمِ

أراد بقوله «ومن لا يظلم الناس» من لا يدفع الأذى عن نفسه ، فاستعمل الظلم فى دفع الأذى ، وإنما هو تسليط الأذى على الناس ، وقد أراد منه ذلك بدون علاقة وقرينة يصح معهما إرادة ذلك منه ، ولولا أن زهيراً لا يليق به أن يحض على الظلم لكان كلامه فى هذا مثل قول عنترة العبسى :

وإذا بُليتَ بظالم كُنْ ظالماً ... وإذا بُليتَ بذى الجهالة فاجْهَلِ

ويجوز أن يكون ذلك من المشاكلة مثل قوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها ﴾(1) فلا يكون من التعقيد المعنوى .

ومن ذلك أيضاً قول أوس بن حَجَر :

وذاتَ هِدْمٍ عارٍ نواشرُها ... تُصْمِتُ بالماء تَوْلباً جدِعا

سمى الصبي تولباً وهو ولد الحمار ، فهى استعارة بعيدة فاحشة .

وكذا قول الشاعر :

طعنوا فكان بُكايَ حولاً بعدهم ... ثم ارعويتُ وذاك حكمُ لبيدِ

أجْدِرْ بجمرة لوعة إطفاؤها ... بالدمع أن تزداد طولَ وُقود

جعل الكف عن البكاء كناية عن إطفاء غليله بدليل البيت بعده ، والمعروف أن البكاء هو الذى يطفىء الغليل لا الكف عنه كما قال امرؤ القيس :

وإنّ شفائى عَبْرَةٌ مُهراقةٌ ... فهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّل

ويجوز أن يكون مراده حقيقةَ الكف عن البكاء ، لا الكناية عن إطفاء الغليل فلا يكون فيه هذا التعقيد .

وقد ذكروا من ذلك أيضاً قول العباس بن الأحنف :

سأطلب بُعْدَ الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناى الدموع لتجْمُدا

جعل جمود العين كناية عن السرور ، وإنما يكنى به عن بخلها بالدموع فى حال إرادة البكاء ، كما قال أبو عطاء فى رثاء ابن هُبَيْرة :

---

(1) سورة الشورى آية ٤٠

ألا إن عيناً لم تجُدْ يومَ واسطٍ عليك بجـــارى دمعها لجَمودُ

وقد قال بهاء الدين السبكى(1): إنه يجوز أن يراد فى البيت الأول حقيقة الجود ، وعلى هذا لا يكون فيه تعقيد ، وقد جاء فى القاموس أنه يقال عين جمود ورجل جامد العين بمعنى أنها جامدة لا تدمع ، ولم يقيد ذلك بحال إرادة البكاء .

ابتزال الكلام :

وقد ترك الخطيب بما يعد فيما يخل بفصاحة الكلام ابتذاله وسخافة ألفاظه وفتورها ، مثل قول بشار :

رَبابَةُ ربَّـةُ البيت تَصُبُّ الخلَّ فى الزيت
لهـــا عشرُ دجاجاتٍ وديكٌ حسنُ الصوتِ

ومثل قول أبى العتاهية فى رثاء سعيد بن وهب :

ماتَ واللهِ سعيد بن وهبٍ رحم الله سعيدَ بن وهب
يا أبا عثمان أبكيتَ عينى يا أبا عثمان أوجعتَ قلبى

الابتزال لا يخلُ بالفصـــاحة :

وشأن هذا عندى شأن ابتذال الكلمة فى فصاحة المفرد ، ولعل الخطيب أهمله لهذا ، وقد قيل لبشار فى ذلك : يا أبا معاذ ، إنك لتجىء بالأمر المهجن ! قال : وما ذاك ؟ قيل : إنك تقول :

إذا ما غضبنا غضبةً مضَرِيةً هتكنا حجابَ الشمس أو مطرتْ دما
إذا ما أعرنا سيداً من قبيلة ذُرَى منبر صـــلّى علينا وسلما

ثم تقول :

« ربابة ربة البيت » . . . (البيتين)

فقال : كل شىء فى موضعه ، وربابة هذه جارية لى ، وأنا لا آكل البيض من السوق ، فربابة هذه لها عشر دجاجات وديك ، فهى تجمع لى هذا البيض وتحفظه لى ، فكان هذا من قولى لها أحبُّ إليها وأحسن عندها من :

(1) عروس الأفراح ص 112 ج 1 من شروح التلخيص .

« قِفَا نَبْكِ من ذِكرى حبيب ومنزل »

فالابتذال إنما يعدّ عيباً في الكلام إذا وُضع في غير موضعه ، كما فعل أبو العتاهية في رثائه ، وهذا عيب لا شأن له بالفصاحة ، وإنما يرجع إلى البلاغة على ما سيأتي فيها ، ومن المواضع التي يطلب فيها استعمال المبتذل : الهزل والمشاتمة والحكاية وما إليها .



البـلاغة فى الكلام :

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال بشرط فصاحته ، فلابد عند الخطيب في الكلام البليغ من أن يكون فصيحا ، والحال هو الأمر الذى يقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة مناسبة له ، من ذكر أو حذف أو تقديم أو تأخير أو غير ذلك ، ويسمى الحال : المقام أيضا ، وتسمى تلك الصفات : خصائص ومزايا ونكات ، وقد قال الخطيب إن تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم ، وهو عنده عبارة عن تآخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام .

تفاوت مقامات الكلام :

ومقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الايجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذكى يباين خطاب الغبى ؛ وهكذا مما سيأتى تفصيله .

وكما تتفاوت مقامات الكلام فى ذلك تتفاوت مقامات الكلمة الواحدة ، حتى ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك فى موضع آخر ، كلفظة الأخدع فى قول الصِّمَّة بن عبد الله :

تَلَفَّتُّ نحوَ الحىِّ حتى وجدْتُنى وجِعْتُ من الإصغاء(١) لِيتاً وأخدعا

---

(١) الليت : صفحة العنق ، والأخدع عرق فيها ، وهما عرقان يقال لهما أخدعان ،

وفى قول أبى تمام :

يا دهرُ قَـوِّمْ مِنْ أخدعيكَ فقدْ   أضججتَ هذا الأنامَ مِنْ خُرُقِكْ

فإن لها فى المكان الاول ما لا يخفى من الحسن ، كما أن لها فى المكان الثانى ما لا يخفى من الثقل على النفس ؛ ومن ذلك لفظة شىء فى قول عمر بن أبى ربيعة :

وَمِنْ مالىءٍ عينيه من شىءِ غيرهِ   إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمَى(١)

وفى قول أبى حية :

إذا ما تقاضى المرءَ يومٌ وليلةٌ   تقاضاه شىءٌ لا يملُّ التقاضيا

فإن لها فى ذلك كثيراً من الحسن والقبول ، ولكنها فى قول المتنبى :

لو الفلكُ الدوّارُ أبغضتَ سعيه   لعوّقه شىءٌ عن الدَّوَرانِ

تقلّ وتضؤل ولا يوجد فيها شىء من الحسن والقبول .

ومن عجيب ذلك أنك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد ، وكلاهما حسن فى الاستعمال ، ولكنه لا يحسن استعمال أحدهما فى كل موضع تستعمل فيه الأخرى ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه ﴾(٢) وقوله تعالى : ﴿ رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً ﴾(٣) فاستعمل الجوف فى الأولى والبطن فى الثانية ، ولم يستعمل الجوف موضع البطن ، ولا البطنَ موضع الجوف .

وقد روى أن رجلا أنشد ابن هرمة قوله :

بِالله رَبِّكَ إن دخلتَ فقل لها   هذا ابن هَرْمَةَ قائماً بالباب

فقال له : ما هكذا قلتُ ، أكنتُ أتصدق ؟ قال : فقاعداً ، قال : أكنتُ أبول ؟ قال : فماذا ؟ قال : واقفاً ، ليتك علمتَ ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى .

منزلة المحسنات البديعية فى البلاغة :

وقد جرى الخطيب على أن المحسنات البديعية من السجع والجناس ونحوهما لا ترجع إلى البلاغة ولا إلى الفصاحة ، وإنما تورث الكلام حسنا وقبولا ،

---

(١) جمع دمية وهى الصورة الحسنة .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية ٤   (٣) سورة آل عمران ، الآية ٣٥

ولا يتوقف عليها أمر بلاغته أو فصاحته، ومن العلماء قبله من كان لا يفرق بينها وبين غيرها من وجوه البلاغة والفصاحة، ومنهم من كان يجعلها من طرق الفصاحة ويجعل غيرها مما يتعلق بنظم الكلام أو دلالته من طرق البلاغة، والحق ما جرى عليه الخطيب فيها، لأن غيرها من وجوه البلاغة والفصاحة مما يجب التزامه فى الكلام عند اقتضاء الحال له، أما هى فإنما تحسن فى الكلام إذا جاءت عفو الخاطر، وعند سماحة القريحة بها، فأما أن يلزمها الإنسان فى جميع قوله فذلك جهل من فاعله، وعىّ من قائله، وسيأتى بيان ذلك فيها .

تكلف الاستعارات ونحوها كتكلف المحسنات :

وقد يلحق عندى بالمحسنات البديعية فى ذلك مثل التشبيه والاستعارة وغيرهما من وجوه البلاغة التى لا تبنى على اقتضاء الحال، ولا تأتى لأمر يستدعيها فى الكلام، فيجب الاقتصاد فيها أيضاً، وألا تتكلف فيه تكلفا، وإلا كان شأنها فى ذلك شأن المحسنات البديعية .

مراتب البلاغة :

هذا وللبلاغة طرفان : أعلى وهو الذى يبلغ رتبة الإعجاز، وذلك هو كتاب الله تعالى، وأسفل وهو الذى إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وإن كان صحيح الإعراب، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة وقد أنكر فخر الدين الرازى(١) أن يكون الطرف الأسفل من البلاغة، لأن منزلتها عنده أعلى منه ؛ ويجب على هذا ألا يكتفى فى تعريفها بما سبق .

---

(١) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١١ « مطبعة الآداب والمؤيد »

اللفظ والمعنى

رجوع البلاغة الى اللفظ والمعنى :

قد ذكرنا خلاف العلماء فى رجوع الفصاحة والبلاغة إلى اللفظ أو المعنى ، والحق أنهما يرجعان إلى اللفظ والمعنى معاً ، وقد قال ابن رشيق(١) : «واللفظ جسم ، وروحه المعنى ، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم ، يضعف بضعفه ، ويقوى بقوته ، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه ، وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان للفظ من ذلك أوفر حظ ، فإن اختل المعنى كله وفسد بقى اللفظ مواتا لا فائدة فيه ، وإن كان حسنَ الطلاوة فى السمع ، وإن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى » .

من يؤثر اللفظ على المعنى :

ثم للناس فيما بعد آراء ومذاهب ، منهم من يؤثر اللفظ على المعنى فيجعله غايته ووكده ، وهم فِرَق : قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته على مذهب العرب من غير تصنع ، كقول بشار :

إذا ما غضبنا غضبةً مُضَرِيَّةً هتكنا حجابَ الشمس أو قطرتْ دَما
إذا ما أعرنا سيداً من قبيلةٍ ذُرَى منبر صلّى علينا وسلّما

وهذا النوع أدل على القوة وأشبه بما وقع فيه من مواضع الافتخار ؛ وكذلك ما يُمدح به الملوك يجب أن يكون من هذا النحت ، وفرقة أصحاب جلبة وقعقعة بلا طائل معنى إلا القليل النادر ، كأبى القاسم بن هانىء ، فإنه يقول أول مُذهبته :

أصاخت فقالت وَقْعُ أجردَ شيظَمِ
وشامت فقالت لمعُ أبيض مِخْذَمِ

(١) العمدة ص ٨٠ ج ١ « مطبعة هندية » .

وما ذُعِرَتْ إلا لجرس حُلِيِّها
ولا رمقتْ إلا بُرًى في مُخَدَّمِ (١)

وليس تحت هذا كله إلا الفساد وخلاف المراد ، ما الذى يفيدنا أن تكون هذه المنسوب بها لبست حليها فتوهمته بعد الإصاخة والرمق وقعَ فرس أو لمع سيف غير أنها مغرورة فى دارها أو جاهلة بما حلته من زينتها ؟ ولِمَ يخفى عنا مراده أنها كانت تترقبه ؟ فما هذا كله ؟ . ومنهم من ذهب إلى سهولة اللفظ فعنى بها ، واغتفر له فيها الركاكة واللين المفرط ، كأبى العتاهية والعباس بن الأحنف ومن تابعهما ، وهم يرون الغاية قول أبى العتاهية :

يا إخوتى إن الهوى قاتلى — فيسِّروا الأكفانَ من عاجلِ
ولا تلوموا فى اتباع الهوى — فإننى فى شُغُلٍ شاغلِ
عينى على عُتْبَةَ مُنْهَلَّةٌ — بدمعها المنسكب السائلِ
يا مَن رأى قبلى قتيلاً بكى — من شدة الوجد على القاتلِ
بسطتُ كفى نحوكم سائلا — ماذا تردّون على السائلِ
إن لم تُنيلوهُ فقولوا له — قولاً جميلاً بَدَلَ النائلِ
أو كنتمُ العامَ على عُسرةٍ — منه فَمَنُّوهُ إلى قابلِ

من يؤثر المعنى على اللفظ :

ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ فيطلب صحته ، ولا يبالى حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته ، كابن الرومى وأبى الطيب ومَن شاكلهما ، وأكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى ، لأن المعانى موجودة فى طباع الناس ، يستوى الجاهل فيها والحاذق ، وإنما العمل على جودة اللفظ ، وحسن السبك ، وصحة التأليف ، ولو أن رجلا أراد فى المديح تشبيه رجل لما أخطأ أن يشبهه فى الجود بالغيث ، وفى الإقدام بالأسد ، وفى المضاء بالسيف ، فإن لم يحسن تركيب هذه المعانى فى أحسن حلاها ، من اللفظ الجيد الجامع للرقة والجزالة ، والعذوبة والطلاوة ، لم يكن للمعنى قدر . وعندى أنّ فى دعوى أن المعانى موجودة فى طباع الناس بحيث يستوى فيها الجاهل والحاذق مغالاةً ظاهرة .

---

(١) الأجرد : الفرس القصير الشعر ، والشيظم : الطويل الجسم ، والمخذم : القاطع ، والبرى : جمع برة وهى الخلخال ، والمخدم : موضعه من الرجل .

المعانى المحدثة

الاستشهاد بمعانى المولدين :

ذكر ابن رشيق أن أبا الفتح عثمان بن جنى قال(١) « المولدون يستشهد بهم فى المعانى كما يستشهد بالقدماء فى الألفاظ » : ثم قال : « والذى ذكره أبو الفتح صحيح بيّن ؛ لأن المعانى إنما اتسعت لاتساع الناس فى الدنيا ، وانتشار العرب بالإسلام فى أقطار الأرض ، فمصّروا الأمصار ، وتأنقوا فى المطاعم والملابس ، وعرفوا بالعيان عاقبة ما دلتهم عليه بداهة العقول من فضل التشبيه وغيره . ومن هنا يحكى عن ابن الرومى أن لائماً لامه ، فقال : لم لا تشبه تشبيه ابن المعتز وأنت أشعر منه ؟ قال : أنشدنى شيئاً من قوله الذى استعجزتنى فى مثله . فأنشده فى صفة الهلال :

فانظرْ إليه كزورقٍ من فضةٍ ... قد أثقلتْهُ حمولةٌ من عنبرِ

فقال : زدنى . فأنشده :

كأنَّ آذرْيونَها ... والشمسُ فيها كاليهْ

مداهنٌ من ذهبٍ ... فيها بقايا غاليهْ(٢)

فصاح : واغوثاه يالله ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، ذلك إنما يصف ماعون بيته لأنه ابن الخلفاء ، وأنا أى شىء أصف ؟ ولكن انظروا إذا وصفتُ ما أعرف أين يقع الناس كلهم منى ، هل قال أحد قط أملح من قولى فى قوس الغمام :

وقد نشرتْ أيدى السحاب مطارفاً ... على الأرضِ دكناً وهى خضرٌ على الأرض

---

(١) العمدة ص ١٨٣ ج ٢

(٢) الآذريون ورد له أوراق حمر فى وسطه سواد له نبو وارتفاع وقد يكون أصفر ، وعليه اقتصر صاحب القاموس . وكالية اسم فاعل من كلأ ومعنى كلاءتها للشمس أنها تدور معها حيث دارت . والمداهن : جمع مدهن وهو حق الدهن . والغالية أخلاط من الطيب .

يطرّزها قوسُ الغمام بأصفرٍ على أحمرٍ في أخضرٍ وسْط أبيضٍ
كأذيال خودٍ أقبلت في غلائلٍ مصبَّغة والبعضُ أقصرُ من بعضِ

موازنة بين القدماء والمحدثين :

وللمحدثين معان جيدة انفردوا بها عن القدماء ، ومعان شاركوا القدماء فيها ولكنهم زادوا فيها عليهم ، ومن هذه المعانى ما قاله النابغة يذكر طول ليله :

كليني لِهَمّ يا أميمةَ ناصب وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ
تطاولَ حتى قلتُ ليس بمنقض وليسَ الذى يرعى النجومَ بآيب

وقال أبو الطيب فى وزنه ورَوِيه :

أعيدوا صباحى فهو عند الكواعب وردُّوا رقادى فهو لحظ الحبائبِ
فإنَّ نهارى ليلةٌ مُدْلَهِمَّةٌ على مقلةٍ من فقدكم فى غياهب

فأنت ترى ما فيه من الزيادة وحسن المقصد ، على أن بيتَي النابغة عندهم فى غاية الجودة .

وأما ما انفرد به المحدثون فمثل قول بشار :

يا قومُ أذنى لبعض الحىِّ عاشقةٌ والأذن تعشق قبل العين أحيانا
قالوا بمن لا ترى تهذِى ؟ فقلت لهمُ الأذن كالعين توفى القلبَ ما كانا

وكقول أبى نواس ، وقد ذكر المبرد أنه لم يُسبق إليه :

أيها الرائحان باللوم لُومَا لا أذوقُ المدامَ إلا شميما
نالنى بالملام فيها إمامٌ لا أرى لى خلافه مستقيما
فاصرفاها إلى سواىَ فإنى لستُ إلا على الحديث نديما
كِبَرُ حظى منها إذا هى دارت أن أراها أو أن أشمَّ النسيما
فكأنى وما أزين منها قعَدِىٌّ يزيّن التحكيما
كلَّ عن حمله السلاحُ إلى الحرب فأوصى المُطيقَ ألاَّ يقيما

علوم البلاغة

ادراك الجاهليين بعض مسائل البلاغة :

ليس من البعيد أن يكون العرب في الجاهلية قد عرفوا بعض مسائل البلاغة والفصاحة ، ومما يروى من ذلك(١) أن النابغة الذبياني كانت تضرب له قبة حمراء بسوق عكاظ ، فتأتيه الشعراء فتعرض عليه أشعارها ، فأنشده الأعشى ميمون ابن قيس أبو بصير ، ثم أنشده حسان بن ثابت الأنصاري :

لنا الجفناتُ الغُرُّ يلمعنَ في الضحى   وأسيافنا يقطُرنَ من نجدةٍ دما

ولدنا بني العنقاء وابنَي مُحرِّقٍ(٢)   فأكرِمْ بنا خالاً وأكرمْ بنا ابنما

فقال له النابغة : «أنت شاعر، ولكنك أقللت جفانك وأسيافك، وفخرتَ بمن ولدتَ ولم تفخر بمن ولدك» . وإنما قال له « أقللتَ جفانك وأسيافك » لأن « الجفنات » لأدنى العدد والكثير « جفان » ، وكذلك « أسياف » لأدنى العدد والكثير « سيوف » . وإنما قال له « فخرت بمن ولدت » لأنه ترك الفخر بالآباء وفخر بمن ولد نساؤه . وقد احترس من مثل هذا الزلل رجل من كلب ، فقال يذكر ولادتهم لمصعب بن الزبير وغيره ممن ولده نساؤهم :

وعبدَ العزيز قد ولدنا ومُصعَبا   وكلب أبٌ للصالحين وَلودُ

فإنه لما فخر بمن ولده نساؤهم فضّل رجالهم ، وأخبر أنهم يلدون الفاضلين، وجمع ذلك في بيت واحد ، فأحسن وأجاد .

تدوين الجاحظ فيها :

وأول من تصدى للكتابة في هذه المسائل بعد الإسلام أبو عثمان عمرو بن بحر

---

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص ٦٠ ، « المطبعة السلفية » .

(٢) العنقاء : لقب ثعلبة بن عمرو ، ولقب به لطول عنقه ، ومحرق : هو الحارث بن عمرو ملك الشام .

الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، فقد أشار فى كتابه «البيان والتبيين» إلى بعض مسائل من هذه المسائل[1] ، ويمكن ترتيب ما جاء فى هذا الكتاب غير مرتب من ذلك فى أربعة فصول قصار :

(١) الكلام على صحة مخارج الحروف ، ثم على العيوب التى سببها اللسان أو الأسنان أو ماقد يصيب الفم من التشوه .

(٢) الكلام على سلامة اللغة ، والصلة بين الألفاظ بعضها وبعض ، والعيوب الناشئة من تنافر الحروف تنافراً يمجه السمع .

(٣) الكلام على الجملة والعلاقة بين المعنى واللفظ ، ثم على الوضوح والإيجاز والإطناب ، والملاءمة بين الخطبة والسامعين لها ، والملاءمة بين الخطبة وموضوعها .

(٤) الكلام على هيئة الخطيب وإشاراته .

تدوين ابن المعتز :

وقد حذا حذو الجاحظ فى ذلك عبدُ الله بن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦ هـ ، وقدامة ابن جعفر المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، وألف الأول فى هذه المسائل كتابا سماه «البديع» ذكر فيه سبعة عشر نوعا من فنون البديع ، منها الاستعارة والكناية والتورية والتجنيس والسجع إلى غير ذلك ، وقال : «ما جمع قبلى فنون البديع أحد ، ولا سبقنى إلى تأليفه مؤلف ، ومن رأى أن يقتصر على ما اخترنا فليفعل ، ومن رأى إضافة شىء من المحاسن إليه فله اختياره» . وقد نازعه أبو هلال العسكرى[2] فى هذه الدعوى ، وذكر أن القدماء كانوا يعرفون هذه الفنون أيضا .

تدوين قدامة :

وقد ذكر قدامة فى كتابه «نقد قدامة» وهو فى نقد الشعر ، عشرين نوعا من البديع ، فزاد على ابن المعتز ثلاثة عشر نوعا ، وقد أشار فى خطبة كتابه «نقد النثر» إلى أن سبب وضعه له ما شاهده من النقص فى كتاب «البيان والتبيين» وأن الجاحظ إنما ذكر فيه أخباراً منتخلة ، وخطبا منتخبة ، ولم يأت فيه بوصف البيان ، ولا أتى على أقسامه فى هذا اللسان ، وكان بهذا غير مستحق لهذا الاسم الذى نسب إليه .

---

(١) مقدمة نقد النثر .

(٢) كتاب الصناعتين ص ٢٠٤

تدوين عبد القاهر :

ثم جاء عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ هـ(١) فسلك فى ذلك طريقا غير الذى سلكه مَن كان قبله ، إذ لم تكن مباحثهم فيه جارية مجرى البحث العلمى والنظر الفنى ، بل كانوا على الغالب يتناولون هذه المسائل على اعتبار أنها أبواب ذات شأن كبير من أبواب علم الأدب ، ولا يعنون فيها بشرح تعريف خفى ، ولا بتحقيق مسألة مضطربة ، فعنى هو فى كتابيه «أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز» بذلك كله ، وأملى فيه من القواعد ما شاء الله أن يملى ، وأحكم بيانها بضرب الأمثلة والشواهد على نحو ما كان يفعل مَن كتب فى ذلك قبله ، وكان بهذا أول من وضع أسس «الطريقة التقريرية» فى تدوين هذه المسائل ، فصارت بها أقرب إلى الفلسفة منها إلى الأدب .

وكانت هذه المسائل إلى هذا الزمن تسمى تارة علم البيان ، وتارة علم البديع ، وتنظر كلها نظرة واحدة بدون فرق بين ما يرجع منها إلى النظم والتأليف ، وما يرجع منها إلى وضوح الدلالة وخفائها ، وما يرجع منها إلى المحسنات البديعية التى تلى مرتبة ذلك فى البلاغة والفصاحة ، فكانت كلها علماً واحداً متحد الموضوع والغاية ، ويرجع الأمر فيه إلى البحث فى أسرار البلاغة والفصاحة .

تدوين السكاكى :

ثم جاء أبو يعقوب السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ(٢) فرتب هذه المسائل وبوّبها ، وأفرد ما يتعلق منها بنظام الألفاظ فى علم سماه (علم المعانى) ، وأفرد ما يتعلق منها بوضوح الدلالة وخفائها فى علم سماه (علم البيان) ، وجعل الوجوه التى تقصد لتحسين الكلام ذيلا لهذين العلمين ، وهى التى خصت بعد ذلك باسم (علم البديع) ، وقد استعان على ذلك بما كان له من واسع الاطلاع على علوم المنطق والفلسفة ، ولكن ذلك جعله يجرى فى تلك (الطريقة التقريرية) بأكثر مما جرى فيها عبد القاهر ، ويغضى عما كان يعنى به عبد القاهر من الإكثار من ضرب الأمثلة والشواهد .

(١) أمالى الشيخ على عبد الرازق فى علم البيان وتاريخه ص ٢٢ .
(٢) علوم البلاغة ص ٩ «المطبعة الحديثة» .

محاولته تطبيق أساليب العرب على أساليب اليونان :

إذ كان همه فى الأكثر إلى تطبيق أساليب العرب على علوم اليونان واصطلاحاتهم ، فبعد ذلك بهذه العلوم عن غايتها ، وأبعد ثمرتها عن طالبيها ، وقد حاول الخطيب فى كتابه (الإيضاح) أن يجمع فيه بين طريقتى عبد القاهر والسكاكى ، فوصل فى ذلك إلى بعض غايته ولم يصل إلى ما يجب فى ذلك كله .

انكار ابن الأثير على هذه المحاولة :

وبينما كان السكاكى يحاول تطبيق أساليب العرب على علوم اليونان واصطلاحاتهم ، كان ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ يحارب فى كتابه (المثل السائر) هذه المحاولة ، ويجرى فيه على سنن عبد القاهر ومن كان قبله(١) ، ويرى أن الشعر والخطابة كانا للعرب بالطبع والفطرة ، ولم تكن العرب تعرف شيئا من المعانى الخطابية التى كان حكماء اليونان أول من تكلم فيها ، وحصر أصولها ، وقد ذكر أنه وقف على ما جاء منها فى كتاب (الشفاء) لأبى على بن سينا فاستجهله ، لأنه طوّل فيه وعرّض كأنه يخاطب بعض اليونان ، وكل الذى ذكره لغوٌ لا يستفيد به صاحب الكلام العربى شيئا ، ثم مع هذا جميعه فإن معوّل القوم فيما يذكر من الكلام الخطابى أنه يورَد على مقدمتين ونتيجة ، وهذا مما لا يخطر ببال عربى فيما يصوغه من شعر أو كلام مسجوع ، ولو أنه فكر أولا فى المقدمتين والنتيجة ثم أتى بنظم أو نثر بعد ذلك لما أتى بشىء ينتفع به ، ولطال الخطب عليه ، على أن اليونان أنفسهم لما نظموا ما نظموه من أشعارهم لم ينظموه فى وقت نظمه وعندهم فكر فى مقدمتين ولا نتيجة ، وإنما هذه أوضاع توضع ويطوّل بها مصنفات كتبهم فى الخطابة والشعر ، وهى كما يقال قعاقع ليس لها طائل .

تدوين المتأخرين :

ولكن القوم بعد السكاكى وابن الأثير آثروا طريقة الأول على طريقة الثانى ، وجروا فى الطريقة التقريرية إلى آخر حدودها ، وأهملوا فى هذه العلوم إيراد الأمثلة والشواهد التى كانت تورَد فيها ، ففقدت بهذا كل صفة أدبية لها ، بل صارت فى البيان العربى أداة فساد لا أداة إصلاح .

---

(١) المثل السائر ص ١٢٠

علم المعانى

تعريف الخطيب :

عرّف الخطيبُ علمَ المعانى بأنه علم يُعرَف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال ، والمراد بأحوال اللفظ ما يشمل أحوال الجملة بطرفيها من الفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة ، وما يشمل أحوال كل من طرفيها كالذكر والحذف والتقديم والتأخير وغيرها ، وما يشمل أحوال الإسناد كالتأكيد والقصر وغيرها. وقد خرج بذلك علم البديع لأنه يرجع إلى تلك المحسنات السابقة ، وكذا علم البيان لأن أحوال اللفظ الذى تذكر فيه من المجاز والكناية وغيرها لا تذكر فيه لبيان ما يقتضيه الحال منها ، وإنما تذكر فيه لبيان ما يحترز به عن التعقيد المعنوى فيها

الفرق بين موضوعات العلوم الثلاثة :

وقد فرّق بعضهم بين علم المعانى وعلم البيان بأن علم المعانى يتعلق بالأمور اللفظية من الذكر والحذف ونحوها ، وعلم البيان يتعلق بالأمور المعنوية من التشبيه والمجاز وغيرها ، أما علم البديع فيتعلق بالأمرين معاً على ما سيأتى فيه ، وقد يأتى فيما يتعلق به علم البيان اعتبار المطابقة لمقتضى الحال ، ولكن اعتبار ذلك فيه لا يرجع إلى جهات مضبوطة يصح بها ذكره فى علم المعانى ، ومن ذلك قول الأخطل فى مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جعل اللهُ الخلافةَ منهمُ ... لأبلجَ لا عارى الخوان ولا جَدْبِ

فإن هذه كناية عن الكرم مقبولة فى ذاتها ، ولكن مثل هذا لا يمدح به الملوك ، وكذلك قول كثيِّر فى مدح عبد العزيز بن مروان :

وما زالتْ رُقاكَ تسُلُّ ضِغْنى ... وتُخرج مِنْ مكامنها ضِبابى

ويرْقينى لك الراقون حتى ... أجابتْ حيَّةٌ تحت التراب

وإنما تمدح الملوك بمثل قول محمد بن وُهيب فى مدح المعتصم :

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجلُّ من الدهر
له راحة لو أنّ معشار جودها على البرّ كان البرُّ أندى من البحر

ومن ذلك في التشبيه قول عبيد الله بن قيس الرقيات في مدح عبد الملك ابن مروان :

يعتدل التاجُ فوق مفرقه على جبين كأنه الذهبُ

فإنه لما سمع منه ذلك قال : أمّا لمصعب بن الزبير فتقول :

إنما مُصعبٌ شهابٌ من اللـ ـه تجلت عن وجهه الظلماءُ

وأمّا لى فتقول : على جبين كأنه الذهب !

تعريف ثان لعلم المعانى :

وقد عرّف بعضهم علم المعانى بأنه علم يُبحث فيه عن أحوال التراكيب العربية من حيث النكات والمزايا بعد فهم المعانى الأصلية من علم النحو .

الفرقُ بين علم المعانى وعلم النحو :

وقد فرق ابن الأثير(١) بين نظر النحوى فى الألفاظ ونظر صاحب علم البيان (يريد به ما يشمل العلوم الثلاثة) بأن موضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة ، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية ، وهو والنحوى يشتركان فى أن النحوى ينظر فى دلالة الألفاظ على المعانى من جهة الوضع ، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر فى فضيلة تلك الدلالة ، وهى دلالة خاصة ، والمرادُ بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب ، وقد أخذت أقسام النحو من واضعها بالتقليد حتى لو عكست القضية فيها بنصب الفاعل ورفع المفعول ونحو ذلك لما كان العقل يأباه ، أما تلك النكات والمزايا البيانية فقد استنبطت بالنظرة ضية العقل من غير واضع اللغة ، فإن كل عارف بأسرار الكلام من أى لغة كانت يعلم أن إخراج المعانى فى ألفاظ حسنة رائقة يلذها السمع، ولا ينبو عنها الطبع، خير من إخراجها

---

(١) المثل السائر ص ٣ و ٢٨

فى ألفاظ قبيحة ينبو عنها السمع ، ولو أراد واضع اللغة خلاف ذلك لما قلدناه .

غفلة السكاكى عن الفرق بينهما :

وقد غفل السكاكى والخطيب عن هذا الفرق بين نظر علم المعانى فى الألفاظ ونظر علم النحو فيها ، فأدخلا كثيراً من المعانى النحوية فى مباحث علم المعانى ، وهذا كما ذكرا فى أحوال التعريف أن التعريف بالإضمار يكون لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة ، كقول بشار :

أنا المُرَعَّثُ لا أخفى على أحدٍ ذَرَّتْ بِىَ الشمسُ للقاصى وللدانى

وقول أمامة الخثعمية صاحبة ابن الدُّمَيْنَة :

وأنتَ الذى أخلفتَنى ما وعدتَنى وأشمتَّ بى مَن كان فيك يلومُ

وقول القاسم بن حنبل المُرّى :

مِن البيضِ الوجوهِ بنى سنانٍ لو انك تستضىء بهم أضاءوا
همُ حَلُّوا مِنَ الشرفِ المُعَلّى ومن كرمِ العشيرة حيثُ شاءوا

فكل هذه وأشباهها معان نحوية ، وليست فى شىء من وجوه الفصاحة والبلاغة . وإذا كان علم النحو ينظر فى بعض ما ينظر فيه علم المعانى من الذكر والحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فإنما ينظر فيها من جهة بيان وجوه صحتها وامتناعها ، وأما علم المعانى فإنما ينظر فيها من جهة بيان الوجوه التى ترجح بعضها على بعض ، ولهذا قال عبد القاهر(١) : « إنه إذا كان بيناً فى الشىء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذى هو عليه فلا مزية فيه ، وإنما تكون المزية إذا احتمل وجها آخر غير الذى جاء عليه ، ثم رأيتَ النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذى جاء عليه حسنا وقبولا يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثانى ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾(٢) فإن الكلام يحتمل تعريف الحياة ، ومن هنا جاءت مزية التنكير فيه ، وسيأتى بيان ذلك فى موضعه .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٥ « مطبعة الفتوح الأدبية »
(٢) سورة البقرة آية ٩٦

هذا والمعنى الأصلى عندهم هو عبارة عن مجرد ثبوت المسند للمسند إليه ، مثل قولك « زيد قائم » ، والمعنى الزائد عن الأصلى هو الصفة التى يقتضيها الحال زيادة عن المعنى الأصلى، كالتأكيد عند الإنكار فى قولك « إن زيداً قائم » . ودلالة الكلام عندهم على المعنى الزائد عن الأصلى من الدلالة الالتزامية ، أو هى من مستتبعات التراكيب مثل دلالة القول على وجود قائله ، والذى أراه أن التأكيد معنى أصلى فى قولك « إنّ زيداً قائم » ، لأنه مستفاد من « إن » بطريق الوضع ، وإنما المعنى الزائد عن الأصلى فى ذلك هو ما يلزمه من دفع الشك أو الإنكار أو نحو ذلك من الأغراض التى تُقصد من الكلام ولا تدخل فى المعنى الذى تدل عليه بطريق الوضع.

ويمكن حصر علم المعانى فى هذه الأبواب الثلاثة :

(١) أحوال الإسناد مطلقاً خبريا أو إنشائياً .

(٢) أحوال الطرفين والمتعلقات من المفعول وغيره من الفضلات

(٣) أحوال الجملة فى ذاتها بقطع النظر عن طرفيها ومتعلقاتها .

أحوال الاسناد

١ — التأكيد

مقامات التأكيد :

روى عن ابن الأنبارى أنه قال : « ركب الكندى المتفلسف إلى أبى العباس وقال له «إنى لأجد فى كلام العرب حشواً» . فقال له أبوالعباس «فى أى موضع وجدت ذلك ؟» فقال : «أجد العرب يقولون عبدالله قائم ، ثم يقولون: إن عبدالله قائم ، ثم يقولون إن عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد» . فقال أبو العباس : « بل المعانى مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم « عبدالله قائم » إخبار عن قيامه، وقولهم : « إن عبدالله قائم » جواب عن سؤال سائل وقولهم « إن عبدالله لقائم » جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعانى » . فما أحار المتفلسف جوابا .

فلا يخلو المخاطب من أن يكون واحداً من ثلاثة :

مقام خالى الذهن :

(١) خالى الذهن من الحكم ومن التردد فيه والإنكار له : فيلقى إليه الكلام بدون تأكيد ويسمى هذا الضرب ابتدائيا ، وهم يعدّون مراعاة ذلك من البلاغة ، وهو عندى من الظهور بحيث يستوى فيه البليغ وغيره ، بخلاف مراعاة حالتىْ التردد والإنكار، فإن هذا مما ينفرد به البليغ وحده ، على أنه لامانع عندى من أن يعدّ هذا الضرب فى الطرف الأسفل من طرفى البلاغة ، إلا اذا اشتمل على وجوه أخرى من وجوهها الآتية فى الذكر والحذف، والتقديم والتأخير ، إلى غير ذلك مما يأتى فى أبوابه .

تنزيل غير الخالى منزلة الخالى :

وقد لا يكون المخاطَب خالى الذهن من الحكم ، ولكنه ينزل منزلة الخالى منه

لعدم جريه على موجب علمه به ، فيلقى إليه بدون تأكيد كما يلقى إلى الجاهل ، ولا شك أن مراعاة ذلك له حظ فى البلاغة أعلى من الحالة الأولى ، وهذا كقول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حينما سُئل عن زين العابدين وقد التف الناس فى الطواف به ، فأظهر لسائله الجهل به ليصرفه عنه :

هذا ابنُ خيرِ عبادِ الله كلهمُ هذا التقىُّ النقىُّ الطاهرُ العَلَمُ
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجدِّه أنبياءُ الله قد خُتموا

مقام المتردد :

(٢) المتردد فى ثبوت الحكم وعدمه : وهذا يجب تأكيد الحكم له ، خصوصا إذا كان عنده ظن بخلافه ، كما إذا كان الحكم بأمرٍ يبعد فى الظن مثله لأنّ العادة جرت بغيره ، وهذا كقول أبى نواس :

عليك باليأس من النـــاس إنّ غِنى نفسك فى اليـــأس

ويسمى هذا الضرب طلبيا، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً. قال أم أقل لكم إنى أعلم من الله ما لا تعلمون ﴾(١) .
وقول الشاعر :

ولقد نصحتكَ إن قبلتَ نصيحتى والنصحُ أغلى ما يباعُ ويوهَبُ

تنزيل غير المتردد منزلة المتردد :

وقد لايكون المخاطب مترددا فى الحكم ، ولكنه ينزل منزلة المتردد إذاقدم إليه قبل الحكم ما يلوح به ، فيؤكد له الحكم أيضا انتطاعه له تطلع المتردد الطالب كقوله تعالى : ﴿ ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون ﴾(٢) وقوله ﴿ وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء ﴾(٣) وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، ولهذا خفيت على بعض حولة هذا الفن ، روى عن الأصمعى أنه قال : « كان أبو عمرو

---

(١) سورة يوسف الآية ٩٦ .
(٢) « المؤمنون « ٢٧ .
(٣) « يوسف « ٣٥ .

ابن العلاء وخلف الأحمر يأتيان بشارا فيسلمان عليه بغاية الإعظام ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان ، فأتياه يوماً فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة ؟ قال : هي التي بلغتكما، قالا : بلغنا إنك أكثرت فيها من الغريب . قال : نعم ، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف ، قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكّرا صاحبيّ قبل الهجير إنّ ذاك النجاحَ في التبكير

حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان « إن ذاك النجاح » « بكرا فالنجاح » كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتُها أعرابية وحشية ، فقلت « إن ذاك النجاح » كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلتُ « بكرا فالنجاح » كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ، ولا يدخل في معنى القصيدة . فقام خلف فقبل بين عينيه . وإنما كان « بكرا فالنجاح » من كلام المولدين لأنه ليس فيه من دقة الإشارة إلى تنزيل غير المتردد منزلة المتردد ما في الأسلوب الأول ، وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيده على وجه ظاهر ليس فيه دقة ذلك التأكيد، والمولدون يؤثرون السهولة على الدقة .

مقـام المنكر :

(٣) المنكر للحكم : وهذا يجب تأكيد الحكم له بقدر إنكاره قوةً وضعفا ، فيؤتى له في ذلك بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر على حسب ما يقتضيه إنكاره .

ادوات التأكيـد :

وأدوات التأكيد كثيرة منها : إنّ ، وأن ، ولام الابتداء ، ونونا التوكيد ، والقسم ، و « أما » الشرطية ، وأحرف التنبيه ، وأحرف الزيادة ، وضمير الفصل ، والسين وسوف الداخلتان على فعل دال على وعد أو وعيد، وقد التي للتحقيق، وإنما .

ويسمى هذا الضرب إنكاريا ومنه قوله تعالى (واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون ، إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون، قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا

تكذبون ، قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون ﴾(*) وقد قال تعالى فى المرة الأولى : ﴿ إنا إليكم مرسلون ﴾ وفى الثانية ﴿ ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون ﴾ لأن تكذيبهم لهم فى المرة الثانية أشد من تكذيبهم لهم فى المرة الأولى .

تنزيل غير المنكر منزلة المنكر :

وقد لا يكون المخاطب منكراً ، ولكنه ينزل منزلة المنكر ، إذا ظهر عليه شيء من أمارات الانكار ، فيؤكد له الحكم تأكيده للمنكر ، كقول حجل بن نضلة :

جاء شقيقٌ عارضاً رمحهُ   إنّ بني عمك فيهم رماحْ

هل أحدثَ الدهرُ لنا نكبةً   أم هلْ رقتْ أمُّ شقيقٍ سلاحْ(١)

فإن مجيئه هكذا مدلا بشجاعته دليل على إعجاب شديد منه ، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بنى عمه أحد ، كأنهم كلهم عزّل ليس مع أحد منهم رمح .

تنزيل المنكر والمتردد منزلة غيرهما :

وكما ينزل غير المتردد منزلة المتردد وغير المنكر منزلة المنكر ، ينزل المتردد والمنكر منزلة غير المتردد والمنكر ، إذا كان معهما ما إن تأملاه زال منها التردد والإنكار ، وهذا يدخل فيما سبق من تنزيل غير الخالى من الحكم منزلة الخالى منه ، وعليه قوله تعالى فى حق القرآن ﴿ الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾(٢) فإن هذا لا يسلمه الكفار المخاطبون به ، ولكنه تُرك بدون تأكيد للتنبيه على أنهم لا حق لهم فى إنكاره .

ومما اجتمع فيه تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتنزيل المنكر منزلة غير المنكر قوله تعالى ﴿ ثم إنكم بعد ذلك لميتون . ثم إنكم يوم القيامة تبعثون ﴾ (٣) أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان مما لا ينكر ، لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ

(*) سورة يس ١٣ ، ١٤

(١) شقيق ابن عمه ، وعرضه رمحه أن يحمله على فخذيه بحيث يكون عرضه جهة الأعداء ، ورقت : من الرقية لجملته لا يقطع شيئا .

(٢) سورة البقرة الآية ١ ، ٢   (٣) سورة المؤمنون الآية ١٦

فى إنكار الموت ، لتماديهم فى الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده ، ولهذا قيل ﴿ ميتون ﴾ دون تموتون ، لما سيأتى من أن الأول يفيد الثبوت ، والثانى يفيد التجدد . ثم أكد إثبات البعث تأكيداً واحداً مع أنهم يبالغون فى إنكاره بخلاف الموت ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بألا ينكر ، بل إما أن يعترف به أو يتردد فيه ، فنزّل المخاطبون المنكرون له منزلة المترددين ، تنبيها لهم على ظهور أدلته . وحثاً على النظر فيها ؛ ولهذا جاء فيه ﴿ تبعثون ﴾ على الأصل ، وهذا من تنزيل المنكر منزلة المتردد ، وهو قليل نادر ، والغالب تنزيله منزلة الخالى الذهن من الحكم .

مقامات اخرى للتأكيد :

وللتأكيد مقامات أخرى غير تلك المقامات ، منها الاعتناء بشأن الحكم والاهتمام به ، مثل قولهم « إن البلاء موكّل بالمنطق » « إن غداً لناظره قريب » « إنما هو الفجر أو البحر »[1] « إن المناكح خيرها الأبكار »[2] . ولهذا حسن استعمال ضمير الشأن مع إن مثل قوله تعالى ﴿ إنه من يتق ويصبر ﴾[3] ﴿ إنه لا يفلح الظالمون ﴾[4] لأن الغرض منه الاهتمام بشأن الحكم ، وهى أدخل فيه .

ومنها بيان صدق الرغبة فى الحكم وقصد رواجه ، مثل قوله تعالى ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾[5] فلم يؤكدوا فيما خاطبوا به المؤمنين لأنه لا يروج منهم عندهم ، وأكدوا فيما خاطبوا به إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم ، ولأنه رائج عندهم ، متقبل منهم

---

(١) أى إن انتظرت حتى يضىء لك الفجر الطريق أبصرت قدرك ، وإن خبطت الظلماء وركبت العشراء هجما بك على المكروه . وهو مثل يضرب فى الحوادث التى لا امتناع منها .

(٢) جمع منكوحة وحقه مناكيح فحذفت الياء

(٣) سورة يوسف : ٩٠ (٤) سورة الأنعام : ٢١ (٥) سورة البقرة : ١٤

ومنها التنبيه على استبعاد الحكم عند المتكلم وأنه كان يظن خلافه ، مثل قوله تعالى حكاية عن أم مريم ﴿ ربِّ إني وضعتها أنثى ﴾(1) وقوله ﴿ ربِّ إن قومي كذَّبون ﴾(2) .

ومنها ربط الجملة بما قبلها مثل قول بشار :

بَكِّرا صاحِبَيَّ قبل الهجير   إنَّ ذاك النجاح في التبكير

وكقول بعض الأعراب :

فغنِّها وَهْيَ لكَ الفداءُ   إنَّ غناءَ الإبلِ الحُداءُ

ولهذا يصح أن تقع الفاء في ذلك موقع « إن » ، ولكنه لا يكون للكلام معها من الحسن مثل الربط بإن ، ولا يوجد له من الألفة مثل الذي كان له .

ومنها تهيئة النكرة لصحة الإخبار عنها . فإذا كانت موصوفة كانت مع «إن» أحسن ، كقول الشاعر :

إنَّ دهراً يلُفُّ شَمْلي بِسُعْدَى   لزمانٌ يَهُمُّ بالإحسان

ومنها إغناؤه عن الخبر في بعض المواضع ، وهذا كما في قول الأعشى :

إنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلاً   وإنَّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلاً (3)

أي إن لنا محلا في الدنيا ، وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة ، وهذه النكرة والتي قبلها نكرتان نحويتان أكثر منهما بلاغيتين .

٢ — القصر

مزايا القصر :

القصر باب عظيم من أبواب البلاغة ، وهو ضرب من الإيجاز والتأكيد في اللغة ، فإذا نظرنا إلى قول العباس بن الأحنف :

أنا لم أُرْزَقْ مودتكم   إنما للعبدِ ما رُزِقا

---

(1) آل عمران : ٣٦   (2) الشعراء : ١١٧

(3) محلا ومرتحلا مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر المسافرون ، والمراد بهم الموتى . والمهل : الإمهال وطول الغيبة

وجدنا قوله « إنما للعبد ما رزقا » جملة واحدة تفيد معنى جملتين ، إحداهما مثبتة: «للعبد مارزقا» والثانية منفية : «ليس للعبد ما لم يرزقه» ، وكذلك إذا نظرنا إلى القصر فى قول عمرو بن كُلثوم :

لنا الدنيا ومَن أضحى عليها   ونَبْطِشُ حين نبطش قادرينا

وجدنا قوله « لنا الدنيا » فى معنى هاتين الجملتين « الدنيا لنا » ، « الدنيا ليست لغيرنا » ، وقد يصرّح فى القصر بالنفى والإثبات، مثل قول دُرَيد بن الصِّمَّة :

وما أنا إلا من غَزِيَّة إن غَوَتْ   غَوَيْتُ وإن تُرْشَدْ غزية أَرْشَدِ

ولكنه على كل حال يكون أوجز من هاتين الجملتين التامتين ، وهذا الإيجاز من أهم مزايا القصر ، ولعل هذا فيه من خصائص اللغة العربية، ومن مزايا القصر أيضا أنه يُقصد منه تمكين الكلام وتقريره فى الذهن ، وسبيله فى هذا سبيل التأكيد فيما سبق ، ومن ذلك قول لَبيد بن ربيعة :

وما المرءُ إلا كالشهاب وضوئه   يحور رماداً بعدَ إذ هو ساطِعُ

تعريف القصر :

ولا بأس بعد هذا أن نذكر كلمة فى تعريف القصر وأقسامه ، فالقصر فى اللغة الحبس كما قال تعالى : ﴿ حور مقصورات فى الخيام ﴾(*) وفى اصطلاح علماء المعانى تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، والشيء الأول هو المقصور . والشيء الثانى هو المقصور عليه ، والطريق المخصوص هو أدواته الموضوعة له .

طرق القصر :

وللقصر طرق كثيرة أشهرها أربعة : العطف بلا أو بل أو لكن ، والاستثناء من النفى ، وإنما ، والتقديم .

والعطف أقوى هذه الطرق فى الدلالة على القصر، للتصريح فيه بالإثبات والنفى، ويليه فى ذلك الاستثناء من النفى ، ثم إنما ، ثم التقديم ، ودلالته على القصر بالذوق والنظر فى سر التقديم حتى يفهم بالقرائن الحالية أنه للتخصيص ونفى الحكم عن غير

(*) سورة الرحمن الآية ٧٢ .

المذكور فيه . أما دلالة الثلاثة قبله على القصر فبالوضع لا بالذوق(١) .

القصر الحقيقي والإضافي :

وينقسم القصر إلى حقيقي وإضافي ، والقصر الحقيقي هو ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة والواقع ، مثل قوله تعالى ﴿تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير﴾(٢) فالملك مختص بيده في الحقيقة والواقع ، ولا يتعدّاه إلى شيء أصلا ، والقصر الإضافي هو ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين ، لا بالإضافة إلى جميع ما عدا المذكور ، وهذا مثل قول الشاعر :

إنما الدنيا هِبات وعوارٍ مُستَرَدَّهْ
شدّةٌ بعد رخاءٍ ورخاءٌ بعد شدّهْ

فالمراد إنما الدنيا هبات وعوار، لا حال يبقى ويدوم، وتخصيص الدنيا بالهبات إنما هو بالإضافة إلى ذلك فقط ، وإلا فإنها تتجاوز الهبات إلى ما عداها من كونها حلوة أو مرة أو غير ذلك .

نقد العناية بأقسام القصر :

ولا يكتفي القوم هنا بتقسيم القصر إلى هذين القسمين ، بل يجرون في تقسيمه باعتبارات مختلفة إلى أن يصل بهم ذلك إلى التعقيد والإملال، فيقسمونه باعتبار المقصور إلى قصر موصوف على صفة ، وقصر صفة على موصوف . وباعتبار حال المخاطب به إلى قصر إفراد ، وقصر قلب ، وقصر تعيين . وقصر الإفراد عندهم يكون للرد على مخاطب يعتقد الشركة في حكم بين شيئين أو أكثر، فيقصره المتكلم على أحدهما ، وقصر القلب يكون إذا كان المخاطب يعتقد عكس الحكم ، وقصر التعيين يكون إذا كان المخاطب مترددا فيه . ولا شك أن علم البلاغة لا يستفيد شيئاً من هذه الأقسام التي أشرنا إلى بعضها وأعرضنا عن بعضها الآخر حتى لا نشوه علم

---

(١) ومن غريب أمر السكاكي والخطيب أنهما بعد هذا يحاولان إثبات دلالة الاستثناء من النفي وإنما على القصر بأدلة تكلفاها جريا وراء نزعتهما المنطقية .

(٢) سورة الملك (تبارك) آية ١ .

البلاغة به . وإنما جرى المتأخرون فى ذلك وراء السكاكى ونزعته المنطقية ، وشغفه باستنباط القواعد واستقراء الجزئيات المندرجة فى الكليات .

القصر الحقيقى والادعائى :

والقصر يكون حقيقياً لا ادعاء فيه، ويكون ادعائياً مبنياً على الادعاء والمبالغة . والقصر الادعائى مقبول فى مقام المدح والفخر وما إليهما ، مثل قوله تعالى ﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾(*) .

ومثل قول الشاعر :

هل الجودُ إلا أن تجودَ بأنفُسٍ ... على كلِّ ماضى الشفرتين صقيلِ

وقول أبى تمام :

نقّل فؤادك حيث شئتَ من الهوى ... ما الحبُّ إلا للحبيب الأول

وقول الخنساء :

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ(١) ... فإنمـــا هى إقبـال وإدبارُ

القصر بالعطف :

والقصر بالعطف يكون ببل بعد النفى مثل قول الشاعر :

ليس اليتيمُ الذى قد مات والدُهُ ... بل اليتيم يتيمُ العلم والأدب

ويكون بلا مثل قول الشاعر :

وللفتى من ماله ماقدّمتْ ... يداه قبل موته لاما اقتنى

ويكون بلكن مثل قول الشاعر :

إنّ الجديدين فى طول اختلافهما ... لا يفسدان ولكن يفسد الناس

وتحمل فى هذا « بل » التى للإضراب لا للعطف ، و« لكن » التى للاستدراك

(*) سورة المائدة الآية ٩٠

(١) الضمير للناقة ، وادكرت : ذكرت .

لا للعطف على «بل» «ولكن» العاطفتين ، كما ذهب إليه ابن يعقوب والسبكى(1)، وإنما لم تفد « بل » القصر بعد الإثبات ، لأنها فيه تجعل ما قبلها فى حكم المسكوت عنه فقط .

والأصل فى القصر بالعطف أن يدل فيه على المثبت والمنفى بالنص ، فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب فى مقام الاختصار ، كما إذا قيل « زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والأدب» فتقول : زيد يعلم النحو لا غير ، وفى معناه ليس إلا .

وأما القصر بالاستثناء وبإنما وبالتقديم فالأصل فيه أن يدل بالنص على المثبت دون المنفى ، وقد يجىء فيها على خلاف الأصل ، فيقال فى التقديم : ما أنا قلت هذا ، بالنص على المنفى دون المثبت ، ويقال فى الاستثناء : ما قام القوم إلا زيداً ، بالنص على المثبت والمنفى معا ، وإنما كان هذا خلاف الأصل لأن الاستثناء المفرغ هو الأصل فى القصر .

القصر بالاستثناء من النفى :

والقصر بالاستثناء من النفى يكون بأدوات الاستثناء جميعها مثل قوله تعالى : ﴿ قل سبحان ربى هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾(*) ومثل قول النابغة الذبيانى :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

وقد ذهب السبكى(2) إلى أن الاستثناء من الإثبات يفيد القصر أيضا ؛ لأن قولك « قام القوم إلا زيدا » يفيد قصر عدم القيام على زيد دون القوم ، وذهب الجمهور إلى أن الاستثناء فى هذا ليس بقصر ، وإنما هو قيد مصحح للحكم ، فكأنك فى هذا المثال قلت : جاء القوم المغايرون لزيد ، فالمقصود فيه بالحكم القوم فقط .

القصر بإنما :

والقصر بإنما يكون فيها مع كسر همزتها وفتحها ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىّ أنما إلهكم إله واحد فاستقيموا إليه واستغفروه

(*) سورة الإسراء الآية ٩٣ .

(1) مواهب الفتاح ص١٨٦ وعروس الأفراح ص١٨٧ ج٢ من شروح التلخيص.

(2) عروس الأفراح ص ١٩١ ج ٢ من شروح التلخيص .

وويل للمشركين ﴾ (*) فالمعنى فى الأول على قصره على البشرية ، والمعنى فى الثانى على قصر الألوهية على التوحيد ، وقيل إن المفتوحة لا تفيد القصر .

ومن القصر بإنما المكسورة قول الشاعر :

وما لامرىء طولُ الخلود وإنما يخلدُه طولُ الثناء فيخلدُ

القصر بالتقديم :

والقصر بالتقديم يكون بتقديم المسند إليه فى مثل قول المتنبى :

وما أنا أسقمتُ جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

وبتقديم المسند على المسند إليه فى مثل قول الشاعر :

لك القلم الأعلى الذى بشباته (١) يُصاب من الأمر الكلى والمفاصل

وبتقديم بعض معمولات الفعل عليه مثل قول الشاعر :

إلى الله أشكو لا إلى الناس أننى أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهبُ

وقد ذهب ابن الأثير (٢) إلى أن تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم الحال على صاحبه يفيد القصر أيضا ، مثل « جاء راكبا زيد » بخلاف « جاء زيد راكبا » إذ يحتمل أن يكون ضاحكا أو ماشيا أو غيرهما ، وقد خالفه الجمهور فى ذلك .

مقامات القصر :

وهذا هو صميم الفن فى أمر القصر ، بخلاف تلك الأقسام التى أعرضنا عن ذكرها فيما سبق ، وبخلاف ما يعنون به ويطيلون فيه من بيان موقع كل من المقصور والمقصور عليه فى أدوات القصر الأربعة ، وبيان جواز تقديم المقصور عليه على أداة الاستثناء وعدم جوازه ، فهذه أحكام لغوية نحوية لا يصح ذكرها فى هذا الفن ، ولا العناية بها فيه ، وقد يكفينا منها بيان أن المقصور عليه فى العطف ببل أو

(*) سورة فصلت الآية ٦ .

(١) شباة كل شىء : حدته . (٢) المثل السائر ص ١٨٠

لكن هو ما بعدهما ، وفي العطف بلا هو ما قبلها ، وفي الاستثناء هو ما بعد إلا أو غيرها من أدواته ، وفي إنما هو المؤخر ، وفي التقديم هو المقدم .

مقام الاستثناء من النفي :

والأصل في القصر بالاستثناء من النفي أن يكون فيما يجهله المخاطب وينكره أو يشك فيه ، كقوله تعالى ﴿ وما من إله إلا الله ﴾(*) فإنه أمر ينكره المخاطبون به من المشركين ، وقد يكون في أمر معلوم للمخاطب ولكنه ينزل منزلة المجهول عنده لاعتبار مناسب ، كقوله تعالى ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾(١) فالمعنى على أنه مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك ، وقد نزل في ذلك استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه ، والاعتبار المناسب فيه هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم ، وشدة حرصهم على بقائه عندهم ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وما أنت بمسمع من في القبور إن أنت إلا نذير ﴾(٢) فإنه ﷺ كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين منهم ، ولا يرجع عنها ، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى ﴿ قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين، قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده وما كان لنا أن نأتيكم بسلطان إلا بإذن الله وعلى الله فليتوكل المتوكلون ﴾(٣) ففي القصر الأول نزّل الكفار الرسل منزل من ينكر أنه بشر لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا ، مع إصرار الرسل على دعوى الرسالة ، وفي القصر الثاني جارى الرسلُ الكفار في كلامهم لتبكيتهم وإلزامهم وإفحامهم ، فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلامه على وجهه ، ثم يبين له أنه لا يلزمه مع ذلك ما يظن أنه يلزمه ، فكأن الرسل قالوا لهم : إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره ، ولكن ذلك لا يمنع أن

(*) ٦٢ : آل عمران .

(١) آل عمران الآية ١٤٤ .

(٢) سورة فاطر الآية ٢٣ .

(٣) سورة إبراهيم الآية ١٠ ، ١١ .

يمن الله علينا برسالته ، فالقصر فى كلام الرسل صورى فقط يقصد منه المشاكلة اللفظية ، لتكون أقوى فى المجاراة ، ولا يريد منه الرسل إلا أصل الإثبات على سبيل التجريد . وفى القصر الثالث جرى الاستثناء من النفى فيه على أصله ، لأنه فى أمر يجهله المخاطب وينكره .

مقـام انما :

والأصل فى القصر بإنما أن يكون فيما شأنه ألا يجهله المخاطب كقول أبى الطيب يخاطب كافورا :

إنما أنت والدٌ والأبُ القا ... طِعَ أحْنَى من واصل الأولاد

يعنى أن كافورا لابن الإخشيد مولاه بمنزلة الوالد ، ومن شأن هذا ألا يجهله كافور ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه ، والمعنى أن الأب القاطع للأولاد أحنى عليهم من الأولاد الواصلين للآباء ؛ لأن حنو الوالد على ولده ، أشد من حنو الولد على والده .

وقد يكون ما تستعمل فيه «إنما» مجهولا للمخاطب، ولكنه ينزل منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، وهذا نحو قول عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات فى مُصعب بن الزُّبير :

إنما مصعبٌ شهابٌ من اللـ ... ـه تجلت عن وجهه الظلماء

ادّعى أن كون مصعب كذلك جلى معلوم لكل أحد ، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدّعوا فى كل ما يصفون به ممدوحيهم الجلاء . ومثله قول شوقى :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيتْ ... فإن هُمُ ذهبتْ أخلاقهم ذهبوا

وقول الآخر :

وإنما المرء حديثٌ بعدهُ ... فكن حديثا حسنا لمن وَعَى

ومن هذا أيضا قوله تعالى ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾(1) ادّعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلى ، ولهذا أكد فى الرد عليهم بقوله ﴿ ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون ﴾(2) لم يقتصر فيه على تأكيد

(1) سورة البقرة آية 11 (2) سورة البقرة آية 12 .

واحد ، بل جعل الجملة اسمية ، وعرّف الخبر باللام ، ووسّط ضمير الفصل ، وصدّر بحرف التنبيه ثم بأن .

وإذا استقريت مواقع « إنما » وُجد أنها أحسن ما تكون موقعاً إذا كان الغرض بها التعريض بأمرٍ هو مقتضى معنى الكلام بعدها ، لأنه إذا كان شأن الحكم الذى تستعمل فيه أن يكون معلوما للمخاطب أو منزلا منزلة المعلوم ، فإنه لا يكون مهماً إفادته للمخاطب ، وإنما يكون المهم معنى آخر وراءه يلوّح به إليه ، لأنه جاهل به ، مُصرٌّ على إنكاره ، كما ترى فى قوله تعالى ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب ﴾(*) فإنه تعريض بذم الكفار وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم فى حكم من ليس بذى عقل ، فمن يطمع منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن يطمع فى ذلك من غير أولى الألباب . وكما فى قول الشاعر :

ما أنتَ بالسبب الضعيفِ وإنما ... نُجْحُ الأمور بقوة الأسباب

فاليومَ حاجتُنا إليك ، وإنما ... يُدْعى الطبيبُ لساعة الأوصاب

يقول فى البيت الأول إنه ينبغى أن أنجح فى أمرى حين جعلتك السبب إليه ، وفى الثانى إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض لنا من الحاجة ، وعوّلنا على فضلك . كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم كان قد أصاب فى فعله .

مقــام العطف والتقديم :

وأما القصر بالعطف والتقديم فهو كما قال صاحب الأطول(١) يأتى فيما يأتى له القصر بالاستثناء من النفى ، كما يأتى فيما يأتى له القصر بإنما ، كما فى قوله تعالى « إياك نعبد وإياك نستعين » وقول الشاعر :

سيذكرنى قومى إذا جدّ جِدُّهم ... وفى الليلة الظلماء يُفتقدُ البدرُ

وكما فى قول بعضهم :

ليس اليتيمُ الذى قد مات والدُه ... بلْ اليتيم يتيمُ العلم والأدبِ

(*) سورة الزمر آية ٩ (١) حاشية البنانى على شرح السعد ص ٢٧٣ ج ١

مع قول الآخر :

وما شاب رأسي من سنين تتابعت علَيّ ولكن شيبتني الوقائعُ

وإذا كان هذا متاممها في القصر ، فلا شك أنه في البلاغة دون مقام القصر بالاستثناء والقصر بإنما ، لما يمتازان به عليهما من هذه الفروق الدقيقة .

اجتماع أداتي القصر :

وقد يجتمع في الكلام أداتا قصر على حكم واحد عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ، كما سبق في قول الشاعر :

إلى الله أشكو لا إلى الناس أنني أرى الأرضَ تبقى والأخلاء تذهبُ

اجتمع فيه من أدوات القصر التقديم والعطف ، ومن ذلك قول الآخر :

أساميا لم تزده معرفةً وإنما لذةً ذكرناها

اجتمع فيه إنما والتقديم ، كما اجتمعا أيضا في هذا البيت :

ألا فليمتْ مَن شاء بعدك ، إنما عليك من الاقدار كان حِذاريا

ولا يجوز في ذلك لغةً اجتماع الاستثناء من النفي مع لا العاطفة ، لأن شرط المنفي بلا ألاَّ يكون منفياً قبلها بغيرها ، وقد وقع في هذا الحريري في قوله :

لعمركَ ما الانسان إلا ابنُ يومه على ما تجلَّى يومُهُ لا ابنُ أمسِه

ولا يحسن اجتماع « إنما » مع « لا » العاطفة إذا كان الحكم في نفسه مختصاً بالمحكوم عليه ، لأنه لا يكون هناك حاجة إلى تأكيد القصر ، كقوله تعالى ﴿ إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يبعثهم الله ثم إليه يرجعون ﴾(*) فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع(1) ، والسكاكي يمنع في هذا اجتماع « لا » مع « إنما » ، ولعله هو الحق ؛ لأن اجتماع أداتي القصر يكون لقصد زيادة التحقيق والتأكيد ، ولا داعي إلى ذلك هنا .

---

(1) مفتاح العلوم ص ١٥٩ (*) الآية ٣٦ سورة الأنعام .

٣ — الاسناد الاسمى والفعلى

الفرق بينهما عند عبد القاهر :

إن الفرق بين الإسناد إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل هو كما قال عبد القاهر(١) « فرق لطيف تمس الحاجة فى علم البلاغة إليه » وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء ، فإذا قلت « زيد منطلق » فقد أثبت له الانطلاق من غير أن تجعله يتجدد منه شيئاً فشيئاً ، وكنت فى هذا كما تقول زيد طويل وعمرو قصير ، وإذا قلت « زيد ينطلق » فقد جعلت الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته فى هذا بحيث يزاوله ويزجيه .

مقامات الاستمرار التجددى فى الفعل :

والحق أن الفعل لا يفيد الاستمرار التجددى فى كل المقامات ، ولا فى كل أنواعه الثلاثة (الماضى والمضارع والأمر) ، وإنما موضوعه فى ذلك على إفادة التجدد بمعنى حصول الشيء بعد عدمه ، ولا يفيد الاستمرار التجددى إلا إذا كان فعلا مضارعا ، ولا يكون هذا إلا فى مقامات خاصة تستدعيه ، وهى مقامات الفخر والمدح والهجاء ونحوها ، مثل قول طريف بن تميم العنبرى :

أوَ كلّما وردتْ عُكاظَ قبيلةٌ   بعثوا إلىَّ عريفهم يتوسَّمُ

أى يتفرس فى وجوه القوم ويتوسمها وقتاً بعد وقت لعله يهتدى إلى معرفتى ، ونحوه قول المتنبى :

تُدَبِّرُ شرق الأرض والغرب كفُّهُ   وليس له يوماً عن الجود شاغل

فمقام المدح يدل على أن تدبير الملك ديدنه فى كل وقت ، ويمنع أن يكون المراد أن ذلك يحصل منه مرة واحدة ، وكذلك قول الآخر :

نروحُ ونغدو لحاجاتنا   وحاجةُ مَن عاش لا تنقضى

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٩٤

مقامات الاستمرار المتصل في الاسم :

وقد تفيد الجملة الاسمية الدوام والاستمرار في مثل المقامات السابقة أيضا ، ولكن الاستمرار في الجملة الاسمية استمرار متصل لا تجددي ، مثل قوله تعالى ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾(١) ومثل قول النضر بن جؤية :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا   لكن يمر عليها وهو منطلق

فهو يريد أن دراهمهم دائمة الانطلاق إلى المعوزين وأرباب الحاجات، وقد ساق عبد القاهر(٢) هذا البيت شاهداً على ما ذكره من إفادة الاسم إثبات المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئاً فشيئا ، ولم يعن باثبات معنى الدوام والاستمرار فيه كما عنى به غيره . وإني أرى أنه لو قيل في ذلك (ينطلق) لأفاد من الاستمرار التجددي ما يناسب مقام الفخر أيضا . لكن الاستمرار المتصل أبلغ منه كما لا يخفى .

وإذا كان وضع الجملة الاسمية على إفادة الثبوت ، ووضع الجملة الفعلية على إفادة التجدد ، فإن الجملة الاسمية تدل في ذلك على معنى أوفى مما تدل عليه الجملة الفعلية ، ولهذا ذهب بعضهم إلى أن الجملة الاسمية تفيد تأكيد المعنى ، وقد تؤثر الجملة الاسمية من أجل هذا في بعض المقامات على الجملة الفعلية ، كما سبق في قوله تعالى ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ﴾(٣) وكما في قوله تعالى ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ ﴾(٤) إذ أصل الأول : نسلم سلاما ، وتقدير الثاني : سلام عليكم ، كأن إبراهيم عليه السلام أراد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به ، أخذاً بأدب الله تعالى في قوله ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها ﴾(٥) .

وكذلك قوله تعالى ﴿قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين ﴾(٦) أي أأحدثت عند تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب وأحوال الصبا بعد مستمرة عليك ؟

وقوله تعالى ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ﴾(٧)

---

(١) القلم : ٤   (٢) دلائل الإعجاز ص ٩٤   (٣) سورة البقرة : ١٤ .
(٤) هود : ٦٩ .   (٥) النساء ٨٦ .   (٦) الأنبياء : ٥٥
(٧) البقرة : ٨ .

أجاب قولهم ﴿ آمنا ﴾ بقوله ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ لإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله ﴿ مؤمنين ﴾ وأكد نفيه بالباء ، ونحوه قوله تعالى ﴿ يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم ﴾(١)

استعمال المضارع فى مقام الماضى :

وقد يستعمل الفعل المضارع فى مقام الفعل الماضى لأغراض منها قصد استحضار صورته لغرابة فيها أو نحوها ، كما فى قوله تعالى ﴿ والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور ﴾(١) إذ قال ﴿ فتثير ﴾ استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ، وكما فى قول تأبط شراً :

ألا مَنْ مُبْلِغٌ فِتيانَ فَهْمٍ بما لاقيتُ عند رَحَا بِطَانِ
بأنّى قد لقيتُ الغولَ تهوى بِسَهْبٍ كالصحيفة صَحْصَحانِ(٢)
فقلتُ لها كلانا نضْوُ أرضٍ(٣) أخو سفرٍ فخلّى لى مكانى
فشدّتْ شدّةً نحوى فأهوتْ لها كفّى بمصقولٍ يمانِ
فأضربُها بلا دهشٍ فخرّتْ صريعاً لليدين وللجِران(٤)

إذ قال « فأضربها » لذلك أيضا ، وسيأتى لذلك أغراض أخرى فى الكلام على لو من أدوات الشرط .

استعمال الماضى فى مقام المضارع :

وقد يستعمل الماضى فى مقام المضارع لأغراض منها الإشارة إلى تحقق وقوع الفعل ، كما فى قوله تعالى ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾(٤) فأتى فيه بمعنى يأتى ، ومنها الأغراض الآتية فى استعمال الماضى شرطا لأن عند الكلام على التقييد بأدوات الشرط .

---

(١) السهب : بفتح السين الفلاة ، والصحصحان : ما استوى من الأرض .
(٢) النضو : المهزول .
(٣) الآية ٣٧ سورة المائدة .
(٤) الجران : فى الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

٤ — أغراض الاسناد الخبرى

الأغراض الأصليـة :

الأصل فى الخبر أن يلقى لأحد غرضين : أولهما إفادة المخاطب حكمه ، ويسمى ذلك عندهم فائدة الخبر كقوله ﷺ « الخيل معقود فى نواصيها الخير » . وثانيهما إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم ، ويسمى ذلك عندهم لازم فائدة الخبر ، مثل قولك لمن يخفى زواجه عليك « أنت تزوجت » ، والأخبار التى تلقى فى أحد هذين الغرضين تقال فى مقام جهل المخاطب بفائدة الخبر أو لازم فائدته ، فتلقى على أصلها بدون زيادة شىء فيها من تأكيد ونحوه ، وهى الأخبار السائرة بين الناس فى تحاورهم وتخاطبهم .

الأغراض غير الأصلية :

وقد يلقى الخبر لأغراض أخرى غير هذين الغرضين تستفاد من سياق الكلام ، وذلك يكون عند علم المخاطب بهما ، فلا يكون الغرض من الخبر إفادتهما ، وإنما يكون الغرض واحدا من تلك الاغراض الأخرى ، فمنها إظهار الفرح والسرور كقول الشاعر :

هناء محا ذاك العزاء المقدّما   فما عَبَسَ المحزونُ حتى تبسّما

ومنها إظهار الأسف والحسرة على فائت كقول الشاعر :

ذهب الذين يُعاشُ فى أكنافهم   وبقيتُ فى خَلْفٍ كجلد الأجربِ

ومنها إظهار الضعف والخشوع كقول الشاعر :

إلهى عبـــدك العاصى أتاكا   مقراً بالذنوب وقد دعاكا

ومنها التوبيخ كقول أمامة الخثعمية لابن الدُّمينة :

وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى   وأشمتَّ بى من كان فيك يلوم

ومنها إظهار الامتثال فى قوله تعالى ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ، قال هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى ﴾ (*) فلا يقصد موسى

(*) الآية ١٨ سورة طه .

بما قاله إلا إظهار الامتثال لربه ، وليس فى هذا إعلام بفائدة الخبر ولا بلازم فائدته ، لامتناع الجهل فى حق الله تعالى .

ومنها قصد الوعظ والإرشاد فى نحو قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾(*) .

وفائدة الخبر تفهم من ذات الخبر ، ويدل عليها لفظه دلالة أصلية ، وما عداهـا من أغراضه يفهم من السياق أو نحوه ، ودلالة الخبر عليه دلالة تبعية مثل دلالة الألفاظ على المعانى غير الأصلية ،فلا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية ، وقيل إن الخبر فى مثل إظهار الفرج والسرور ونحوه من الأغراض بمعنى الإنشاء ، فيكون القصد منه الدعاء أو نحوه ، وقد أول فى هذا قول امرأة عمران ﴿ رب انى وضعتها انثى ﴾(1) بمعنى تقبل منى ، هكذا .

(*) الآية ٢٧ سورة الأنفال .

(1) الآية ٣٦ آل عمران .

أحوال الطرفين والمتعلقات

١ ـــ الذكـــر

الذكر ضرب من الإطنـاب :

ذكر الأستاذ أحمد المراغي[1] أن هذا الباب لم يتعرض له كثير من أئمة الفن، كأبي هلال العسكري وعبد القاهر، وكأنهم لم يروا فيه من اللطائف والمزايا ما يسيغ البحث عنه في علوم البلاغة، وأول من عنى بذكره السكاكي ومن حذا من المتأخرين حذوه، وإني أرى في هـــذا أن باب الذكر كان يدخل عند المتقدمين في باب الاطناب، لأن الذكر ضرب من ضروبه.

وإنما يكون الذكر باباً من أبواب البلاغة إذا وُجدت قرينة تدل على المذكور عند حذفه، فلا يكون ذكره في هذه الحالة واجبا، ويكون محتاجاً إلى نكتة ترجح ذكره على حذفه.

مقـامات الذكر :

ومن مقامات الذكر زيادة الكشف والايضاح، كما في قوله تعالى ﴿ أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾[2] ذكر اسم الاشارة ثانيا للتنبيه على أنهم كما ثبت لهم الاستئثار بالهدى ثبت لهم الاستئثار بالفلاح، وكما في قوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾[3] وقوله ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً ﴾[4] ومثل هذا من باب الاظهار في مقام الإضمار أيضا، ومنها بسط الكلام في مقام يقتضي البسط، إما لأن الإصغاء من السامع مطلوب للمتكلم، كما في قوله تعالى ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى، قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى ﴾[5] فكان يكفيه في الجواب أن يقول (عصاي)، ولكنه يكلم رب العزة، ومن يظفر بهذه المنزلة يكون

---

(١) علوم البلاغة ص ٨١ « المطبعة الحديثة ».

(٢) سورة البقرة : آية ٥ . (٣) سورة الزخرف : آية ٩ .

(٤) سورة الاسراء : آية ١٠٥ . (٥) سورة طه : آية ١٧ .

الاستماع مطلوبا له ، ولهذا زاد في الجواب عما طلب منه . وإما لأن المقام مقام افتخار أو نحوه ، كقول البارودي :

أنا مصدرُ الكلم البوادي ... بين المحاضر والنوادي
أنا فارسٌ أنا شاعرٌ ... في كلِّ ملحمةٍ ونادي

وكقول العرجي (أو مجنون ليلى) :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكنّ أم ليلى من البشر

وكقول ليلى الأخيلية في مدح الحجاج :

إذا نزل الحجّاجُ أرضاً مريضةً ... تتبّع أقصى دائها فشفاها
شفاها من الداء العُضال الذي بها ... غلامٌ إذا هزّ القناة سقاها

ومنها التعريض بغباوة السامع ، كقوله تعالى ﴿ قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ، قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون ﴾(١) كان يكفيه أن يقول ﴿ بل كبيرهم ﴾ ولكنهم أغبياء لا تكفيهم القرينة السابقة ، فأعاد ذكر الفعل تعريضاً بغباوتهم .

ومنها التسجيل على السامع فيما ينكره حتى لا يتأتى له إنكاره ، كقول الفرزدق لهشام حين أنكر معرفة زين العابدين :

هذا ابن خير عباد الله كلهمُ ... هذا التقيُّ النقيُّ الطاهرُ العَلَمُ

ومنها المبالغة في الرد على المخاطب إذا كان ينكر صحة ما يقال له ، أو كان حاله شبيها بذلك ، ومن الأول قوله تعالى ﴿ وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم ، قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ﴾(٢) ومن الثاني قوله تعالى ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ﴾(٣).

وفي هذه النكات التي ذكرناها كفاية في ذلك ، وقد أعرضنا عن النكات النحوية التي يذكرونها هنا ، لأنها لا تدخل في هذه العلوم كما سبق بيان ذلك في موضعه .

---

(١) الأنبياء : ٣ . (٢) يس : ٧٨ . (٣) الأنفال : ٧ .

٢ — الحذف

مزايا الحذف :

الحذف ضرب من الإيجاز كما أن الذكر ضرب من الإطناب ، وهو كما قال عبد القاهر[1] : « باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر ترى به ترك الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين» وإذا كان الذكر لا يعد من أبواب البلاغة إلا عند وجود قرينة يمكن بها الاستغناء عنه ، فإن الحذف أيضاً لا بد فيه من قرينة تدل على المحذوف وإلا كان تعمية وإلغازا ، وهو ضربان : ضرب يظهر عند الإعراب كقولهم (أهلا وسهلا) فإن النصب يدل على ناصب محذوف ، وضرب لا يظهر بالاعراب، وإنما يعلم مكانه بتصفح المعنى وتوقفه عليه ؛ كقولك «فلان يعطى ويمنع» أى كل أحد ، وهذا إذا قصد من الحذف التعميم كما سيأتى ، وللحذف فى الضرب الثانى من الحسن والأريحية ما لا يوجد فى الضرب الأول .

مقامات الحذف :

وللحذف مقامات عامة فى الطرفين والمتعلقات ، ومقامات خاصة بالمتعلقات من المفعول به وغيره ، أما الأولى فمنها قصد الاختصار والاحتراز عن العبث لوجود القرينة ، وهى نكتة عامة فى جميع مقامات الحذف كما هو ظاهر ، ولكنها تستأثر بالحذف هنا وحدها ، كقوله تعالى ﴿وما أدراك ما هيه ، نار حامية﴾ أى هى نار حامية ، وقوله ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين﴾ أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون ﴿أحق أن يرضوه﴾ خبرا عنهما ، وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله. وكقولك أصغيت إليه أى أذنى ، وأغضيت عليه أى بصرى — وعليه قوله تعالى ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرنى أنظر إليك . الآية ﴾ أى أرنى ذاتك ، وأما قوله تعالى ﴿ وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٨٠

ابن الله ذلك قولهم بأفواههم ﴾(*). الآية . فقد قال الزمخشري فيه: «فإن قلت كل قول يقال بالفم فما معنى قوله ﴿ذلك قولهم بأفواههم﴾ ؟ قلت فيه وجهان: أحدهما أن يراد أنه قول لا يعضده برهان ، فما هو إلا لفظ يفوهون به فارغ من معنى تحته ، والثاني أن يراد بالقول المذهب، كأنه قيل ذلك مذهبهم ودينهم بأفواههم لا بقلوبهم، لأنه لا حجة معه ولا شبهة حتى يؤثر فيها » .

ومنها ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب سهر أو توجع وتضجر، كقول الشاعر:

قال لي كيف أنت ؟ قلتُ عليلُ   سهرٌ دائم وحزن طويلُ

أي أنا عليل ، وحالي سهر دائم وحزن طويل . وكقول ضابىء البُرجمي :

ومن يكُ أمسَى بالمدينة رَحلهُ   فإني وقيّار بها لغريبُ (١)

أي وقيار كذلك، ولا يصح أن يكون قيار معطوفا على محل اسم إن و(لغريب) خبر عنها ، لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى خبرها ، ولا يجوز أيضا أن يكون (لغريب) خبراً عن قيار ، وخبر إن هو المحذوف ، لأن خبر المبتدإ الغير المنسوخ لا يقترن باللام إلا في الشذوذ .

ومنها تعين المحذوف وعدم احتمال غيره حقيقة أو ادعاء ، وهذا يكثر في مقام الفخر والمدح وغيرهما كقوله تعالى ﴿ لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ﴾(٢) أي لينذر الكافرين ، فحذفهم لأن الإنذار لا يكون إلا لهم ، وذكر المؤمنين تشريفاً لهم ، وإن كان التبشير أيضا مختصاً بهم ، وكقول الشاعر :

لسِنٌ إذا صعِدَ المنابرَ أو نضا   قلماً شأى الخطباء والكتّابا(٣)

وكقول ليلى الأخيلية :

أحجّاجُ لا يفللْ سلاحكُ إنما الـ   منايا بكفّ الله حيثُ تراها

أي لا يفلل الله سلاحك ، وهذا من حذف الفاعل وإنابة المفعول عنه ، وهو

(*) سورة التوبة آية ٣٠

(١) الرحل : المنزل والمأوى ، وقيار : اسم فرسه أو غلامه .

(٣) نضا : جرّ ، وشأى : سبق .   (٢) سورة الكهف آية ٢

داخل فى باب الحذف أيضاً ، وهم يذكرون فى علم النحو نكاته من العلم بالفاعل أو جهله أو الخوف منه أو عليه ، ولكن موضعها الأصلى هذا العلم .

ومنها صون المحذوف عن اللسان تعظيما له ،أو صون اللسان عنه تحقيراً له كقول الأقيشر الأسدى فى ابن عم له موسر سأله فمنعه ثم لطمه على وجهه :

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطمِ وجهه وليس إلى داعى النَّدى بسريعِ
حريصٌ على الدُّنيا مضيع لِدينه وليس لمــا فى بيته بمُضيعِ

وكقول النابغة الذبيانى فى الغساسنة :

ملوكٌ وإخوان إذا مَدحتهم أحكِّمُ فى أموالهم وأقرّبُ

وكقول عائشة رضى الله عنها : «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، فما رأيت منه ولا رأى منى » أى العورة .

ومنها اتباع الاستعمال الوارد بالحذف، كقولهم فى المثل «رَمية من غير رام» أى هذه رمية ، فينطق به كما ورد لأن الأمثال لا تغير .

وكذلك اتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ، كما فى الرفع على المدح أو الذم أو نحوهما ، فإن المسند إليه لا يكاد يذكر فى ذلك ، فيقولون بعد أن يذكروا الممدوح « فلام من شأنه كذا وكذا » أو « فتى من شأنه كيت وكيت ، كما قال ابن عنقاء الفزارى يمدح عُمَيْلة وقد شاطره ماله لما رآه معوزاً

رآنى على ما بى عُمَيلةُ فاشتكى إلى ماله حالى أسرَّ كما جهَر
غــلامٌ رماه الله بالخير يافعا له سيمياءٌ لا تَشُقُّ على البصر

ومن ذلك فى حذف المسند قول أعشى قيس :

إن مَحلاً وإن مُرتحلا وإن فى السَّفْر إذ مَضَوْا مَهَلا

لاطراد حذف المسند مع تكرار إن وتعداد اسمها، والحذف لاتباع الاستعمال واجب نحوى ، ولكنه يصار إليه فى أصله لنكتة بلاغية تقتضيه .

ومنها المحافظة على السجع كقولهم «من طابت سريرته، حمدت سيرته ، فلو قالوا حمد الناس سيرته لفات هذا السجع ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ والضحى والليل إذا

سجى ، ما ودعك ربك وما قلى ﴾(*) أى قلاك، ويجوز أن يكون فى هذا أيضا صونه عن التصريح بإيقاع لفظ « قلى » عليه مبالغةً فى تنزيهه عنه ، وإنى أرى فى عدّ نكتة المحافظة على السجع من نكات الحذف خلطا بين مسائل علم البديع ومسائل هذا العلم .

الحذف للسجع من علم البديع :

وإذا كانت المحافظة على السجع غير واجبة من جهة بلاغة الكلام ، فإنه لا يصح ذكرها فى العلم الذى لا يبحث فيه إلا عن النكات الواجبة فيها ، ولو أنهم قالوا : «من طابت سريرته ، حمد الناس سيرته » لكان كلاما بليغا وإن فاته من ذلك السجع ما فاته ، لأن الحذف فى هذا لنكتة بديعية ، وليس لمقتضى المقام الواجب مراعاته فى البلاغة .

مقامات حذف المفعول :

وأما المقامات الخاصة بحذف المفعول ونحوه : فمنها تنزيله منزلة اللازم حيث يكون الغرض ذكر الفعل دون متعلقه ، كقوله تعالى ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾(١) فالمعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له ، وقوله : ﴿ وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا ﴾(٢) وفى هذا المقام لا يكون للفعل مفعول مخصوص مقصود ، بخلاف غيره من المقامات الآتية .

ومنها قصد توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل دون المفعول لغرض من الأغراض ، كقول البحترى يمدح المعتز بالله ويعرّض بالمستعين بالله :

شجوُ حساده وغيظ عداهُ   أن يرى مبصرٌ ويسمع واعِى

فالمراد أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واعٍ أخباره ، ولكنه حذف ذلك لتوفر العناية على إثباته للفاعل ، ويوهم أن المراد أن يكون ذو رؤية وذو سمع ، لأن محاسنه وأخباره مشهورة ، فلا يقع البصر إلا عليها ، ولا يدخل فى السمع غيرها ، وكقول عمرو بن معديكرب :

فلو أنّ قومى أنطقتنى رماحُهم   نطقتُ ولكنّ الرّماح أجرّتِ(٣)

(*) سورة الضحى آية ١ (١) سورة الزمر آية ٩ (٢) سورة النجم آية ٤٣

(٣) أجر فى الأصل بمعنى شق لسان الفصيل لئلا يرضع أمه ، والمراد هنا أنها قطعت لسانه عن مدحهم .

فالمراد أجرتني ، ولكنه حذف المفعول لذلك أيضا ، فيوهم أن إجوارها كان عاماً له ولغيره .

ومنها البيان بعد الابهام ليكون أوقع فى النفس ، كما فى قول البحترى :

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتمٍ كرماً ولم تهدم مآثرَ خالدِ

فإن تقديره لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ولكنه حذف المفعول فى الاول ، لأنه متى قال لو شئت ، علم السامع أن هاهنا شيئا تعلقت المشيئة بوجوده أو عدمه ، فإذا صرح به بعد ذلك كان أوقع فى نفس سامعه ، وهذا الحذف مطرد فى فعل المشيئة ما لم يكن فى تعلقه بمفعوله غرابة ، فإذا كان فى تعلقه به غرابة وجب ذكره ، كقول إسحاق الخُرَيمى يرثى حفيده :

ولو شئتُ أن أبكى دماً لَبكيتُه عليه ولكنْ ساحةُ الصبر أوسعُ

وأما قول على بن أحمد الجوهرى :

فلم يُبْقِ منى الشوقُ غيْرَ تفكرى فلو شئتُ أن أبكى بكيتُ تفكُّراً

فليس منه ؛ لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى ، والبكاء الحقيقى لا غرابة فيه ، وإنما ذكر لأن المراد بالثانى بكاء التفكر ، فلا يصلح تفسيراً له عند حذفه ، وقيل إنه يجوز أن يكون المعنى فلو شئت أن أبكى تفكراً بكيت تفكراً ، على التنازع ، ولكن المعنى الاول أبلغ .

ومنها دفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر إرادة شىء غير المراد ، كقول البحترى :

وكم ذُدْتَ عنّى من تحامل حادثٍ وسَوْرةِ أيامٍ حززن إلى العظمِ

أى حززن اللحم ، وإنما حذفه لئلا يتوهم السامع قبل ذكر العظم أن الحز لم يصل إليه ، ولأنها إذا وصلت إلى العظم فلا بد أن تكون حزت اللحم ، فذكر العظم يغنى عن ذكره .

ومنها إرادة ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه ، كقول البحترى :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السُّو ددِ والمجد والمكارم مِثْلا

أى قد طلبنا لك مثلا ، لحذفه لأنه أراد أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظه لا على ضميره اهتماما به . لأجل هذا المعنى عكس ذو الرُّمة فى قوله :

ولم أمدحْ لأرضيه بشعرى لئيما أن يكون أصاب مالا

لأن غرضه إيقاع نفى المدح على اللئيم صريحا دون الإرضاء ، ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البحترى قصد البيان بعد الإبهام ، أوقصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل ، لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده .

ومنها قصد التعميم فى المفعول مع الاختصار ، مثل قوله تعالى ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾(1) أى يدعو كل أحد، ولا شك أن التعميم موجود مع ذكره ولكنه لا اختصار معه ، والحذف له فى ذلك تأثير فى الجملة ، وهذا من جهة أن تقدير مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح فيكون الحمل على العموم أولى .

٣ — التعريف والتنكير

مقامات التعريف والتنكير :

للتعريف مقامه الذى يرجحه على التنكير ، كما أن التنكير مقامه الذى يرجحه على التعريف ، وإنه ليتبين الفرق بينهما جليا فى قوله تعالى ﴿ وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك من الناصحين ﴾(2) فإنه لما كان لا يتعلق بتعيين هذا الرجل غرض جىء به منكرا ، ثم إنه لا بد أن يكون أتى إلى موسى فى خفية خوفا على نفسه ، فكان التنكير أنسب بحاله ، أما المدينة فعرّفت لأن المراد بها مدينة فرعون، ولا بد من تعريفها لتتعين بها هذه الحوادث التى وقعت لموسى فيها ، وأما الملأ فعرّف لأن المراد بهم ملأ القتيل الذى قتله ولا بد من تعريفهم ليعرف موسى قوة الخطر المحدق به ، فيسمع النصح الذى يوجه له ، فمقام التعريف يكون حيث يطلب تعيين المقصود فى الكلام ، وهذا هو مقام

(1) سورة يونس : ٢٥ (2) سورة القصص : ٢٠

مطلق التعريف ، وستأتى له مقامات خاصة بأنواعه من الضمائر ، والأعلام ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، والأسماء المعرفة باللام ، والأسماء المعرفة بالإضافة .

ومقام التنكير يكون حيث لا يطلب تعيين المقصود فى الكلام ، وهذا هو المقام الأصلى فيه ، وستأتى له مقامات أخرى غيره .

مقام الضمائر :

الأصل فى الضمائر أن تكون للدلالة على تكلم أو خطاب أو غيبة ، وهذه هى معانيها النحوية المعلومة ، وقد يُشعر ضمير المتكلم (أنا) باعتداد المتكلم بنفسه كما أشار الى هذا بعض الشعراء :

إنّ الفتى من يقول ها أنذا ليس الفتى من يقولُ كان أبى

ومن ذلك قول بشار :

أنا المرَعَّثُ لا أخفَى على أحدٍ ذَرَّتْ بىَ الشمسُ للقاصى وللدانى(١)

وقد يبالغ المتكلم فى تعظيم نفسه فيضع لها ضمير جماعة المتكلمين (نحن) ، ويمكن أن يكون من هذا قول عمرو بن امرىء القيس الخزرجى :

نحن بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأى مختلفُ

وكذلك ضمير الخطاب قد يشعر بمثل ما يشعر به ضمير المتكلم وراء معناه الأصلى ، فإن الأصل فى الخطاب أن يكون لمشاهد معين ، ولكنه قد يخاطب به غير المشاهد بتنزيله منزلة المشاهد ، وإشعار أنه دائم الحضور بالقلب ، مثل قوله تعالى ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾(٢) وقول ابن زيدون :

بِنْتمُ وبِنّا فما ابتلتْ جوانحُنا شوقا إليكم ولا جفتْ مآقينا

وقد يخاطب به غير المعين ليعم كل من يمكن خطابه على سبيل البدل ، لا على طريق التناول دفعة واحدة ، وقد قيل إن هذا تجوز فى استعماله ، والحق أنه ليس من التجوز ، لأن المجاز لا يأتى فى الضمائر وأشباهها ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل

---

(١) المرعث مأخوذ من الرعثة وهى القرط ، لقب بذلك لرعثة له كانت فى صغره ، وذرت : طلعت . (٢) الفاتحة : ٥ ، ٦ .

صالحا إنا موقنون ﴾(١) فقد أخرج الكلام في صورة الخطاب مع إرادة العموم تنبيها إلى تفظيع حالهم، وأنها بلغت الغاية في الظهور بحيث لا تخفى على أحد، ومن ذلك قول المتنبي :

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ ملكتَهُ   وإن أنت أكرمت اللئيم تمرّدا

والأصل أيضا في ضمير الغائب أن يعود إلى مذكور في الكلام أو ما هو في حكم المذكور، كما في قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾(٢) أي العدل المفهوم من قوله ﴿ اعدلوا ﴾ وقد يعود ضمير الغيبة إلى غير مذكور لفظا أو حكما، كما في باب نعم وبئس، وباب ضمير الشأن والقصة، مثل قوله تعالى ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾(٣) وقول الشاعر :

نعم امرءًا هرم لم تَعْرُ نائبةٌ   إلا وكان لمرتاع بها وزَرا

وفائدة هذا النوع من البيان تمكين المعنى في نفس السامع بما فيه من نكتة الاجمال ثم التفصيل، وقد يعود ضمير الغيبة إلى غير مذكور أيضا إذا أريد الاشعار بأنه دائم الحضور في الذهن في مقام التغزل أو نحوه، كقول الشاعر :

أبتِ الوصال مخافة الرقباءِ   وأتتك تحت مدارع الظلماءِ

وقد تكون نكتة ترك ذكرها إخفاء أمرها، حتى لا يعرفها أولئك الرقباء فينمون عليها، وسيأتي في باب الايجاز عدّ هذا الإضمار نوعا منه .

مقام العلمية

والأصل في الأعلام أن تكون للدلالة على معين بذاتها كما هو معناها النحوي ولكنها قد تشعر مع هذا بمدح أو ذم أو نحوهما، كما في الألقاب والكُنى المحمودة أو المذمومة مثل قوله تعالى : ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ، ما أغنى عنه ماله وما كسب ﴾(٤) وكان اسمه عبد العزى، فعدل عنه إلى كنيته إهانة له .

مقام الموصول :

والأصل في الأسماء الموصولة أن تكون لتعيين المعنى المراد منها بصلاتها، ولكنها قد تشعر مع هذا بنوع من التفخيم تقصد من أجله، مثل قوله تعالى : ﴿ فغشاها ما غشى ﴾(٥) وقول أبي نواس :

---

(١) السجدة : ١٢   (٢) المائدة : ٨   (٣) الحج : ٤٦
(٤) المسد : ١ ، ٢   (٥) النجم : ٥٤

ولقد نَهزْتُ مع الغواةِ بدَلوِهِمْ وأسمتُ سَرْحَ اللحظ حيثُ أساموا
وبلغتُ ما بلغ أمرؤٌ بشبابه فإذا عُصارة كلِّ ذاك أثامُ(١)

وقد يكون فى صلاتها إيماء إلى ما يأتى بعدها فيكون فى هذا نوع من الابهام ثم البيان ، كما فى قول عَبْدَة بن الطبيب :

إن الذين تُرَوْنهم إخوانكم يشفى غليلَ صدورهم أن تُصْرَعوا

وقد ذكر الخطيب(٢) فى هذا البيت نكتة أخرى ذكرها فى نكات التعريف بالصلة ، وهى نكتة تنبيه المخاطب إلى الخطأ فى ظنه ، وإنى أرى أن هذه نكتة متمحلة ولا تكاد تخرج عن نكتة الايماء السابقة . ومن الإيماء بالصلة أيضا قول الفرزدق :

إن الذى سَمكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمهُ أعزُّ وأطولُ

وقول أبى العلاء :

إن الذى الوحشةُ فى داره تؤنسه الرحمةُ فى لحده

وهو شبيه بالايماء فى بيت عبدة فى أن كلا منهما إيماء إلى نقيض ما يومىء فيه ، وذلك نوع عجيب من قوة البيان ، وإنه ليفعل فى النفس ما يفعل فيها السحر ، وقد يقصد بالايماء أن يتوجه ذهن السامع إلى ما سيخبر به ، حتى يأخذ منه مكانه عند إلقائه ، وهذا فن عجيب من قوة البيان أيضاً يسمى التشويق ، كما فى قول أبى العلاء :

والذى حارت البريّة فيهِ حيوانٌ مستحدثٌ من جماد(٣)

وقد يستعمل اسم الموصول أيضا فى إخفاء أمر من الامور لغرض من الأغراض ، كما فى قول الشاعر :

---

(١) نهزت الدلو : ضربت به فى الماء ، وأسمت : رعيت ، والعصارة : ما تحلب مما عصر .

(٢) شرح الإيضاح ص ٨٢

(٣) هذا على حذف مضاف والتقدير : معاد حيوان .

وأخذت ما جادَ الاميرُ به　　وقضيتُ حاجاتى كما أهْوى

وقد يستعمل فى مقام التهكم كما يستعمل فى مقام التفخيم مثل قوله تعالى ﴿ وقالوا يأيها الذى نزل عليه الذكر إنك لمجنون ﴾(١) .

مقـام اسم الاشـارة :

والاصل فى أسماء الاشارة أن تكون لتعيين المشار اليه بإشارة حسية ولكنها قد تشعر مع ذلك بتعظيمه وكمال ظهوره كما فى قول ابن الرومى فى مدح أبى الصقر :

هـــذا أبو الصقر فرداً فى محاسنه　　من نسل شيبانَ بين الضَّال والسلم

وكما فى قول الفرزدق يهجو جريرا ويفخر بآبائه عليه :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم　　اذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ

وقد ذكروا أنه فى هذا يعرّض بغباوة جرير أيضا ، ويشير إلى أنه من الغباوة بحيث لا تتميز الاشياء لديه الا بالإشارة الحسية .

وقـــد تستعمل الإشارة القريبة فى التحقير كما استعملت فى بيت ابن الرومى للتعظيم ، كما فى قوله تعالى ﴿ واذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذى يذكر آلهتكم وهم بذكر الرحمن هم كافرون ﴾(٢) يريدون تحقيره بدنو منزلته وأنه لم يكن من ذوى الرياسة فيهم ، وقد تستعمل الاشارة البعيدة للتحقير كما استعملت للتعظيم فى بيت الفرزدق ، نحو قوله تعالى ﴿ فذلك الذى يدعّ اليتيم ﴾(٣) يريد تحقيره بعدم تقريبه منه فى الاشارة إليه .

وقد تتضمن الاشارة نوعا بديعاً من البيان ، فتذكر قبلها أوصاف كثيرة ثم تطوى فيها طياً ، ثم يرتب عليها ما يراد ترتيبه على هذه الأوصاف ، وهذا نوع من البيان يسلك فيه الاجمال بعد التفصيل ، على عكس البيان بالتفصيل بعد الاجمال وذلك مثل قول حاتم الطائى :

ولله صعلوكٌ يساورُ همَّهُ　　ويمضى على الأحداث والدهرِ مُقْدِما(٤)

---

(١) الحجر : ٦　　(٢) الأنبياء : ٣٦

(٣) الماعون : ٢　　(٤) الصعلوك : الفقير ، ويساور : يواثب .

فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ولا شبعة إن نالها عدّ مغنما(١)

إذا ما رأى يوماً مكارم أعرضت تيمّم كبراهن ثمّت صمما

ترى رمحه ونبله ومجنّه وذا شطب عضب الضريبة مخذما(٢)

وأحناء سرج قاتر ولجامه عتاد أخى هيجا وطرفاً مسوّما(٣)

فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمما

وقد يستعمل اسم الاشارة لغير الحاضر المحسوس، بتنزيل الغائب منزلة الحاضر وتنزيل المعقول منزلة المحسوس، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ مثل الجنة التى وعد المتقون تجرى من تحتها الأنهار أكلها دائم وظلها تلك عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين النار ﴾(٤) وقوله: ﴿ وذلكم ظنكم الذى ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين ﴾(٥) وقول أحمد بن يحي بن إسحاق الرّاوندى:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيت مذاهبه وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصيّر العالم النحرير زنديقا

اسم الإشـارة لا يأتى موضع الضمير:

أى هذا المذكور من حرمان العاقل ورزق الجاهل. وقد جعلوا هذا من باب وضع المظهر موضع المضمر، وهو عندى من تنزيل غير المحسوس منزلة المحسوس، واسم الاشارة فى هذا مثل ضمير الخطاب إذا استعمل فى غير المشاهد لتنزيله منزلة المشاهد، وهو أيضاً صالح للاشارة به الى ما يذكر فى الكلام قبله، ولا يفترق فى هذا عن الضمير فى عوده إليه أيضاً.

مقـام التعريف باللام:

والأصل فى اللام أن تكون لتعريف الحقيقة والجنس، ولكنها قد يقترن بها من القرائن ما يجعلها لتعريف العهد، أو الاستغراق، فأما التى لتعريف العهد فتعود الى مذكور قبلها فى الكلام ولو بطريق الكناية، أو إلى معهود خارجى بين المتكلم والمخاطب، والأولى مثل قوله تعالى ﴿ إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا

(١) الخمص، الجوع (٢) مجنه: ترسه، الشطب: الخطوط فى متن السيف، عضب الضريبة: قاطع الحد، والخذم: القاطع بسرعة.

(٣) الأحناء: جمع حنو وهو اسم لقربوس السرج وهما قربوسان مقدم ومؤخر، والقاتر الجيد الوقوع على الظهر، والعتاد: العدة، والطرف الفرس الكريم.

(٤) الرعد: ٣٥ (٥) فصلت: ٢٣

عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً وبيلا﴾(١)
وهي من باب وضع المظهر موضع المضمر ، فيقصد منها ما يقصد منه من التأكد وزيادة التمكين، والثانية يقصد منها الايجاز والاختصار أوالتنويه بشأن الشيء وأنه بحيث لا يجهله أحد ، مثل قوله تعالى ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريبا﴾(٢) فالمراد الشجرة التى سميت بعد شجرة بيعة الرضوان ، وقد اكتفى بعلمها لهم عن تعيينها بما تعين به من مكان وغيره ، ومما يفيد التنويه منها بشأن ما دخلت عليه قول الحطيئة :

مطاعينُ للهيجا مكاشيفُ للدُّجى بنى لهمُ آباؤهم وبنى الجدُّ

وأما التى للاستغراق فإنها تدل عليه مع الاختصار أيضا ، مثل قوله تعالى : ﴿ والعصر ، إن الإنسان لفى خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾(٣) فالمراد كل إنسان ، وهذا مركب من كلمتين ، وتلك كلمة واحدة . ومما يدق فيه وجه الفرق بين هذه اللامات قوله تعالى : ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا ﴾(٤) فتعريف الناس فيه للاستغراق ، والمعنى أنه أرسله لجميع الناس من العرب والعجم لا للعرب وحدهم ، لما يفيده من القصر بتقديم الجار والمجرور على المفعول ، وليس تعريف اللام للعهد أو الجنس ، لئلا يفيد الكلام فى الأول قصر رسالته على بعض الإنس ، لوقوعه فى مقابلة كلهم ، وفى الثانى قصرها على الإنس دون الجن ونحوهم .

تعريف الخبر باللام :

وقد تدخل اللام على خبر المبتدإ فتأتى فى هذا لغرضين : أولهما قصر الخبر على المبتدإ تحقيقا أو ادعاء ، وهذا مثل قول الأعشى فى القصر التحقيقى

هو الواهبُ المائةَ المصطفا ةَ إما مخاضاً وإما عِشارا(٥)

والقصر الادعائى مثل قول المتنبى :

---

(١) المزمل : ١٦ (٢) الفتح : ١٨ (٣) العصر : ٢ (٤) النساء : ٧٩
(٥) المخاض : الحوامل لا واحد له من لفظه ، والعشار : جمع عشراء كنفساء وزنا ومعنى .

أنتَ الحبيبُ ولكني أعوذ به من أن أكون مُحِبًّا غير محبوب

وثانيهما : الدلالة على ظهوره وأنه لا يخفى على أحد ، ولا ينكره منكر ، مثل قول الشاعر :

أسودٌ إذا ما أبدت الحربُ نابَها وفي سائر الدهر الغيوثُ المواطرُ

وقول الخنساء :

إذا قَبُحَ البكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءك الحَسَنَ الجميلا

ولا يصح حمل التعريف هنا على القصر ، لأن هذا الكلام للردّ على من يتوهم أن البكاء على هذا القتيل قبيح كالبكاء على غيره ، فيكفى فيه إخراجه من القبح إلى الحسن ، ولو كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على هذا القتيل ويدّعى أن بكاء غيره حسن أيضاً ، لصح حمل التعريف فى البيت على القصر ، ولكن يمنع من هذا صدر البيت كما هو ظاهر ، وقد ذكر الفخر الرازى[1] أنه لو جعل مفيداً للقصر على وجه الادعاء والمبالغة لم يكن فيه خلل .

تعريف المبتدا والخبر :

والغرض من تعريف الخبر مطلقاً إفادة السامع حكماً بأمر معلوم له ، ولكنه يجهل ثبوته للمبتدأ ، وإلا فلا بد أن يكون الخبر نكرة ، وهو الأصل فيه لأنك إنما تخبر بما يجهله المخاطب فتعرفه إياه ، فإذا قلت زيد أخوك فلا بد أن يكون هذا فى مقام من يعلم أن له أخاً ، ولكنه يجهل أنه زيد ، وإذا قلت زيد أخ لك فلا بد أن يكون فى مقام من يجهل أن له أخاً ، والفرق بين قولك زيد أخوك وقولك أخوك زيد أن الأول يعرف المخاطب فيه زيداً بعينه واسمه ولا يعرف أنه أخوه ، أما الثانى فيعرف المخاطب فيه أن له أخاً ولا يعرف أنه زيد ، وفى كل منهما يتعين فى هذا العلم أن يكون الأول هو المبتدأ ، والثانى هو الخبر ، وهذه فروق دقيقة لا يعتبرها النحويون ، وقد اختلفوا فى إعراب ذلك ، والمشهور عندهم أن الأول هو المبتدأ ، وقيل إن المبتدأ هو أعرفهما ، وقيل إنه الاسم والوصف خبر ، وقيل إن كلا منهما صالح للابتدائية والخبرية .

---

(١) دراية الإعجاز ص ٤٤

مقـام التعريف بالاضـافة :

والأصل في التعريف بالإضافة أن يكون لتعيين المقصود بإضافته إلى معين يعرفه ولكنها مع هذا قد تؤثر على غيرها من المعارف في مقام تكون فيه أخصر منها مثل قول جعفر بن عُلبة الحارثي :

هَواي مع الركب اليمانين مُصعدٌ ... جَنيبٌ وجُثماني بمكة موثقُ[1]

فإن قوله (هواى) أخصر من أن يقال (الذى أهواه) ونحوه ، وهذا مع ما فى الإضافة من تقريب محبوبه منه وإفادة اختصاصه به ، ومن ذلك قول مروان بن أبي حفصة فى مدح معن بن زائدة وقومه :

بنو مطرٍ يومَ اللقــاء كأنهم ... أسودٌ لها فى غيل خفان أشبُلُ[2]

وقول الحارث بن وعلة :

قومى هُمُ قتلوا أميم أخى ... فإذا رميتُ يصيبنى سهمى

فبنو مطر فى الأولى ، وقومى فى الثانى أخصر طريق للتعريف بالمقصود فيهما ، ولو أريد فيهما التعريف بذكر الأسماء لتعذر ذلك أو تعسر .

وقد تتضمن الإضافة تعظيما أو تحقيراً لشأن المضاف أو المضاف إليهما أو غيرهما كما فى قول جميل :

أبوكَ حُبابٌ سارق[3] الضيف بُردهُ ... وجــدى يا حجاجُ فارس شمّرا

وقد تتضمن إشارة الى استعطاف أو نحوه ، مثل قوله تعالى ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾[4] .

وقد تتضمن الاضافة لطفاً مجازياً إذا كانت لأدنى ملابسة بين المضاف والمضاف اليه كما فى قول الشاعر :

---

(١) هواى : مصدر بمعنى اسم المفعول ، ومصعد : اسم فاعل بمعنى مبعد ، وجنيب : بمعنى مستتبع من جنب البعير قاده إلى جنبه .

(٢) الغيل : الأجمة ، وخفان : مأسدة الكوفة .

(٣) أصله سارق من الضيف برده فحذف الجار تخفيفا وأضيف سارق إلى المجرور

(٤) البقرة . من ٢٣٣

إذا كوكبُ الخرقاء لاحَ بسُحرةٍ سُهيلٌ(١) أذاعتْ غزلها فى الأقاربِ

يصف حمقاء بأنها لا تتذكر كسوة الشتاء إلا إذا دهمها، فتستعين عليها بأقاربها، وقد أضاف اليها هذا الكوكب لأنه هو الذى يذكرها بتلك الكسوة، والإضافة فى هذا لأدنى ملابسة كما هو ظاهر.

ولا فرق فى هذه المزايا للإضافة بين أن تكون إلى معرفة وأن تكون إلى نكرة، ومع الإضافة إلى نكرة لأجل إفادة التعظيم قول امرأة من بنى عامر:

وحربٍ يضجُّ القومُ من نَفَيانها ضجيجَ الجمالِ الجِلَّةِ الدَّبِرَاتِ

سيتركها قومٌ ويصلى بحرِّها بنو نسوةٍ للثُّكْلِ مُصطبرات(٢)

ومن إضافتها إليها لأجل إفادة التقليل والتحقير قول القتّال الكلابىّ:

اذا جاعَ لم يفرحْ بأكلةِ ساعةٍ ولم يبتئس من فقدها وَهْوَ ساغبُ

مقامات التنكير:

والأصل فى التنكير أن يكون للدلالة على فرد منتشر مما يدل عليه، فإذا كانت النكرة مفردة دلت على واحدة، واذا كانت مثناة دلت على اثنين، واذا كانت جماعة دلت على ثلاثة، واذا كانت نوعاً دلت على النوعية، أى فرد من سائر الأنواع، وهذا هو معنى النكرة فى النحو، وقد تدل فى هذا العلم على معان وراء هذا المعنى ومن هذه المعانى الاشارة إلى أمر غريب غير معهود للناس، كما فى قوله تعالى ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم﴾(٣) أى نوع من الغشاوة غير ما يتعارفه الناس، وهى غشاوة التعامى عن آيات الله، وكذلك قوله ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر والله بصير بما يعملون﴾(٤) أى نوع من الحياة مخصوص، هو الحياة الزائدة، كأنه قيل ولتجدنهم أحرص الناس على أن يزدادوا إلى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل، ولو عرفت الحياة لكان

(١) بدل من كوكب الخرقاء.

(٢) نفيانها تراجها تذفيه وتطيره فى الجو، والجلة: جمع جليل وهو العظيم والدبرات: المصابة بالدبر، والثكل: فقد الولد.

(٣) البقرة: ٧ (٤) البقرة: ٩٦

المراد منها أصل الحياة ، وهي حاصلة لهم ، فلا يكون هناك معنى لوصفهم بالحرص عليها ، لأن الانسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن موجوداً له .

ومنها الاشارة إلى التعظيم والتحقير ، كما في قوله تعالى ﴿ ولكم في القصاص حياة يأولي الألباب لعلكم تتقون ﴾(١) أي حياة عظيمة ، وهذا لمنعه مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا عليه ، ويجوز أن يكون المراد نوع من الحياة غريب ، وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل ، لأن الانسان إذا هم بالقتل تذكر القصاص فارتدع ، فسلم صاحبه من القتل ، وسلم هو من القود فكان القصاص سبباً لحياة نفسين ، وقد اجتمع التعظيم والتحقير في قول مروان ابن أبي حفصة :

له حاجبٌ عن كلِّ أمرٍ يشينُهُ ... وليس له عن طالبِ العُرْفِ حاجبُ

أي له حاجب عظيم من نفسه يمنعه عما يشينه ، وليس له حاجب ما عن طالب نواله ، وأما قوله تعالى ﴿ يا أبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فتكون للشيطان وليا ﴾(٢) فيجوز أن يكون المراد عذاب عظيم ، ويجوز أن يكون المراد أدنى عذاب ، وقد اختار هذا الزمخشري ، فإنه ذكر أن إبراهيم عليه السلام لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، فلم يصرح بأن العذاب لاحق له لاصق به ، ولكنه قال ﴿ إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن ﴾(٢) فذكر الخوف والمس ، ونكر العذاب .

ومنها التكثير والتقليل ، وهما معنيان غير التعظيم والتحقير ؛ لأن التعظيم والتحقير يرجعان إلى علو الشأن وانحطاطه ، والتكثير والتقليل يرجعان إلى الكثرة والقلة في الأعداد والمقادير ، ومن هذا قوله ﴿ وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك وإلى الله ترجع الأمور ﴾(٣) أي رسل ذوو عدد كثير ، وإذا كان رسل جمع كثرة ، فإن الكثرة التي يدل عليها التنكير أبلغ من الكثرة التي يدل عليها الجمع لأن كثرة الجمع يكفي فيها أقل كثرة بخلاف التنكير فإنه يدل على كثرة لا يدرك مقدارها ، ويجوز أن يكون التنكير هنا للتكثير والتعظيم معا ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم ﴾(٤)

(١) البقرة : ١٧٩ (٢) مريم : ٤٥ (٣) فاطر : ٤ (٤) التوبة : ٧٢

أى رضوان قليل منه أكبر من ذلك كله ، لأن لذة الرضا فوق كل لذة .

ومنها أن يمنع من التعريف مانع فيؤثر عليه التنكير ، كما فى قول الشاعر :

إذا سئمتْ مُهنّدَهُ يمينٌ لطول الحمل بدّله شمالا

فلم يقل يمينه لكراهته أن ينسب سآمه هذا إلى يمين ممدوحه ، فنكّرها ولم يضفها إليه .

وبهذا نختم الكلام فى التعريف والتنكير ، بعد أن أعرضنا فيه عما لا يفيد شيئاً فى هذا الفن ، خصوصا ما أطالوا فيه عند الكلام على التعريف باللام .

٤ — التقـــديم والتأخير

مزايا التقـــديم :

قال عبد القاهر فى هذا الباب من دلائل الاعجاز هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدّم فيه شىء ، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان ، وإنما يكون للتقديم هذا الحسن الذى ذكره عبد القاهر إذا لم يؤد إلى تعقيد فى الكلام ، كما سبق مثل هذا فى قول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلا مُمَلَّكاً أبو أمه حىٌّ أبوه يقاربُهْ

تقســـيم التقديم :

والتقديم يأتى على قسمين : أحدهما تقديم يأتى على أصله فى النحو ، ولا كلام لنا فى هذا التقديم ، وهذا كتقديم المبتدإ المعرّف على خبره ، وتقديم العامل على معموله ، وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات .

وثانيهما تقديم يأتى لمقامات تقتضيه ، وإن أتى فى هذا موافقا لأصله النحوى ، كما فى قوله تعالى ﴿ وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون ﴾(١) وقوله : ﴿ فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا إلا بشر مثلكم يريد أن

(١) المؤمنون : ٣٣ .

يتفضل عليكم ولو شاء الله لأنزل ملائكة ما سمعنا بهذا فى آبائنا الأولين ﴾(١) فقد أتى قوله (من قومه) مقدما فى الآية الأولى ومؤخراً فى الثانية لما سيأتى بيانه فى ذلك، مع أنه قد أتى فى موضعه النحوى من الآية الاولى ، لأنه حال من الفاعل قبله ، والموصول بعده صفة له ، ويجوز أن يكون صفة للفاعل كما هو صفة له فى الآية الثانية .

وينقسم التقديم الذى يأتى لمقامات تقتضيه إلى قسمين : أحدهما يختص بدرجة التقدم فى الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ولو أخر لم يتغير المعنى ، وهذا القسم لا يختص بالمفردات من الطرفين ومتعلقاتهما ، وثانيهما يختص بدلالة الألفاظ على المعانى ولو أخر لتغير المعنى ، ولنسم الأول تقديماً ذكرياً ونسم الثانى تقديماً معنوياً ، ولنبين بعد هذا مقامات كل منهما .

مقامات التقـديم الذكرى :

فأما مقامات التقديم الذكرى فإنها كما قال ابن الأثير(٢) مما لا يحصره حد ، ولا ينتهى إليه شرح ، ومنها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾(٣) قدم العبادة على الاستعانة لأن تقديم القربة والوسيلة قبل طلب الحاجة أنجح لحصول الطلب وأسرع لوقوع الاجابة ، ولو قال إياك نستعين وإياك نعبد لكان جائزاً ولكنه لا يسد ذلك المسد .

تقـديم الأكثر على الأقل :

ومنها تقديم الأكثر على الأقل ، كقوله تعالى ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير ﴾(٤) فالظالم لنفسه من العباد بالكفر والعصيان أكثر من غيره ، ثم يليه المقتصد. فالسابق بالخيرات ،ولو عكس الامر كان جائزاً، لأنه يكون قد روعى فيه تقديم الأفضل فالأفضل .

تقـديم الأعجب فالأعجب :

ومنها تقديم الأعجب فالأعجب ، كقوله تعالى ﴿ والله خلق كل دابة من ماء

(١) المؤمنون : ٢٤
(٢) المثل السائر ص ١٨١
(٣) الفاتحة : ٥
(٤) فاطر : ٢٣

فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شىء قدير ﴾(١) قدم الماشى على بطنه لأنه أدل على قدرته ، إذ يمشى بغير آلة تساعده على المشى ، ثم ذكر الماشى على رجلين لأنه يليه فى ذلك ، ثم ذكر الماشى على أربع بعدهما فى رتبته التى تليهما .

التقديم للترقى :

ومنها البدء فى باب المديح بالصفة الدنيا ، ثم بما هو أعلى منها وهكذا ، كما فى قول البحترى .

يترقرقن كالسّراب وقد خضـ ـنَ غماراً من السّراب الجارى
كالقِسى المعطّفاتِ بل الأسهـ ـم مبرّية بل الأوتار

شبه نحولها بالقسى ثم بالأسهم المبرية ثم بالأوتار وهى أشد الثلاثة نحولا ، وهم يعكسون هذا الترتيب فى باب الذم .

تقديم الأليق بالسياق :

ومنها تقديم الأليق بالسياق ، كما فى قوله تعالى ﴿ فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق ، خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد ، وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ ﴾(٢) قدم أهل النار على أهل الجنة لأن الكلام قبل هذا كان فى سياق التخويف والتحذير ، وقد جاء الكلام فيه عقب قصص الأولين وما فعل الله بهم من التعذيب والتدمير ، فكان الأليق أن يوصل هذا بما يناسبه فى المعنى ، وهو ذكر أهل النار ، فقدّموا فى الذكر على أهل الجنة ومن هذا قوله تعالى ﴿ وما تكون فى شأن وما تتلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا فى كتاب مبين ﴾(٣) قدم الأرض على السماء ، ومن حقها التأخير عنها ، لأنه لما ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم ، وصل هذا بقوله « وما يعزب » ، ولاءم بينهما ليلىَ المعنى المعنى ، ويؤيد هذا أن « السموات » قدمت فى الآية الأخرى من سورة سبأ :

(١) النور : ٤٥ (٢) هود : ١٠٨ (٣) يونس : ٦١

﴿ وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا فى كتاب مبين ﴾(١) .

مقامات التقديم المعنوى :

والتقديم المعنوى كتقديم المفعول على الفاعل، وتقديم الخبر على المبتدإ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل : والتقديم فى هذا يكون لمعنى يتغير بالتأخير كما سبق، ولكن هذا التغيير لا يظهر تماماً إلا فيما يكون التقديم فيه لإفادة التخصيص بخلاف ما يكون التقديم فيه لغير التخصيص من الأغراض الآتية ، فإنه يكاد يكون شأنه فى هذا مثل شأن التقديم الذكرى .

التقديم للتشويق :

ومن هذه الأغراض تشويق السامع إلى المؤخر ليتمكن فى نفسه ، كقول أبى العلاء :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

وهذا من تقديم المسند إليه ، وهو المبتدأ ، على المسند وهو الخبر ، ومثال ذلك من تقديم المسند على المسند إليه قول محمد بن وهيب فى مدح المعتصم :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وقول أبى العلاء :

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

ولكن حق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المقدم ليكون التطويل أدعى إلى التشويق ، وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

التقديم للتعجيل بالمقصود :

ومنها إرادة التعجيل بالمقصود من مسرة أو إساءة أو غيرهما ، كقول الشاعر :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت بلقائك الأيام

---

(١) سبأ : ٣ .

التقديم للاهتمام :

ومنها الاهتمام بالمقدم والاعتناء به ، وهذا الغرض هو الأعم الأغلب في التقديم ومنه قول الشاعر :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

ومن أجله وجب أن يقدر المحذوف في ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾(١) مؤخراً اهتماما بشأن اسم الله تعالى ، فأما قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ﴾(٢) فإنما قدم الفعلَ فيه لأنها أول سورة أنزلت ، فكان ابتداء الأمر بالقراءة فيها أهم . وقد ذهب السكاكى إلى أن الجار والمجرور فيها متعلق باقرأ الثانية ، وهو تكلف ظاهر : وأما قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾(٣) وقوله ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ﴾(٤) فإنما قدم المخاطبون فى الآية الأولى دون الثانية لأن الخطاب فى الأولى للفقراء ، بدليل قوله من إملاق ، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم ، فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم . أما الثانية فالخطاب فيها الأغنياء بدليل قوله « خشية إملاق » ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب الأهم عندهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم ، ويمكنك أن تجعل التقديم فى الآيتين من التقديم الذكرى ، والخطب فى هذا سهل .

ومن التقديم للاهتمام أيضاً قوله تعالى ﴿ وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين ﴾(٥) قدم الجار والمجرور على الفاعل زيادة فى تبكيت هؤلاء القوم الذين شاهدوا من المرسلين لقربهم منهم ما لم يشاهد ذلك الرجل ، ومع هذا نصح لهم بما لم ينصحوا به أنفسهم ، وقد جاء فى مثل هذا على الأصل قوله تعالى : ﴿ وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك من الناصحين ﴾(٦) لأنه لم يقترن به ما يدعو الى تقديم الجار والمجرور مثل ما اقترن بالأول .

---

(١) الفاتحة : ١

(٢) سورة العلق الآية ١ ، ٢ ، ٣

(٣) سورة الأنعام الآية ١٥١

(٤) سورة الإسراء الآية ٣١

(٥) سورة يس الآية ٢٠

(٦) سورة القصص الآية ٢٠

ومن التقديم للاهتمام فى الاستفهام قوله تعالى : ﴿ قال أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم ﴾(١) لأن رغبة إبراهيم عن آلهته كانت أهم شىء عنده ، فكان المقام لإنكار هذا الفعل منه ، وإفادة أنها لا ينبغى أن يرغب عنها ، وهكذا يقدم فى الاستفهام سواء أكان للإنكار أم لغيره ما يكون محط الاستفهام والإنكار ، كقول أبى العلاء :

أعندى وقد مارستُ كلَّ خفيَّةٍ يصدَّقُ واشٍ أو يُخيَّبُ سائلُ

التقديم لدفع توهم الخطأ :

ومن أغراض التقديم دفع توهم خطأ : كتقديم الخبر على المبتدأ للتنبيه ابتداءً على أنه خبر لا نعت ، كقول أبى بكر بن النطاح فى مدح أبى دلف :

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمّتُه الصغرى أجلُّ من الدّهرِ

له راحةٌ لو أن معشار جودها على البرِّ كان البر أندى من البحرِ

ومن هذا أيضاً أن يوهم التأخيرُ غيرَ المعنى المراد ، كما فى قوله تعالى ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه . الآية ﴾(٢) قدم قوله ﴿ من آل فرعون ﴾ على قوله ﴿ يكتم إيمانه ﴾ لأنه لو أخره عنه لتوهم أنه متعلق بقوله يكتم ، فلا يفيد ذلك أن الرجل من آل فرعون ، والمراد إفادة أنه منهم ، وكذلك قوله تعالى ﴿ وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذّبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة الدنيا .. ﴾(٣) الآية . فإنما قدم فيها قوله « من قومه » وأخر فى الآية السابقة التى ذكرناها معها فى أول هذا الباب ، لأنه لو أخر فى هذه الآية لأتى بعد قوله « وأترفناهم فى الحياة الدنيا » ، وهذا يوهم تعلقه بالدنيا ، وهو على بعده كاف فى إيثار تقديمه على تأخيره ، ولما لم يكن فى الآية الأخرى مثل هذا جاء التأخير فيها على أصله ، والأولى أن يقال فى ذلك إن الوصف بالموصوف فى الآية الأولى طال بما عطف عليه ، فقدم عليه الوصف بالجار والمجرور لأنه أقصر منه ، ولك بعد هذا أن تجعل الموصول صفة للمجرور لا للفاعل على ما سبق بيانه فى ذلك

---

(١) مريم : ٤٦ (٢) غافر : ٢٨

(٣) سورة المؤمنون آية ٣٣

التقديم للضرورة :

ومنها أنه تدعو إليه ضرورة الشعر ، كقول الأقيشر الأسدى :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعى الندى بسريع

وقول الآخر :

وكانت يدى ملأى به ثم أصبحت بحمد إلهى وهى منه سليب

التقديم للضرورة ليس من البلاغة :

وفى هذا المقام من بين مقامات التقديم يتكافأ التقديم والتأخير ، فليس له شىء من الملاحة التى لغيره ، ومثل ضرورة الشعر فى هذا ضرورة السجع وتناسب الفواصل ، وقد سبق أن هذا ليس مما تدعو إليه البلاغة كغيره مما تدعو اليه البلاغة فى هذا العلم ، ولهذا تكافأ فيه من جهة البلاغة التقديم والتأخير ، ومن التقديم لتناسب الفواصل قوله تعالى ﴿قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ، فأوجس فى نفسه خيفة موسى ﴾(١) ولكن القرآن الكريم لا يلجأ إلى التقديم لأجل مزية السجع وحدها ، إلا كان شأنه فى هذا شأن السجع فى غيره ، ومن مزايا التقديم فى الآيتين غير مزية السجع الاهتمام بشأن سحرهم ، والمبالغة فى الخيفة التى حدثت فى نفسه ، والاهتمام بإثباتها له .

التقديم للتخصيص :

ومن أغراض التقديم أيضاً إفادة التخصيص ، وهو فى هذا الغرض يعد من أدوات القصر كما سبق ، والتخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم ، ومن التقديم ما يتعين لإفادة التخصيص ، ومنه ما يجوز أن يكون للتخصيص وأن يكون لتقوية الحكم فقط .

التقديم المتعين للتخصيص :

والتقديم المتعين لإفادة التخصيص يكون فى صورتين : إحداهما أن يكون المسند اليه واقعا بعد نفى والمسند خبر فعلى ، ويستوى فى هذا المسند إليه المضمر والمظهر ، كما فى قول المتنبى :

---

(١) سورة طه : آية ٦٧

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا

فالمعنى في هذا على أنه هناك إسقام وإضرام ، ولكن الجالب لهما غيره لاهو ، ولهذا لا يصح أن تقول « ما أنا قلت هذا ولا غيري » للتناقض بين أول الكلام وآخره .

اتفاق الشيخين في هذه الصورة :

وقد وافق السكاكي(١) عبد القاهر في منع هذا وأشباهه ، وموافقته له في ذلك دليل على أنه يتعين عنده للتخصيص بدون قيد ولا شرط ، كما سيأتي له في غير النفي ، وقد زعم الخطيب أن السكاكي يشترط ذلك في صورة النفي أيضا .

والثانية أن يكون المسند إليه نكرة والمسند خبر فعلي أيضا ، نحو قولهم في المثل المشهور « شرٌّ أهرَّ ذا ناب » ، وهو يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله ؛ والمراد أن الذي أهرَّه من جنس الشر لا من جنس الخير ، لأن الكلب قد يهر في الخير أيضا ، كالدفاع عن أصحابه ونحوه .

ولا خلاف في هذه الصورة أيضا بين عبد القاهر والسكاكي ، وإن زعم السعد التفتازاني أن كلام عبد القاهر في دلائل الإعجاز ظاهر في أن بناء الفعل على النكرة قد يأتي للتقوية ، فإن كلام عبد القاهر(٢) فيه صريح في أنها لا تأتي في ذلك إلا للتخصيص ، وقد ذكر فيه أنك إذا قلت « رجل جاءني » لم يصح حتى تريد أن تعلم المخاطب أن الذي جاءك رجل لا امرأة أو لا رجلان ، فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول « جاءني رجل » فتقدم الفعل .

التقديم المحتمل للتخصيص والتقوية :

والتقديم المحتمل للتخصيص وتقوية الحكم يجيء في صورة واحدة ، وهي بناء الفعل على المسند إليه المثبت غير المنكر ، فإنه تارة يأتي للتخصيص كما في قوله تعالى ﴿ وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق

(١) المفتاح ص ١٥٢

(٢) دلائل الإعجاز ص ٧٩

لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب أليم ﴾[1] فالمعنى فى هذا على التخصيص أى لا يعلمهم إلا نحن ، وتارة يأتى لتقوية الحكم ، كقول عروة ابن أُذَيْنة :

سُلَيْمَى أزمعتْ بَيْنَنَا فأين تقولهـــا[2] أينا

فلا يريد من هذا أن الإزماع كان لها وحدها دون غيرها ، وإنما يريد أن يحقق الأمر ويؤكده .

وقد اشترط السكاكى[3] فى إفادة هذه الصورة التخصيص شرطين : أحدهما أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط ، وثانيهما أن يقدر أنه مقدم من تأخير بالفعل ، فلا يفيد التخصيص عنده على هذا إلا البناء على الضمير نحو قولك « أنا عرفت » ، لأنه هو الذى إذا أخر يكون فاعلا فى المعنى فقط بخلاف البناء على الظاهر ، نحو قولك « زيد عرف » لأنه اذا أخر يكون فاعلا فى اللفظ والمعنى ، ولكنه عاد بعد هذا فقال « وأما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف فى احتمال الاعتبارين على السواء ، بل حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم ، وحق المنكر حمله على وجه التخصيص » وهذا ظاهر فى أن البناء على المظهر يحتمل الاعتبارين عنده مثل البناء على المضمر ، ويمكن أن يحمل اشتراطه ماسبق فى إفادة التخصيص على ماهو الغالب فيه ، لأن الغالب فى البناء على الظاهر أن يكون للتقوية لا للتخصيص ، وهذا هو الذى يتفق مع ما ذهب إليه من إفادة التقديم التخصيص فى قوله تعالى ﴿ قالوا يا شعيب ما نفقه كثيراً مما تقول وإنا لنراك فينا ضعيفاً ولولا رهطك لرجمناك وما أنت علينا بعزيز ﴾[4] أى العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت ، ولهذا قال فى جوابهم ﴿ قال ياقوم أرهطى أعزُّ عليكم من الله واتخذتموه وراءكم ظهرياً إن ربى بما تعملون محيط ﴾[5] ولا شك أنه لا يمكن أن يقال فى هذا التقديم إنه يجوز تأخيره على أنه فاعل فى المعنى فقط .

(١) سورة التوبة آية ١٠١
(٢) تقطعها
(٣) المفتاح ص ١١٩
(٤) سورة هود آية ٩١
(٥) سورة هود آية ٩٢

مميزات الاحتمالين :

هذا والذى يميز ما يكون من هذا التقديم للتخصيص وما يكون منه لتقوية الحكم إنما هو المقام وسياق الكلام ، ويغلب فيما يكون لتقوية الحكم أن يجىء فيما سبق فيه إنكار من منكر مثل قوله تعالى ﴿ ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ﴾(١) لأن الكاذب لا سيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب ، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب . وفى تكذيب مدَّعٍ كقوله تعالى ﴿ وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون ﴾(٢) وفيما يقتضى الدليل ألا يكون كقوله تعالى ﴿ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون ﴾(٣) فإن مقتضى الدليل ألاّ يكون ما يتخذ إلهاً مخلوقاً ، وفى المدح والافتخار كقول المعدّل بن عبد الله الليثى :

هُمُ يفرِشُون اللِّبْدَ كلَّ طمرَّةٍ وأجردَ سبَّاحٍ يَبُذُّ المغاليا(٤)

وكقول طرفة بن العبد :

نحن فى المَشْتاةِ ندعو الجَفَلَى لا ترى الآدِبَ فينا يَنْتقِرْ(٥)

ابطالُ الحاق نحو ((زيد عارف)) بنحو ((هو عرف)) :

وقد ذهب السكاكى إلى أن نحو « زيد عارف » قريب من « هو عرف » فى إفادة تقوية الحكم ، والحق خلاف ما ذهب إليه فى هذا لأنه لو كان نحو « زيد عارف » يفيد تقوية الحكم لما صح خطاب خالى الذهن به ، وهو خلاف ماسبق

---

(١) سورة آل عمران آية ٧٥ (٢) سورة المائدة آية ٦١

(٣) سورة النحل آية ٢٠

(٤) الطمرة : الفرس الكريمة ، والأجرد : القصير الشعر ، والسباح : اللين الجرى ، والمغاليا : بضم الميم السهم ويجوز فتحها فيكون جمع مغلى أو مغلاة وهى السهم أيضا .

(٥) المشتاة : اسم مكان الشتاء ، والجفلى : الدعوة العامة ، والآدب : الداعى ، وينتقر : يدعو بعضا ويترك بعضا .

عن أبى العباس فى جواب الكندى من الفرق بين « عبد الله قائم ، وإن عبدالله قائم وإن عبد الله لقائم » .

التقديم فى « مثل » و « غير » :

ومما يكون فيه التقديم لتقوية الحكم تقديم لفظ « مثل وغير» وما بمعناهما فى نحو « مثلك لا يبخل وغيرك لا يعطى » ، وما إلى هذا مما يراد فيه بلفظ مثل أو غير عين ما أضيفا إليه على سبيل الكناية ، فإن معنى الأول : أنت تجود ، ومعنى الثانى : أنت تعطى ، لأنه إذا كان كل من على صفته لا يبخل كان من مقتضى القياس والعرف أنه أيضا لا يبخل ، وإذا كان غيره هو الذى لا يعطى كان من مقتضى ذلك أيضا أنه هو الذى يعطى ، وقد جرى استعمال البلغاء فى هذا على تقديم لفظ مثل وغير ، وإن كانت هذه الكناية ممكنة مع تأخيرهما ، لأن التقديم بما يفيده من تقوية الحكم يساعد على الغرض المقصود منها وهو المبالغة فيه . ومن هذا قول المتنبى :

مِثلُكَ يثنى الحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ ويستردُّ الدمع عن غَرْبِهِ(١)
ولم أقل « مثلك » أعنى به سواك يا فَرْداً بلا مُشْبِهِ

وقوله أيضا :

غيرى بأكثر هذا الناس يَنخدع إن قاتلوا جَبُنوا أوحدَّثوا شجُعوا

وقول أبى تمام :

وغيرى يأكل المعروفَ سُحْتاً وتشْحَبُ عنده بيضُ الأيادى

وقول البارودى :

سواى بتحْنان الأغاريد يطْرَبُ وغيرى بالذات يلهو ويلعبُ

فإذا أريد بمثل وغير سوى ما أضيفا إليه لم يلزم تقديمهما لأن الكلام فيهما يكون على سبيل الحقيقة لا الكناية ، كما فى قول الصابى :

---

(١) صوبه : جهته ، وغربه : مجراه فى العين .

تشابه دمعى إذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب

وقول الآخر :

غيرى جنى وأنا المعاقَبُ فيكمُ فكأننى سبَّابة المتندم

تقديم أداة العموم على النفى :

ومما يكون التقديم فيه لتقوية الحكم أيضا تقديم أداة العموم ، مثل قولك « كل إنسان لم يقم » ، فهو أقوى دلالة على العموم من قولك « لم يقم إنسان » . وللقوم هنا كلام طويل فى دلالة كل على عموم النفى إذا تقدمت عليه كما فى المثال الأول ، وفى دلالتها على نفى العموم إذا تأخرت عنه ، كما فى قولك « لم يقم كل إنسان » ، وهو كلام على طوله لا صلة له بهذا العلم ، لأن هذه الدلالة ترجع إلى اللغة والوضع ، فلا يصح أن يبحث فيها هنا .

التقديم فى الاستفهام :

وشأن التقديم فى الاستفهام من جهة إفادة التخصيص أو تقوية الحكم كشأن التقديم فى غيره مما سبق ، ومن التقديم فيه للتخصيص قوله تعالى : ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾(١) فالمعنى على أنه إنما يقدر على هذا الله لا أنت ، ومن التقديم فيه لتقوية الحكم قوله تعالى ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾(٢) فالمعنى على إنكار أن يكون إذن من الله فى هذا ، لا على أن الإذن ينكر من الله دون غيره .

٥ — التقييد والإطلاق

تعريفهما :

التقييد : يكون بالمفاعيل ونحوها من الفضلات ، وبالنعت وغيره من التوابع ، وبالشرط لأنه قيد فى الجواب ، فإذا قلت « إن جئتنى أكرمك » كان معنى هذا

(١) يونس : ٩٩ (٢) يونس : ٥٩

أكرمك وقت مجيئك . أما الإطلاق فترك التقييد بذلك كله ، ولكل منهما مقامات تقتضيه .

ارجاعهما الى اعتبار الذكر والحذف :

ولكن يجب أن ننبه هنا إلى أمر غفل علماء هذا الفن عنه، فجاء كلامهم فيه أقرب إلى علم النحو منه إلى علم المعانى ، وهذا الأمر هو أن التقييد والإطلاق يرجعان فى الحقيقة الى اعتبار الذكر والحذف ، فإذا فهمناهما على هذا الوجه أمكننا أن نعرف من اعتباراتهما ما يرجع إلى هذا العلم ، وما يرجع منها إلى علم النحو ، وإذن لا يكون التقييد بذلك وترك التقييد به وجهين من وجوه البلاغة إلا عند قيام القرينة فيهما ، وشأنهما فى هذا شأن الذكر والحذف سواء بسواء . ويمكننا بعد هذا أن نستغنى هنا عن الكلام فى التقييد بالمفاعيل ونحوها وترك التقييد بها ، لأن هذا قد شمله الكلام على الذكر والحذف فيما سبق فلم يبق إلا أن نتكلم هنا على التقييد بالتوابع ، والتقييد بحروف الجر ، والتقييد بالشرط .

مقام النعت :

يؤتى بالنعت فى النحو للتوضيح فى المعارف والتخصيص فى النكرات ، ومتى أريد به ذلك كان ذكره واجباً فى الكلام ، فلا يصح أن نبحث عنه هنا من هذه الناحية ، وإنما نبحث عنه هنا إذا كان الكلام يتم بدونه ، فيكون ذكره لأغراض أخرى غير هذا الغرض النحوى ، ومن هذه الأغراض قصد التأكيد ، كما فى قول الشاعر :

وأبى الذى ترك الملوكَ وجمعَهم بِصُهابَ هامدةً كأمس الدّابر(١)

ومنها قصد المدح أو الذم كما فى قوله تعالى : ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾(٢) وقوله ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾(٣) . وقول خِرْنِقَ أخت طَرَفة بن العبد :

---

(١) صهاب : قرية بالبحرين وقيل بفارس (٢) المؤمنون : ١٤ .
(٣) النحل : ٩٨ .

لا يَبْعُدَنْ قومى الذين هُمُ سمُّ العُداةِ وآفة الجُزُرِ
النازلون بكل مُعْتَرَكٍ والطيبون معاقد الأُزُرِ

ومنها رفع توهم احتمال فى الكلام ، مثل قوله تعالى ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياى فارهبون ﴾(١) فإن الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية يدل على شيئين (الجنسية والعدد المخصوص) فإذا أريدت الدلالة على أن المقصود من ذلك العدد لا الجنس شفع بما يؤكده ، ليدل على أن القصد إليه والعناية به ، ولهذا لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن ، ويخيل إلى السامع أنت تثبت الإلهية لا الوحدانية ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شىء ثم إلى ربهم يحشرون ﴾(٢) وصف دابة بقوله « فى الأرض » ووصف طائراً بقوله « يطير بجناحيه » لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين لا إلى الدلالة على الوحدة المنتشرة ، وهذا يفيد زيادة التعميم والإحاطة ، كأنه قيل : وما من دابة قط فى جميع الأرضين السبع وما من طائر فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه .

مقام التوكيد :

ويمكننا أن نعتبر أغراض التوكيد كلها من هذا العام ، وأن نحكم بأنه لا حظ للنحو فيه إلا فى حكم الإعراب وما إليه من أحكامه ، فمن أغراض التوكيد دفع توهم التجوز أو السهو أو عدم الشمول ، ولا شك أن هذا لا يكون إلا حيث يدعو إلى هذا داع فى الكلام ، وإلا كان التوكيد عبثاً لا فائدة فيه ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ، إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين ﴾(٣) ففى هذا التوكيد وتكراره ما فيه من الدلالة على عظم جرم إبليس إذ فعل من ذلك ما لم يفعله أحد غيره بيقين ، وكذلك قوله تعالى ﴿ ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى ﴾(٤) وقول عبد الله بن مسلم الهُذَلِىّ :

لكنَّهُ شاقه أن قيلَ ذا رَجَبٌ يا ليتَ عِدَّةَ حولٍ كله رَجَبا

---

(١) النحل : ٥١ (٢) الأنعام : ٣٨
(٣) الحجر : ٣٠ (٤) طه : ٥٦

كم حُرَّةٍ دُرَّةٍ قد كنتُ آلفُها تُسَدُّ من دونها الأبوابُ والحُجُبا
قد ساغ فيه لها مشىُ النهارِ كما ساغ الشرابُ لعطشانٍ إذا شربا

وقول جميل :

لا لا أبوحُ بحب بَثْنَةَ إنها أخذتْ علىَّ مواثقاً وعهودا

وقول بعضهم :

فإياكَ إياكَ المراءَ فإنهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالبُ

مقام عطف البيان :

ومنزلة عطف البيان فى النحو منزلة النعت ، فيؤتى به فيه للإيضاح والتخصيص والفرق بينهما فيه أن هذا جامد وذاك مشتق ، أما هنا فيؤتى بعطف البيان لأغراض منها المدح أو الذم ، كالمدح فى قوله تعالى ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض وأن الله بكل شىء عليم ﴾(١) فلا يراد من قوله « البيت الحرام » التوضيح ، وإنما يراد به المدح .

وقد يقصد من عطف البيان أن يأتى الكلام فيه على سبيل الإجمال ثم التفصيل ، ويكون هذا فى مثل تقديم الصفة وجعل الموصوف عطف بيان لها ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحها رُكبانُ مكة بين الغيلِ والسَّنَدِ
ما إنْ أتيتُ بأمرٍ أنتَ تكرهُهُ إذنْ فلا رفعتْ سوطاً إلىَّ يَدِى

مقام البدل :

والبدل شأنه هنا شأن التوكيد ، فليس للنحو منه إلا حظ الإعراب ، لأنه يأتى على نية تكرار العامل فيكون إسناده أقوى من غيره ، وفيه مع هذه مزية الإجمال ثم التفصيل السابقة فى عطف البيان ؛ ولولا هذا وذاك لأمكن أن يقال فى قولك

---

(١) سورة المائدة آية ٩٧

«جاء القوم أكثرهم» : جاء أكثر القوم، وهكذا . وإذا كان هذا شأن البدل فإنه لا يصار إليه فى الكلام إلا عند وجود ما يدعو اليه فيه كالتوكيد، مثل قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾[1] فإنه يراد من هذا الاهتمام بشأن الحج بسبب تكرير الإسناد فيه مرتين ، وكذلك الإشارة إلى أن له تعلقا بجميع الناس بحيث لا يسقط عنهم إلا إذا قام به بعضهم ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ﴾[2] وقول النابغة الجعدى :

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤنا   وإنا لنبغى فوق ذلك مَظهرًا

الخلاف فى بدل الغلط :

وقد قيل إن بدل الغلط لا يدخل معناهنا لأنه لا يقع فى فصيح الكلام ، والحق أنه قد يقع أيضا فى فصيح الكلام ، وهذا إذا كان بدل بَدَاء وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غالط لقصد المبالغة والتفنن ، وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى إلى الأعلى ، وحكم هذا البدل حكم العطف ببل كما فى قول بعضهم :

ألمعُ برقٍ سَرَى أم ضوءُ مصباح   أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى

ومن هذا البدل قول ذى الرُّمّة :

لمياءُ فى شفتيها حُوّةٌ لَعَسٌ   وفى اللثات وفى أنيابها شَنَبُ

فاللعس بدل غلط من الحوة ، لأن الحوة السواد ، واللعس سواد يشوبه حمرة .

مقـام عطف النسـق :

وأما عطف النسق فحظ علم النحو فيه التشريك فى الإعراب فى سائر حروفه ، والتشريك فى الحكم فى بعضها ، وحظ علم المعانى منه إفادة هذا مع قصد التفصيل

---

(١) سورة آل عمران آية ٩٧   (٢) سورة الفرقان آية ٦٩

فى المسند اليه أو المسند والاختصار فى اللفظ ، ولا يكون هذا إلا لدواع فى الكلام لا شأن للنحو بها .

مقام الواو :

أما إفادة التفصيل فى المسند اليه فيكون بالواو كقولك « جاء زيد وعمرو وخالد » ، والاختصار فى هذا أن العطف يغنى عن تكرير الفعل : جاء زيد جاء عمرو جاء خالد .

وللتفصيل فى المسند اليه مقامه ، وللاختصار فى ذلك مقامه أيضا ، وهذا كما فى قوله تعالى ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين ﴾(١) فقد اقتضى المقام ذكر فرعون وهامان على التفصيل ، فعطفا بالواو لأن تبعة ذلك تقع عليهما ، وهما السبب فى خطأ جنودهما ، ثم عطفت الجنود عليهما على سبيل الإجمال ، لأنه لا يتعلق فيهم غرض بالتفصيل ، وفى الآية تفصيل بالواو أيضاً فى خبر يكون ، لأنها قد تأتى أيضاً لتفصيل المسند وإن كان يمكن الاستغناء عنها فى غير المسند إليه ، وسيأتى هذا فى باب الفصل والوصل .

مقام الفاء وثم وحتى :

أما تفصيل المسند مع الاختصار فيكون فى العطف بالفاء وثم وحتى ، كما فى قولك « جاء زيد فعمرو فخالد » ، فإن هذا يغنى عن قولك «جاء زيد وجاء عمرو بعده وجاء خالد بعدهما » ولا شك أن فى هذا تفصيلا أيضا فى المسند إليه ، ولكنه غير مقصود هنا كما يقصد فى الواو .

وها هنا أمر لابد من التنبيه إليه فى هذه الحروف ، وهو أن الواو بدلالتها على مطلق الجمع يمكن أن تحل فى كل موضع مكان غيرها من هذه الحروف ، فلا بد فى مراعاة ذلك من تدقيق فى صوغ الكلام تتفاوت به درجاته فى البلاغة ، وهذا كما فى قوله تعالى ﴿ والذى هو يطعمنى ويسقين ، وإذا مرضت فهو يشفين ، والذى يميتنى ثم يحيين ﴾(٢) فلو قال قائل فى موضع هذه الآية : الذى يطعمنى ويسقين ويمرضنى

(١) سورة القصص آية ٨ (٢) سورة الشعراء آية ٨٠

ويشفين ويميتني ويحيين . لكان للكلام معنى تام ، ولكنه لا يكون كمعنى الآية ، لأن كل شيء فيها قد عطف بما يناسبه ، ووقع موقع السداد منه ، فالأول عطف بالواو التي هي لمطلق الجمع ، وقدم فيه الإطعام على الإسقاء ، لمراعاة حسن النظم ، والثاني عطف بالفاء لأن الشفاء يعقب المرض بلا زمان خال من أحدهما ، والثالث عطف بثم لأن الإحياء للبعث يكون بعد الموت بزمان طويل . ومن هذا أيضاً قوله تعالى ﴿قتل الإنسان ما أكفره ، من أي شيء خلقه ؟ من نطفة خلقه فقدره ، ثم السبيل يسره ، ثم أماته فأقبره ، ثم إذا شاء أنشره﴾(١) وقوله ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين﴾(٢) .

مقام بل ولا ولكن :

ومقام بل ولا ولكن لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب مع الاختصار أيضا ، وهي من أدوات القصر على ما سبق ، بل فائدة القصر فيها أظهر من فائدة العطف ، فلا معنى لإطالة الكلام عليها هنا .

مقام أو وإما :

وأو وإمّا موضوعان لإفادة الشك أو التخيير أو الإباحة ، ولكنهما قد يستعملان في مقام لا شك فيه . وهذا إذا كان المتكلم يريد تشكيك السامع ليجعل هذا وسيلة إلى بلوغ اليقين ، وإيصال الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم ، لينظروا فيه فيؤديهم النظر إلى العلم به ، وهذا كما في قوله تعالى ﴿قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾(٣) وقد يحمل هذا على إرادة الإبهام لا التشكيك ، وهما يتحدان في إفادة هذا الغرض ، وقد يكون للإبهام أغراض أخرى غيره ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وآخرون

---

(١) عبس : ١٩ (٢) المؤمنون ١٢ ، ١٣ ، ١٤

(٣) سبأ : ٢٤

مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم ﴾(1) . وقول توبة ابن الحُمَيِّر :

وقد زعمتْ ليلى بأنِّي فاجر   لِنفسي تُقاها أو عليها فجورُها

وقيل إن « أو » في هذا بمعنى الواو ؛ أي وعليها فجورها .

التقييد بحروف الجر :

والتقييد بحروف الجر لا يخلو أيضا من أسرار ولطائف في إيثار بعضها على بعض ، وهذا عندما يبدو للناظر أنه يجوّز حرف منها في مكان الآخر ، وأكثر الناس يضعون هذه الحروف في غير مواضعها ، فيجعلون ما ينبغي أن يجر بعلى مجروراً بفي وهكذا ، ومنهم من وصل به الأمر إلى أن يزعم أن هذه الحروف ينوب بعضها عن بعض ، ومن هذا أنهم يقولون إن « في » للوعاء و «على» للاستعلاء نحو « زيد في الدار وعمرو على الفرس » ، ولكنهم إذا أرادوا استعمالها في غير هذين الموضعين مما يشكل استعماله عدلوا فيهما عن الأولى بهما . ومما يشكل في هذا قوله تعالى ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾(2) ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر ها هنا ، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق قلما يراعى مثله في الكلام ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾(3) فقد عدل في الأربعة الأخيرة عن اللام إلى « في » للإيذان بأنهما أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكرهم باللام ؛ لأن « في » للوعاء فتدل على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في وعائه ، وتكرير « في » بعد ذلك للإيذان بترجيح « سبيل الله » على « الرقاب والغارمين » ، لأنه أوكد في استحقاق النفقة فيه ، وهذه الأسرار واللطائف لا تكاد توجد إلا في القرآن الكريم ، فاعرفها وقس عليها .

---

(1) التوبة : ١٠٦   (2) سبأ : ٢٤   (3) التوبة : ٦٠

التقييد بالشرط :

والتقييد بالشرط كالتقييد بحروف الجر له اعتبارات نحوية ظاهرة تعرف بمعرفة ما بين أدواته من الفروق في معانيها النحوية ، ولكن بعض هذه الأدوات لا يخلو اعتباره من أسرار ولطائف يزيغ فيها كثير من الخاصة عن الصواب ، لأن هذه الأدوات كثيراً ما يستعمل بعضها مكان بعض ، فيظن أنه لا فرق بينها في ذلك ، وأنها لا تجرى فيه وراء اعتبارات دقيقة ، وهذه الأدوات هي : إنْ وإذا ولو .

مقامات « إن » و « إذا » :

فأما « إن » فهي تدل على الشك في شرطها ، ولهذا يغلب استعمالها في الأحكام النادرة الوقوع ، ويغلب في شرطها أن يكون مضارعاً . وأما « إذا » فتدل على الجزم بشرطها ، ولهذا يغلب استعمالها في الأحكام الكثيرة الوقوع ، ويغلب في شرطها أن يكون ماضيا ، وإن كانت تقلبه إلى الدلالة على الزمن المستقبل ، ومن هذا قوله تعالى ﴿ فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ألا إنما طائرهم عند الله ولكن أكثرهم لا يعلمون ﴾(1) أتى في جانب الحسنة بلفظ إذا لأنها كثيرة الوقوع لهم ، ولهذا عرّفت تعريف الجنس الدال على الإطلاق والشيوع ، وأتى في جانب السيئة بإن لأنها كانت نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، ولهذا أتى بها على سبيل التنكير الدال على الوحدة ، وكذا قوله تعالى ﴿ وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾(2) وإنما نكرت الرحمة هنا للإشارة إلى أن قليلا منها يفرحهم ذلك الفرح المذموم ، كما أن قليلا من السيئة يحملهم على ذلك القنوط المذموم أيضا .

وهذه الاعتبارات الدقيقة قلما تراعى في غير القرآن الكريم ، وكثيراً ما يخطىء فيها الشعراء والبلغاء ، كما أخطأ في ذلك عبد الرحمن بن حسان وقد سأل بعض الولاة حاجة فلم يقضها له ، ثم شفع له فيها فقضاها فقال :

ذُمِمْتَ ولم تُحْمَدْ وأدركتُ حاجتي   تولّى سواكم أجرها واصطناعَها

(1) الأعراف : 131   (2) الروم : 36

أَبَى لكَ كسبَ الحمد رأيٌ مُقصِّرٌ ونفسٌ أضاقَ الله بالخيرِ باعَها

إذا هي حثّتهُ على الخيرِ مَرّةً عصاها ، وإن همَّت بشرٍّ أطاعها

فلو عكس لأصاب غرض الهجاء الذى يقصده ، وقد قيل إنه يقصد الهزم بأن نفسه تحثه على الخير ولكنه يعصيها ، وهذا أبلغ فى الذم ، كما يقصد أنه يبادر إلى الشر بمجرد توهم نفسه له ، وهو أبلغ فى ذمه أيضا .

استعمال ان فى مقام اذا :

وقد تستعمل إن مع شرط مقطوع به لأغراض منها قصد التوبيخ ، لأن الشرط لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصح إلا افرضه كما يفرض المحال ، ومن هذا قوله تعالى ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم قوماً مسرفين ﴾(١) على قراءة الكسر ، فإن إسرافهم محقق الوقوع ، ويراد التوبيخ والتجهيل على ارتكابه وتصوير أن الإسراف من العاقل فى مثل هذا لا يصح وقوعه ، ويشك فى صدوره منه .

ومنها تغليب الشاك على غيره ، كما فى قوله تعالى ﴿ وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ (٢) فامِ من يشك فى ريبه من المنافقين الذين كانوا يظهرون خلاف ما يبطنون على من يقطع بريبه من غيرهم ، وقد جرى أسلوب القرآن على هذا وإن كان الشك لا يتصور فى حق الله تعالى لأنه وارد على أساليب كلامهم ، فيأتى فى هذا على ماينبغى أن يعتبر فيه على فرض أنه لمخلوق يجوز عليه الشك والجزم ، ويجوز أن يكون الإتيان بإن فى الآية للتوبيخ لا للتغليب .

ومنها مجاراة الخصم لإلزامه بما ينكره ، مثل قوله تعالى ﴿ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ﴾(٣) فالشرط هنا مقطوع بنفيه ، ولكن قصد فرضه مجاراةً للخصم ليكون هذا سبباً فى إلزامه .

استعمال اذا فى مقام ان :

وقد تستعمل إذا مع شرط غير مقطوع به لأغراض منها : تنزيل غير الجازم

(١) سورة الزخرف آية ٥ (٢) سورة البقرة آية ٢٣

(٣) الزخرف : ٨١

منزلة الجازم ، ومنها تغليب الجازم على غير الجازم ، ومنها قصد التوبيخ على الشك في الشرط لأنه لا ينبغي أن يكون ، واستعمال « إذا » في هذه المقامات قليل ونادر الوقوع في كلام البلغاء .

استعمال الماضي شرطا لـ ان :

ولا يستعمل الماضي شرطا لـ « إن » إلا لأغراض منها الرغبة في وقوعه مثل قوله تعالى ﴿ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾(١) ومعنى إظهار الرغبة منه تعالى إظهار كمال رضاه ، أو إظهار كون الشيء مرغوبا في ذاته .

ومنها قصد التعريض مثل قوله تعالى ﴿ ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين ﴾(٢) ولا شك أن التعريض بهم في الآية يثبت مع الإتيان بالمضارع أيضاً ، ولكن الماضي أدلّ عليه لأن الإشراك لم يقع منه فيكونون هم المقصودين به قطعاً ، بخلاف المضارع لأن التهديد بذلك على الإشراك في المستقبل قد يحمل عليه ، وإن كان حمله عليه بعيداً كل البعد .

وقد تستعمل « إن » في الماضي لفظا ومعنى استعمالا لغوياً لا يحتاج إلى مراعاة غرض من هذه الأغراض ، ويطّرد هذا مع « كان » ، ويقل في غيرها ، مثل قوله تعالى ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾(٣) ومثل قول أبي العلاء :

فيا وطني إن فاتني بك سابقٌ من الدهر فلينعم لساكنك البالُ

وقد تستعمل « إذا » في الماضي لفظاً ومعنى أيضاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله ناراً قال آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾(٤)

مقامات لو :

ولو تستعمل في اللغة للدلالة على امتناع الجزاء لامتناع الشرط ، ويجب في شرطها وجوابها أن يكون كل منهما فعلا ماضيا ، وهذا المعنى هو الشائع في استعمال البلغاء ، مثل قول أبي العلاء :

---

(١) النور : ٣٣
(٢) البقرة : ١٤٥
(٣) المائدة : ١١٦
(٤) الكهف : ٩٦

ولو دامت الدولاتُ كانوا كغيرهم   رعايا ولكنْ ما لهنّ دوامُ

وقد تستعمل للدلالة على العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجواب، وهذا المعنى فيها هو الذى اعتمد عليه علماء المنطق، وقد شاع فى مقامات الاستدلال العقلى، كما فى قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون ﴾(1).

استعمال المضارع شرطا لـ لو :

وقد تدخل «لو» على المضارع لأغراض منها تنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى إخباره، كما فى قوله تعالى ﴿ ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم إلى بعض القول، يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾(2) فإن المترقب فى أخبار الله تعالى بمنزلة المقطوع به.

ومنها قصد الاستمرار فى الماضى حينا فحينا، كما فى قوله تعالى ﴿ واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه فى قلوبكم وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون ﴾(3) فإنما قال يطيعكم ولم يقل أطاعكم للدلالة على أنه كان فى إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه وأنه كلما عنّ لهم رأى يعمل به، بدليل قوله «فى كثير من الأمر».

مقامات الإطلاق :

والإطلاق كما سبق ترك التقييد، فهو ضرب من ضروب الحذف والإيجاز، ولكنه خاص بالصفة تحذف لوجود ما يدل فى الكلام عليها، وما إلى هذا من ضروب القيود السابقة، كما فى قوله تعالى ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر فأردتُ أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ﴾(4) فالمراد كل سفينة صحيحة، وإنما أطلقها ولم يقيدها بهذا لأن ما قبله يدل عليه. ومثل هذا قول أبى ذؤيب الهذلى :

---

(1) الأنبياء : ٢٢   (2) سبأ : ٣١

(3) الحجرات : ٧   (4) الكهف : ٧٩

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهمُ   فتخرّموا ولكل جنبٍ مصرعُ

أى مصرع مقدر . ومثله أيضا من ترك التقييد بالعطف قوله تعالى ﴿ الله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ﴾(١) فالمراد تقيكم الحر والبرد ، وقد اكتفى بالأول عن الثانى لعلمه منه .

---

(١) النحل : ٨١

الباب الثالث

أحوال الجمل

١ ــ الوصل والفصل

سُئل بعض البلغاء عن البلاغة فقال « هي معرفة الفصل من الوصل » ، فقصرها على معرفة ذلك للتنبيه على مزيد غموضه ، وأنه فن منها عظيم الخطر دقيق المأخذ لا يكمل أحد فيه إلا كمل في سائر فنون البلاغة .

تعريف الوصل والفصل :

والوصل هو العطف بالواو لجملة على أخرى لا محل لها من الإعراب ، والفصل هو ترك العطف بالواو لجملة على أخرى لا محل لها من الإعراب ، فلا يأتيان في المفردات ولا في الجمل التي لها محل من الإعراب ولا في العطف بغير الواو من حروف العطف ، وهو مذهب عبد القاهر وكثير من المتقدمين ، وذهب السكاكي وكثير من المتأخرين إلى أنهما يجريان في ذلك كله ، والحق مذهب عبد القاهر ومن تبعه .

ابطال اتيانهما في المفردات ونحوها :

فأما أنهما لا يأتيان في المفردات ولا في الجمل التي لها محل من الإعراب ، فلأن الأمر في عطفها يجري وراء قصد التشريك في الحكم ، فهو عطف نحوي صرف يجب عند هذا القصد ، ولا يتوقف على الجامع الآتي المعتبر هنا ، وقد أجاز الفارسي وابن عصفور حذف حرف العطف في ذلك ، كما في قول الشاعر :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مِمّا يزرعُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

ولكن حذف حرف العطف في هذا ليس من الفصل المقصود هنا ، لأنه مقدر

فى الكلام ، والمقدر فيه كالثابت ، وهذا فى غير الصفات المتتابعة ، أما فيها فالأكثر ألا يعطف بعضها على بعض كما فى قوله تعالى ﴿ عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا ﴾(١) ويجوز عطف بعضها على بعض خصوصاً إذا كانت متقابلة ، ولهذا حسن العطف فى قوله ﴿ ثيبات وأبكارا ﴾. ومن العطف فى ذلك قول الشاعر :

الى الملكِ القَرمِ وابن الهمامِ وليثِ الكتيبة فى المُزْدَحَمْ

وقد تحسن مراعاة المناسبة فى عطف المفردات إذا لم يجر الأمر فيها على الحقيقة بل جرى على الخيال الشعرى ، ولكن هذا يرجع كما سيأتى إلى اعتبارات بديعية ، ولهذا عِيبَ على أبى نواس قوله :

وقــد حلفتُ يميـنـاً مبرورةً لا تكذبْ
بِرَبِّ زمزمَ والحو ضِ والصَّفا والمُحَصَّبْ

فإن ذكر الحوض مع زمزم والصفا والمحصب غير مناسب ، وإنما يذكر الحوض مع الصراط والميزان وما جرى مجراهما . ومن ذلك أيضا أنه اجتمع نُصَيْبٌ والكُمَيْتُ وذو الرُّمَّة فأنشد الكميت :

أمْ هل ظعائنُ بالعلياء رافعةٌ وإن تكامل فيها الدَّلُّ والشَّنَبُ

فعقد نُصَيْبٌ واحدة ، فقال له الكُمَيْتُ : ماذا تحصى ؟ فقال : خطأك فإنك تباعدتَ فى القول ، أين الدل من الشنب ؟ ألا قلت كما قال ذو الرُّمَّة :

لمياءُ فى شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفى اللثاتِ وفى أنيابها بَرَدُ

فالدل يذكر مع الغَنَج وما أشبهه ، والشنب يذكر مع اللَّعس وما أشبهه ، ولا يخفى أيضاً أن هذا كله لا يجرى على اعتبار الوصل والفصل بالإتيانِ بالواوِ وتركها ، بل يجرى على اعتبار الإتيان بألفاظ يناسب بعضها بعضا بقطع النظر عن كونها موصولة أو مفصولة .

---

(١) سورة التحريم : ٥

ابطال أتيانهما في غير الواو :

وأما أنهما لا يأتيان فى غير الواو من حروف العطف فلأن تلك الحروف تأتى لمعانيها المعروفة فى علم النحو ، ولا تفيد ما تفيده الواو هنا من معنى الوصل ، فمتى تحققت معانيها النحوية عطف بها ولو لم يوجد معها الجامع المعتبر هنا ، ولذلك يصح لك أن تقول « خرجت من المنزل فأمطرت السماء » ولا يصح لك أن تقول « خرجت من المنزل وأمطرت السماء » لأنه لا جامع بين إمطار السماء والخروج من المنزل .

والحقيقة أن الواو تفيد هنا معنى غير ما تفيده فى النحو ، فهى تفيد فى النحو التشريك فى الحكم كما فى قولك (قام زيد وعمرو) ، ولا بد من ذكرها أو تقديرها فيه وإلا حمل الكلام على الإضراب لا على العطف ، وأما هنا فلا حكم بين الجملتين اللتين تصل بينهما الواو حتى يمكن أن يقال إنها تفيد التشريك بينهما فيه ، فهى فى هذا أداة وصل لا غير ، وهذا المعنى فيها لا يفيده غيرها من حروف العطف .

الاختلاف في الخبر والانشاء اعتبار نحوي :

وكذلك الفصل للاختلاف فى الخبر والإنشاء حكم نحوى لا يصح أن يعدّ فى اعتبارات الفصل والوصل ، فهو لا يرجع إلى مقام يقتضيه حتى يصح أن يذكر فى هذا العلم ، وإنما يرجع إلى منع جمهور النحويين له ، وقد أجاز سيبويه عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر ، مثل أن تقول (هذا زيد ومن عمرو ؟) .

كمال الاتصال اعتبار نحوي ايضا :

ومثل هذا الفصل لما يسمونه كمال الاتصال ، وهو أن تكون الجملة الثانية تأكيداً للأولى أو بدلا منها أو عطف بيان لها ، فترك العطف فى هذا لا يرجع إلى مقام يقتضيه ، وإنما يرجع إلى امتناع العطف فى النحو بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه ، والبيان والمبين ، لأن العطف يقتضى التغاير بين المعطوفين والتأكيد عين المؤكد ، وكذلك عطف البيان والبدل ، ولا فرق فى هذا بين العطف فى الجمل والمفردات ، وكما أنه لا يصح أن يقال إن هناك فصلا فى تأكيد المفردات ونحوه ، لا يصح أن يقال إن هنا فصلا فى تأكيد الجمل ونحوه ، وأما ما يسمونه عطف تفسير مما ليس فيه مغايرة بين المعطوفين فليس من أسلوب البلغاء ،

وإنما يأتى فى أسلوب المؤلفين وأشباههم ، وقيل إن الواو فيه حرف تفسير لا عطف ،
ومن هذا قول عدى بن زيد :

وَقَدَّدَتِ الأديمَ لراهشَيْهِ ... وألفَى قولها كذباً ومَيْنا

وقول الآخر :

ألا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النأى والبُعْدُ

وهذا بخلاف قوله تعالى ﴿ أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ﴾(١) فقد ذهب الزمخشرى إلى أنه تأسيس لا تأكيد ، لأنه جعل الجملة الثانية أبلغ فى الإنذار من الأولى ، فالتغاير بين الجملتين ظاهر كما ترى .

مقامات الوصل :

وللوصل مقامان : أولهما دفع الإيهام ، كما روى أن هارون الرشيد سأل وزيره عن شىء ، فقال : لا وأيدك الله ، وقد قال الصاحب بن عباد : هذه الواو أحسن من الواوات فى خدود الملاح ، ووجه حسنها أنه بدونها يكون ظاهر الكلام أنه دعاء على المخاطب لا دعاء له ، ومن الممكن دفع هذا التوهم بالسكوت بعد لا ، ولكنه لا يغنى فى هذا غناءها ، ولا يكون لها حسنها ، والجملة الأولى فى هذا المثال خبرية والثانية إنشائية ، وقد تكون الجملتان فى ذلك خبريتين ، كما تقول لمن سألك : هل تصاحب زيداً ؟ (لا وتركت صحبته) ، وقيل إنه لا يصح الوصل بالواو فى هذا ويجب أن يقال (لا قد تركت صحبته) . وثانيهما أن يكون بين الجملتين جامع خاص غير اتفاقهما فى الغرض العام الذى يساق له الكلام ، بشرط ألا يمنع من الوصل مانع مما سيأتى فى مقامات الفصل ، وهذا الجامع يكون إما بوجود اتحاد بين الجملتين فى المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما ، وإما بوجود تماثل بينهما فى ذلك بالاتفاق فى وصف أخوة أو صداقة أو نحوهما ، وإما بوجود تضايف بينهما فى ذلك كالأبوة مع البنوة ، والعلو مع السفل وهكذا . وإما بوجود شبه تماثل بينهما فى ذلك كلونى بياض وصفرة ونحوهما ، وإما بوجود تضاد بينهما فى ذلك

---

(١) سورة القيامة : ٣٤ و ٣٥

أو شبه تضاد كالسواد والبياض والأرض والسماء ، وإما بوجود تقارن بينهما في الخيال لسبب من الأسباب ، ومن الوصل لاتحاد الجملتين في الإسناد قول حافظ ابراهيم :

قُمْ يا ابنَ مِصْرَ فأنت حُر واسْتَعِدْ
مَجْدَ الجُدُودِ ولا تَعُدْ لمِرَاحِ

وقول شوقي :

يا فتيةَ النّيل السعيد خُذُوا المدَى
واستأنفوا نَفَسَ الجهادِ مَدِيدا

وقول الآخر :

أخْطِئْ مع الدهر إذا ما خَطِئا   واجرِ مع الدهر كما يَجْرى

ومن الوصل للتماثل بالاتفاق في الاخوة قوله تعالى ﴿ ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا إن ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين ﴾(1) وقول الشاعر :

بَنُونا أبنائنا وبناتُنا   بنوهُنّ أبناءُ الرّجالِ الأباعدِ

ومن الوصل للتضايف قول الشاعر :

بادِرْ إلى الفرصة وانهض لما   تريد فيها فمتى لا تلبثُ

فإن المبادرة إلى الفرصة والنهوض إلى المراد متلازمان في التعقل ، وكذلك قوله تعالى ﴿ إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى ﴾(2)

ومن الوصل لشبه التماثل قول الصاحب بن عبّاد :

رق الزُجاجُ وراقتِ الخمرُ   فتشابها فتشاكل الأمرُ
فكأنما خمر ولا قدَحٌ   وكأنما قدحٌ ولا خمرُ

---

(1) يوسف : 81   (2) الأنفال : 42

ومن الوصل للتضاد قول الشاعر :

المرءُ يأمل أن يعيـ ـشَ ، وطولُ عيش قد يضرُّه
تفنى بشاشته ويبـ ـقى بعد حُلْوِ العيشِ مُرُّه

ومن الوصل للجامع الخيالي قول الأرجاني :

فبِتُّ من وصلك في لذَّة حتى جلا الصبحُ مُحيّاهُ
والنجمُ قد أطبق أجفانهُ والنومُ قد أطلق أسراه
والليلُ سيفُ الفجر في فَرْقِه يقتله والديك ينعاه

هذا ومما يزيد به الوصل حسناً في هذا كله اتفاق الجملتين في الاسمية والفعلية ، ولا يكون هذا إلا إذا كان المقصود من كلٍّ منهما الثبوت أو التجدد ، وإلا وجب اختلافهما في ذلك ، ومن اتفاقهما فيه قول الشاعر :

أسودٌ إذا ما أبدتِ الحربُ نابَها وفي سائر الدهر الغيوثُ المواطرُ

وقول الآخر :

أعطيتَ حتى تركتَ الريح حاسرة وجُدْتَ حتى كأنَّ الغيث لم يَجُدِ

ومثل هذا تناسبهما في الإطلاق والتقييد ، والتناسب في الإطلاق كثير ، ومن التناسب في التقييد قول الشاعر :

دنوتَ تواضعا وعلوتَ مجداً فشأناك انحدارٌ وارتفاعُ

وقول الآخر :

تنامُ عيني وعين الليل ساهرةٌ وتستحيل وصِبْغ الليل لم يَحُلِ

مناسبات خفية :

وقد تخفى المناسبة بين الجملتين الموصولتين كما في قوله تعالى ﴿ ويسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾(١)

(١) البقرة : ١٨٩

فأي ارتباط بين أحكام الأهلة وبين حكم إتيان البيوت من ظهورها ؟ والجواب على هذا من وجوه :

أحدها : أنه لما ذكر أنها مواقيت للحج وكان من عادتهم إذا أحرموا لم يدخلوا بيتا ولا خيمة ، بل إن كانوا من أهل المدر نقبوا من ظاهر بيوتهم ، وإن كانوا من أهل الوبر خرجوا من خلف الخيمة ، فلما ذكر أنها مواقيت للحج ناسب أن ينبههم إلى هذه البدعة في الإحرام به . وثانيها أنه عطف على محذوف كأنه قيل : فدعوا السؤال في أفعال الله التي لا تخلو من الحكمة والموعظة ، وانظروا في أمر تفعلونه ولا حكمة فيه . وثالثها أن يكون وارداً على جهة التمثيل لما هم عليه من قلب الأسئلة والتعنت فيها ، كأنه قيل : مثلكم في هذا السؤال كمثل من ترك باب الدار ودخل من ظهرها .

ومن هذا ما يسمونه عطف القصة على القصة ، أو عطف مضمون كلام على مضمون كلام قبله، فتعتبر فيه المناسبة بين القصتين وإن اختلفا في الخبرية والإنشائية ونحوهما ، كما في قوله تعالى ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين، وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابهاً ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون ﴾(1) فقد قال الزمخشري في قوله « وبشر »: فإن قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه ؟ قلتُ : المراد ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول « زيد يُعاقَبُ بالقيد والإرهاق وبَشِّرْ عمراً بالعفو والإطلاق » . ثم جوّز أن يكون معطوفاً على قوله « فاتقوا » ، كما تقول : « يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم » وجوّز الخطيب أن يكون معطوفاً على محذوف تقديره : فأنذرهم بذلك وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ...

---

(1) البقرة : ٢٤

ومن عطف مضمون كلام على آخر قوله تعالى : ﴿ وما كنت بجانب الغربى إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ، ولكنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويا فى أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا مرسلين ﴾(١) فالمعطوف هنا مجموع قوله : « وما كنت ثاويا » إلى قوله « ولكنا كنا مرسلين » وهو معطوف على قوله : « وما كنت بجانب الغربى » إلى قوله « العمر » . ولا يصح عطف قوله « وما كنت ثاويا » على قوله « فتطاول عليهم العمر » ، لأن هذا يقتضى دخوله فى معنى لكن ، فيصير المعنى : ولكنك ما كنت ثاويا ، وهو باطل ، وكذلك لا يصح عطفه على قوله « وما كنت من الشاهدين » ، لأنه يجب حينئذ أن ينوى به التقديم على الاستدراك الأول ، ويكون نظم الآية كما تقول « ما جاءنى زيد وما خرج بكر لكن عمرو حاضر ولكن أخاك خارج » ، وهو باطل أيضا ، لأن « لكن » لا يصح أن تزال عن موضعها ، وسبيلها فى هذا سبيل « إلا » .

مقامات الفصل :

وللفصل ثلاثة مقامات :

أولها ألا يكون بين الجملتين جامع مما سبق ، مثل قول أبى العتاهية :

الفقرُ فيما جاوز الكفافا ... مَن اتَّقى اللهَ رجا وخافا

فالجملتان هنا متفقتان فى الغرض العام الذى جمع بينهما فى الكلام ، وهو مما يجب مراعاته فى الكلام حتى فى مقام الفصل ، ولكنهما لم يوجد فيهما ارتباط بين المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما على ما سبق ، ففصل بينها لهذا مع اتفاقهما فى أن كلا منهما حكمة من الحكم المسرودة فى هذه المزدوجة ، ومنها فى ذلك أيضا :

يغنيكَ عنْ كلِّ قبيحٍ تركه ... يَرْتَهِنُ الرأيَ الأصيلَ شكّهُ

وقد يوجد الجامع بين الجملتين ولكن يفصل بينهما لاختلاف سياق الكلام ، كقوله تعالى ﴿ ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ،

(١) القصص : ٤٤

إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾(١) فلم يعطف قصة الكافرين على قصة المؤمنين مع وجود الجامع وهو التضاد، لأن هذا الكلام مسوق لبيان حال الكتاب قصداً، وذكر حال المؤمنين ليس مقصودا على سبيل الأصالة

ثانيها أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الأولى، فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، ولكنه لا يصار إلى تنزيل السؤال المفهوم من الكلام السابق إلا لاعتبارات لطيفة، منها إغناء السامع عن أن يسأل، ومنها القصد إلى الإيجاز ونحو هذا، وتسمى الجملة الثانية في هذا الضرب من الفصل استئنافا، وقد يسمى الفصل نفسه بهذا أيضاً، والسؤال الذى تتضمنه الجملة الأولى إما أن يكون عن سبب عام كما في قول الشاعر:

قال لى كيفَ أنتَ؟ قلتُ عليلٌ   سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل

كأنه قيل: ما بالك عليلا أو ما سبب علتك؟ ومثله قول أبي العلاء:

وقد غرِضْتُ منَ الدنيا فهل زَمَنى   مُعْطٍ حياتى لِغِرٍ بعْدُ ما غَرِضا

جرَّبتُ دهرى وأهليه فما تركتْ   لىَ التجاربُ فى ودِّ امرىءٍ غرضا (٢)

كأنه قيل: ما بالك غرضت؟ أوما سبب ضجرك؟

وإما عن سبب خاص مثل قوله تعالى: ﴿ وما أبرىء نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى إن ربى غفور رحيم ﴾(٣) كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل نعم إنها أمارة بالسوء، وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كما سبق في الكلام على التأكيد.

وإما عن غيرهما كما في قوله تعالى ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ ﴾(٤) كأنه قيل فماذا قال إبراهيم في رد سلامهم؟ . ومنْ هذا قول الشاعر:

زعم العواذلُ أننى فى غمْرةٍ   صدقوا ولكن غمرتى لاتنجلى

---

(١) سورة البقرة من الآية ١ إلى ٦ .

(٢) غرضت: ضجرت، وكذلك غرض في آخر البيت الأول، وبعد: متعلق به مقدم عليه .

(٣) يوسف: ٥٣   (٤) هود: ٦٩

كأنه قيل : فهل صدقوا فى هذا أم كذبوا ؟

وقد يحذف صدر الاستئناف كما فى قوله تعالى ﴿ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، يسبَّح له فيها بالغدو والآصال ، رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﴾(1) على قراءة « يُسبَّحُ » بالبناء المفعول ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : يسبحه رجال .

وقد يحذف الاستئناف كله ويقوم ما يدل عليه مقامه ، كما فى قول مُسَاوِر ابن هند :

زعمتم أنَّ إخوتكم قريشٌ لهم إلف وليس لكم إلاف

كأنه قيل: فهل صدقوا فى هذا أم كذبوا ؟ فقيل: كذبوا لأن لقريش إلفا وليس لهؤلاء الزاعمين إلف مثلهم .

ثالثها : دفع الإيهام كما فى قول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها بَدَلاً ، أراها فى الضلال تهيمُ

فلم يعطف قوله « أراها » على قوله « تظن » لئلا يتوهم أنه معطوف على قوله أبغى فيكون من مظنونها مع أنه ليس منه ، ومن هذا قوله تعالى ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون ، الله يستهزىء بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون ﴾(2) فلم يعطف قوله « الله يستهزىء بهم » على جملة الشرط وجوابه لئلا يتوهم عطفه على جملة « قالوا » أو جملة « إنا معكم » وكلاهما لا يصح .

٢ ـــ فروق الحال

فروقُ الحالِ من علم المعانى :

الحال إذا كانت جملة فإنها تارة تكون مقترنة بواو الحال ، وتارة لا تكون مقترنة بها ، واقترانها بهذه الواو وعدم اقترانها بها يجريان وراء اعتبارات دقيقة

(1) النور : ٣٨ (2) البقرة : ١٤

لا تقل فى أهميتها عن الاعتبارات التى ذكرناها فى اقتران الجملة بواو الوصل وعدم اقترانها بها ، ولكن القوم غفلوا عنها عن هذه الاعتبارات ، وسلكوا فى الكلام على فروق الحال مسلكا نحويا يراد به بيان مواضع جواز الربط بهذه الواو ومواضع امتناعه بها ، فظن بعض الناس أن الكلام فى فروق الحال لا يصح أن يذكر فى هذا العلم ، لأن مثل هذا ليس من مسائله وإنما هو من مسائل النحو .

مقامات الربط بالواو والضمير :

والأصل فى الحال أن تكون بغير واو لأنها فى الحقيقة وصف لصاحبها ، فلا تدخل عليها الواو كما لا تدخل على النعت ، ولكن هذا الأصل خولف فيها إذا كانت جملة ، فإنها تارة تربط بالضمير وحده ، وتارة تربط بالواو وحدها ، وتارة تربط بهما معاً ، وكل جملة وقعت حالاً ولم تجىء بالواو فهذا كما قال عبد القاهر لا يكون إلا إذا قصد إلى الفعل الواقع فى صدرها فضم إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، نحو قولك « جاء زيد يسرع » فهو بمنزلة قولك « جاء زيد مسرعا » .

وكل جملة وقعت حالا ثم اقتضت الواو فإنها لا تكون إلا حيث يقصد بها استئناف خبر آخر لا يقصد ضمه إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، وهذا إنما يكون عند قصد الاهتمام بهذه الحال أو إزالة شك أو إنكار فيها ، أو نحو هذا مما يقتضى الاهتمام بها وعدم ضمها فى إثبات واحد مع ما قبلها ، وهذا كما تقول : « جاء زيد وهو يسرع » فإنه يفيد من الاهتمام بإثبات هذه الحال له ما لا يفيده قولك « جاءنى زيد يسرع أو مسرعا » فلكل من هذا مقامه مما ذكرنا .

الجمل الصالحة للربط بالضمير :

وليست كل جملة بحيث تصلح للربط بالواو ، بل بعضها يصلح للربط بها ، وبعضها يتعين ربطه بالضمير ، فلا يؤتى به فى مقام الربط بالواو ، والذى يصلح من الجمل للربط بالواو هو أولا : الجملة الاسمية ، وهى لا تكون مربوطة إلا بالواو لظهور قصد الاستئناف فيها ، خصوصا إذا كان المبتدأ فيها ضمير صاحب الحال ، نحو قولك « جاءنى زيد وهو يسرع » ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ﴾(١) وقول امرىء القيس :

---

(١) البقرة : ٢٢

أيقتلني والمشرفيُّ مضاجعي ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوالِ

فإذا جاءت الجملة الاسمية بغير واو فإنما يكون هذا لتأولها بالمفرد، نحو قولهم «كلّمته فوهُ إلى فيّ» أي مشافها، وقول بشار:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتُها خرجت مع البازي عليّ سواد

فإنه على تقدير كائنا عليّ سواد، فيكون «سواد» مرتفعاً بالظرف لا مبتدأ، ولا يكون إذن من الجملة الاسمية، وكذلك ما أشبهه من قول أبي الصلت الثقفيّ في مدح سيف بن ذي يزن:

فاشربْ هنيئاً عليك التاج مرتفقاً في رأس غُمْدان داراً منك محلالا(1)

وقد يحسن مجيء الجملة الاسمية بغير واو لدخول حرف على المبتدأ، كما في قول الفرزدق:

فقلتُ عسى أنْ تبصريني كأنما بنيّ حواليّ الأسودُ الحواردُ

وكذلك إذا وقعت عقب حال مفردة كما في قول ابن الرومي:

والله يبقيك لنا سالماً بُرْداك تبجيلٌ وتعظيمُ

وثانيا: الجملة الفعلية إذا كان فعلها ماضياً، ولا تدخل عليها الواو إلا إذا كانت معها قد ظاهرة أو مقدرة كما في قوله تعالى ﴿قال رب أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر قال كذلك الله يفعل ما يشاء﴾(2) وقول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نضّتْ لنوم ثيابها لدى السِّتْر إلا لبسة المتفضِّلِ(3)

وقد تجيء هذه الجملة بغير الواو كما في قول أبي صخر الهذليّ:

وإني لتعروني لذكراك هزّةٌ كما انتفض العصفورُ بلّلهُ القطرُ

وقول حُندُجِ بن حندج المرّيّ:

متى أرى الصبح قد لاحتْ مخايلُه والليل قد مُزّقتْ عنه السرابيلُ

وثالثا: الجملة الفعلية إذا كان فعلها مضارعاً منفياً كما في قول مسكين الدارميّ

(1) محلالا: كثير حلولها لكرم صاحبها (2) آل عمران: 40

(3) هو الذي يبقى في ثوب واحد لنوم ونحوه.

أكسبته الورقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدعى لأبِ

وقول كعب بن زهير :

لا تأخذنّي بأقوال الوشاةِ ولم أذنب وإن كثرت فيّ الأقاويلُ

وقد تجيء هذه الجملة أيضا بغير الواو كما في قول زهير بن أبي سُلمى :

كأنّ فُتاتَ العِهنِ في كل منزلٍ نزلن به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّمِ(١)

الجمل الصالحة للربط بالضمير :

والجمل التي تصلح للربط بالضمير هي الجمل الفعلية إذا كان فعلها مضارعا مثبتا ، وهذه الجمل لا يصح ربطها بالواو ، بل يجب ربطها بالضمير ، وشأنها في هذا شأن الحال المفردة ، ولهذا لا تقع إلا في مقامها كما سبق ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وسيجنبها الأتقى ، الذي يؤتي ماله يتزكى ﴾(٢) وقول أبي داود الإيادي :

ولقد أغتدي يُدافعُ ركني أحوذيٌ ذو مَيعةٍ إضريجُ(٣)

فإذا جاءت بالواو كقول عبد الله بن همّام السلوليّ :

فلمّا خشيتُ أظافيرَهم نجوتُ وأرهنُهم مالكا

فيجب تأويلها على حذف مبتدإ ، ويكون التقدير : وأنا أرهنهم ، فتكون جملة اسمية لا فعلية ، وقيل إن الواو في البيت للعطف وليست للحال ، وتقدير الكلام على هذا : نجوت ورهنت ، وإنما قيل « أرهنهم » بلفظ المضارع لحكاية الحال الماضية .

٣ — المساواة والإيجاز والإطناب

الخلاف في تفضيل الإيجاز على الإطناب :

وهذا الباب أيضا من أهم أبواب هذا العلم ، حتى نقل عن بعضهم أنه قال :

(١) العهن : الصوف المصبوغ ، وفتاته : ما تقطع منه ، والفنا : عنب الثعلب .

(٢) سورة الليل : ١٧ .

(٣) الأحوذي : السريع الحاذق ، والميعة : أول الجري وأنشطه ، والإضريج : السريع العدو .

البلاغة هي الإيجاز والإطناب . وقد اختلف في الإيجاز والإطناب أيهما أفضل من الآخر؟ فقال أصحاب الإيجاز: الإعجاز قصور البلاغة على الحقيقة ، وما تجاوز مقدار الحاجة ، فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل ، وهما من أعظم أدواء الكلام ، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة » . وفي تفضيل الإيجاز يقول جعفر بن يحيي لكتابه : « إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا »

وقال أصحاب الإطناب : المنطق إنما هو البيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يكون إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده إحاطة بالمعاني ، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالإطناب .

والقول القصد في ذلك أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام ، ولكل منهما موضع فيه ، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في موضعه ، وسيأتي بيان موضع كل منهما .

تعريف المساواة :

المساواة هي أن يكون اللفظ بقدر أصل المراد لا ناقصا عنه ولا زائدا عليه ، أو هي تأدية المقصود بما لا يزيد عن الكلام العرفي ولا ينقص عنه ، وهو كلام أوساط الناس في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند معاملاتهم ومخاطباتهم في سائر شؤونهم ، وهؤلاء الأوساط هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى حالة الفهاهة ، وهم يعبرون عن مقصودهم بكلام صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال في بلاغة الكلام .

تعريف الايجاز :

والإيجاز هو التعبير عن المقصود بلفظ أقل منه بحيث لا يقصر عن تأديته ، ولا يخل ببيانه ، وإلا كان إخلالا لا إيجازا كقول عُرْوَةَ بن الْوَرْد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الْوَغى كان أعذرا

فإنه أراد إذ يقتلون نفوسهم في السلم ، ولكن لفظه يقصر عن تأديته لأنه لا دليل فيه عليه ، إلا أن يقال إن الدليل فيه قوله « عند الوغى » ، وكقول الحرث بن حِلِّزَةَ :

عيشي بجدٍّ لا يضرْ ... ك النُّوكُ ما لاقيتِ جَدَّا

والعيشُ خيرٌ في ظلا ... لِ النُّوكِ ممن عاش كدَّا

فإنه أراد: والعيش الناعم في ظلال النوك خير ممن عاش كدا في ظلال العقل، وقد يقال أيضا إن سياق الكلام يدل على هذا الحذف فلا يكون فيه تعقيد أيضا.

وكقول المخبّل في الزِّبرقان بن بدر:

وأبوكَ بدرٌ كان ينتهسُ(١) الحصى ... وأبي الجوادُ ربيعةُ بن قتالِ

فقال له الزبرقان: لا بأس شيخان اشتركا في صفة، وكقول الآخر:

لا يرمضون إذا حرّت مشافرُهم ... ولا يرى مثلهم في الطعن ميّالا

ويفشلون إذا نادى ربيئُهم ... ألا اركبُنَّ فقد آنستُ أبطالا(٢)

أراد: ولا يفشلون، فتركه، فصار المعنى كأنه ذم.

تعريف الإطناب:

والإطناب التعبير عن المقصود بلفظ زائد عليه لفائدة تقصد منه، فإذا زاد عليه لغير فائدة كان تطويلا أو حشوا، والتطويل هو ما لا يتعين فيه الزائد في الكلام كقول عديّ بن زيد:

وقدَّدتِ الأديمَ لراهشيهِ ... وألفى قولها كذباً ومَيْنا

وقد روى كذباً مبينا فلا يكون فيه تطويل، وكقول الحطيئة:

ألا حبّذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهند أتى من دونها النأيُ والبعدُ

وقد سبق أنّ مثل هذا يحمل على عطف التفسير، ولكن عطف التفسير ليس من أساليب البلغاء، ثم سيأتي أن مثل هذا يغتفر لضرورة القافية.

والحشو هو الذي يتعين فيه الزائد في الكلام، وقد يكون بحيث يفسد المعنى فيكون أمره أقبح، كقول أبي الطيب:

---

(١) النهس: أخذ اللحم بمقدم الأسنان.

(٢) الرمض: شدة الحر، والربيء: القائم في حراسة القوم.

ولا فضلَ للشجاعة والنَّدَى وصَبْرِ الفتى لولا لقاءُ شَعُوبِ

فإن لفظ «الندى» حشو يفسد المعنى، لأنَّ المراد أنه لا فضل فى الدنيا للشجاعة والندى والصبر لولا الموت، وهذا صحيح فى الشجاعة والصبر دون الندى، لأن الشجاع والصابر إذا علما أنهما مخلدان لم يخشيا الهلاك ودوام المكروه، فلا يكون للشجاعة والصبر فيهما فضل، أما الباذل فإن تقدير الموت هو الذى يهون عليه البذل لا تقدير الخلود، فيكون فضل الندى مع تقدير الخلود أظهر، وإنما كان تقدير الموت هو الذى يهوّن البذل، لأن الباذل يعلم أنه لا يبقى لماله، فيهون عليه بذله قبل أن يتركه ليتمتع به غيره دونه، وعلى هذا قول طَرَفَة:

فإن كنتَ لا تستطيعُ دفعَ مَنيتّى فَذَرْنى أُبادِرْها بما ملكتْ يَدى

ومن الحشو الذى لا يفسد المعنى قول أبى العيال الهُذَلِيِّ:

ذكرتُ أخى فعاوَدَنى صُداعُ الرأس والوَصَبُ

فذكر الرأس حشو لأن الصداع لا يستعمل إلا فيه، وكذا قول زهير:

وأعلم علمَ اليومِ والأمسِ قبله ولكنَّنى عن علم ما فى غدٍ عَمِى

فإن قوله قبله حشو أيضا.

وكذلك يجرى الأمر فى ألفاظ اعتاد الناس وصل الكلام بها، وهذا نحو قولهم «لعمرى، ولعمرك، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وبات، ويا صاحبى، ويا خليلى، وما يجرى هذا المجرى». وأكثر ما ترد هذه الألفاظ فى الأشعار ليتم بها الوزن كقول أبى تمام:

أقَرَّا لعمرى لحكم السيوف وكانتْ أحقَّ بفصل القضاءِ

فهى حشو لا فائدة فيه إلا إصلاح الوزن، لأن القسم إنما يرد لتأكيد المعنى المشكوك فيه أو نحوه، وما هنا ليس مما يشك فيه، إذ لا شك فى أن السيوف حاكمة، وأن كل واحد يقر بحكمها، ويذعن لطاعتها، وكذلك قول البُحتُرى:

ما أحسنَ الأيّامَ إلاّ أنّها يا صاحبَىَّ إذا مضتْ لا ترجعُ

ولكن أمر هذه الألفاظ يغتفر فى الشعر، لأنّنا لو عبناها على الشعراء لضيقنا

عليهم ، والوزن يحوج فى بعض الأحوال إليها ، وقد ترد فى الشعر لفائدة وهو الأحسن ، كما فى قول البُحتُرىّ :

قومٌ أهانوا الوَفْر حتى أصبحوا أولَى الأنام بكلِّ عِرْض وافِرِ

لأن « أصبحوا » فيه بمعنى صاروا ، لا بمعنى دخلوا فى الصباح .

مقـام المسـاواة :

ومقام المساواة فى البلاغة هو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ، ولا يخفى أن مثل هذا قد سبق أنه لا قيمة له فى البلاغة ، وقد ذهب السكاكى إلى أنها لا تحمد من البلغاء ولا تذم ، لأنها عنده هى الكلام العرفى الذى يجرى بين أوساط الناس ، وكلامهم عنده لا يحمد منهم ولا يذم ، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا مثله ، لعدم اشتماله على نكتة يعتدّ بها ، ولا يقدح فى هذا وقوعها فى القرآن الكريم ، لأنها إذا وقعت فيه فإنها تقع فى بعض آية فقط ، ومع هذا فإن وجوه البلاغة لا تنحصر فى الإيجاز والإطناب ، فلا يلزم من فقد مزيتهما فى كلام ألاّ تكون فيه مزايا أخرى غيرهما .

مواضـع المسـاواة :

وأغلب ما تكون المساواة فى كلام أوساط الناس ومن إليهم من البلغاء الذين يقرب أسلوبهم من أسلوبهم ، وهى نادرة الوقوع فى كلام غيرهم من فحول البلغاء ، لاسيما الشعر ، لبناء أمره على الإيجاز ، ومن المساواة فى الشعر قول بشار :

رَبابَةُ ربَّةُ البيت تصبُّ الخلَّ فى الزيتِ
لهـا عشر دجاجاتٍ وديكٌ حسنُ الصَّوت

وكذلك ما أنشده عبد الكريم فى اعتدال الوزن :

إنما الذّلفاءُ همِّى فليلمنى من يلومُ
أحسن الناس جميعاً حين تمشى وتقوم
أصِلُ الحبلَ لترضى وهىَ للحبل صَروم

ومما جاء منها فى الشعر البليغ قول زهير :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

ولا يقدح في عدّه من المساواة حذف جواب الشرط فيه ، لأن اعتبار الحذف في هذا وفي الاستثناء المفرغ ونحوهما لرعاية الإعراب ، ولا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد ، حتى أنه لو صرح به يكون حشواً في الكلام .

ومن المساواة في النثر البليغ قوله تعالى ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾(١) وقول النبي ﷺ « لا تزال أمتي بخير ما لم تر الأمانة مغنما والزكاة مغرما » .

مواضع الايجاز والاطناب ومقاماتهما :

وللإيجاز مواضع يطلب فيها على العموم ، ومقامات خاصة تقتضيه في تلك المواضع ، وكذلك الإطناب له مواضع ومقامات ، والكلام ينقسم بينهما إلى قسمين : قسم يطلب فيه الإيجاز كالأشعار والمكاتبات ، وقسم يطلب فيه الإطناب كالخطب والمنشورات وكتب الفتوح التي تقرأ في ملأ من عوام الناس ؛ فإن الكلام إذا طال في مثل هذا أثر فيهم وأفهمهم ، وعلى هذا جرى القرآن الكريم فيما يخاطب به العرب وغيرهم ، فإذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي ، وإذا خاطب بني إسرائيل وغيرهم أو حكى عنهم جعل الكلام مبسوطا ، فما خاطب به أهل مكة ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب ﴾ (*) وقوله تعالى ﴿ إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾(٢) وفي أشباه لهذا كثيرة ، وقلما تجد قصة لبني إسرائيل في القرآن إلا مطولة مشروحة ومكررة في مواضع معادة ، لأنهم لم يكونوا في العربية بحيث يلحقون الخاص من أبنائها ، وإن كان بعضهم قد تعرّب بيثرب وغيرها .

ويؤخذ من هذا أن الإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة (٣) وقد ذهب ابن الأثير إلى أن فهم العامة ليس شرطاً معتبراً في اختيار الكلام ، والذي يجب توخيه فيه عنده أن يسلك المذهب القويم في تركيب الألفاظ على المعاني

---

(١) الكوثر : ١
(٢) المؤمنون : ٩١
(*) الحج : ٧٣
(٣) المثل السائر ١٩٢

بحيث لا يزيد كل منهما عن الآخر مع الإيضاح والإبانة . وليس على مستعمل هذا أن يفهم بلاغة كلامه ؛ فإن نور الشمس إذا لم يره الأعمى لا يكون هذا نقصاً فيه ، انما النقص في بصر الأعمى إذ لم يستطع النظر اليه :

على نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقرُ

والذي أراه في هذا أنه تحت ظاهر ، وأن أوساط الناس لا يصح إسقاطهم عن الاعتبار إلى هذا الحد في أمة رشيدة .

وللإيجاز بعد هـــذا مقامات تقتضيه في مواضعه فتزيد أمره توكيداً عند وجودها فيها ، وهي مقامات الحذف السابقة في بابه . وللإطناب مقامات أيضا تقتضيه في مواضعه فتزيد أمره توكيدا ، وهي مقامات الذكر السابقة أيضا .

أنواع الايجــاز :

والإيجاز نوعان : إيجاز القصر وإيجاز الحذف ، وإيجاز القصر يكون بكثرة المعاني مع قصر الألفاظ من غير حذف فيها ، وهذا يأتي من أن اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة ، بل تتنوع دلالته إلى دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام ودلالة على مستتبعات التراكيب من المعاني الثانوية التي يبحث عنها في هذا العلم ، وهو يدل بالتضمن وما بعده على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

إيجاز القصر :

ومن إيجاز القصر قوله تعالى ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾(١) فإنه ليس في القرآن الكريم آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية. وقوله تعالى ﴿ ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون ﴾(٢) فإن قوله ﴿ في القصاص حياة ﴾ إذا قيس إلى ما كان عندهم أوجز كلام في معناه ، وهو قولهم « القتل أنفى للقتل » وجد فيه فضل كثير عليه ، لأن عدة حروفه أقل ، وليس فيه تكرار لفظ ، وقد صرح فيه بالمطلوب وهو الحياة مع تنكيره الدال على تعظيمه فيكون أزجر عن القتل بغير حق ، وكذلك جمع فيه بين الحياة والقصاص

---

(١) الأعراف : ١٩٩ (٢) البقرة : ١٧٩

وبعوض الحياة فيكون فيه مطابقة بينهما، وهي من المحسنات البديعية. ومنه أيضا قول الشريف الرضي :

تعالوا إلى مستعجل الرسل راسمينا ... أيدي الغلمان إلى ذارب تندفق

فإنه لما أراد أن يصفهم بالشجاعة أثناء وصفهم بالكرم عبر عن هذا بقوله « أيدي الغلمان » : وقول شوقي :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وقول حافظ :

الأم مدرسة إذا أعددتها ... أعددت شعبا طيب الأعراق

هذا وقد يدق الفرق بين إيجاز القصر والمساواة بخلاف إيجاز الحذف ، لأن الحذف فيه فرق ظاهر بينهما :

إيجاز الحذف :

وإيجاز الحذف قد يكون بحذف حرف كقوله تعالى ﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين ﴾(1) أي لا تفتأ تذكره .

وقول أبي محجن الثقفي :

رأيت الخمر صالحة وفيها ... مناقب تهلك الرجل الحليما

فلا والله أشربها حياتي ... ولا أشفي بها أبدا سقيما

يريد لا أشربها فحذف لا ، لأنه دل عليها القسم المحذوف ، بخلاف حذفها في البيتين السابقين في الإيجاز بالحذف ، ومنه أيضا قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ﴾(2) أي من قومه ، وقوله تعالى ﴿ رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا ﴾(3) أي يا رب بحذف حرف النداء .

وقد يكون بإضمار غير مذكور للعلم به أو دلالة غيره عليه كقوله تعالى ﴿ فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب ﴾(4) أي الشمس ،

---

(1) يوسف : ٨٥ (2) الأعراف : ١٤٣

(3) مريم : ٤ (4) سورة ص : ٣٢

وقول حاتم :

أماويَّ ما يُغني الثراءُ عن الفتى
إذا حشرجتْ يوماً وضاقَ بها الصدرُ

يعني النفس ، ولم يجرِ لها ذكر .

وقد يكون بحذف مفرد كما سبق في حذف أحد طرفي الجملة أو متعلقاتها ، مثل قوله تعالى ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون ﴾(١) أي أهل القرية ، وقول البحتري في وصف إيوان كسرى :

فإذا ما رأيتَ صورةَ أنطا كيّة ارتعتَ بين روم وفرس
والمنايا مواثل وأنوشر وان يزجي الصفوفَ تحت الدرفس(٢)
في اخضرار من اللباس على أصـ فرَ يختالُ في صبيغة ورس

أي فرس أصفر ، وكقوله أيضاً :

كلُّ عذرٍ من كل ذنبٍ ولكنْ أعوزَ العذرُ من بياض العذار

أي كلُّ عذر من كل ذنب مقبول أو مسموع ، أو ما جرى هذا المجرى .
وكقول أبي تمام :

لوْ يعلم الكُفْرُ كم من أعصُرٍ كمنتْ له العواقبُ بين السُّمْرِ والقُضُبِ

فإن جواب « لو » محذوف تقديره : لأخذ أهبة الحذار أو نحو هذا .

وقد يكون بحذف جملة كقوله تعالى : ﴿ ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ﴾(٣) أي فعل ما فعل ليحق الحق ، وقول أبي الطيب :

أتى الزمانَ بنوهُ في شبيبته فسرّهم وأتيناهُ على الهرمِ

أي فساءنا .

وقد يكون بأكثر من جملة ، وهو أبلغ الحذف وأحسنه ، كقوله تعالى ﴿ فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا ﴾(٤) أي فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما ، فدمرناهم تدميرا ، وقول الشنفرى :

---

(١) يوسف : ٨٢ (٢) الدرفس : العلم الكبير .
(٣) الأنفال : ٨ (٤) الإسراء : ١٦

لا تدفنوني إنّ دفني محرّمٌ عليكم ولكن خامري أمّ عامر

أي ولكن دعوني للضبع التي يقال لها إذا أريد صيدها بعد سد جحرها عليها : خامري أم عامر ، أبشري بجراد عظالي ، وكمر رجال قتلى (١) ، فتذل للصيد ، وتخضع لصائدها .

قرينة الحذف :

ولا بد في الحذف من قرينة تدل عليه كما سبق في باب الذكر والحذف ، وأدلة الحذف كثيرة منها دلالة العقل ، كقوله تعالى : ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾(٢) أي وجاء أمره ، ومنها دلالة العادة كقوله تعالى ﴿ وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا قالوا لو نعلم قتالا لاتبعناكم ﴾ الآية(٣) أي لو نعلم مكان قتال ؛ لأنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ، وإنما يريدون أنهم يقاتلون في مكان لا يصلح للقتال ، وكانوا قد أشاروا في هـــذه الغزوة بعدم الخروج من المدينة .

ومنها دلالة الحال كقولك لمن أعرس : « بالرّفاء والبنين » أي أعرست .

أنواع الاطنـــاب :

وللإطناب أنواع منها :

الإيضاح بعد الإبهام : ونكتته قصد تشويق السامع إلى الشيء لتمكينه في نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري ﴾(٤) فإن قوله « اشرح لي ويسر لي » يفيد طلب شرح وتيسير لشيء ما ، و « صدري وأمري » يفيد تفسيره ، والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي المكاره والشدائد . وكقول ابن المعتز :

---

(١) خامري : استتري ، وعظالي : يركب بعضها بعضاً ، والكمر : واحدها كمرة وهي رأس الذكر . وهم يزعمون أن الضبع إذا وجدت قتيلا ألقته على قفاه ثم ركبته . وهذا المثل « خامري أم عامر » يضرب للذي يرتاع من كل شيء جبنا .

(٢) الفجر : ٢٢ . (٣) آل عمران : ١٦٧ . (٤) طه : ٢٥ .

سقتني في ليلٍ شبيهٍ بشعرها ... شبيهةِ خدّيها بغير رقيبِ

فما زلتُ في ليلين شعرٍ وظلمةٍ ... وشمسين من خمرٍ ووجهِ حبيبِ

وقول البحتري :

لمّا مشين بذي الأراكِ تشابهتْ ... أعطافُ قضبانٍ به وقدودِ

في حلّتيْ حبرٍ وروضٍ فالتقى ... وشيانِ وشيُ ربى ووشيُ برودِ

وسفرن فامتلأت عيونٌ راقها ... وردانِ وردُ جنى وورد خدودِ

وقد سمّى بعضهم تفسير المثنى والجمع على نحو ما في شعر ابن المعتز والبحتري وغيرهما باسم التوشيع ، والأولى إدخاله في الإيضاح بعد الإبهام تقليلا لهذه الأنواع . ومما يدخل في هذا النوع أيضا باب نعم وبئس على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف ، بخلاف من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبرا ؛ وكذلك باب ضمير الشأن والقصة وكل ما يجري هذا المجرى.

ذكر الخاص مع العام :

ومنها ذكر الخاص مع العام : ونكتته التنبيه على فضل الخاص والاهتمام بأمره لداعٍ يقتضيه ، كقوله تعالى { من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين }(١) وقوله { رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين إلا تبارا }(٢) .

وقول بعض شعراء الحماسة :

وإنّ الذي بيني وبين بني أبي ... وبين بني عمّي لمختلفٌ جدًّا

إذا أكلوا لحمي وفرتُ لحومهم ... وإنْ هدموا مجدي بنيتُ لهم مجدا

وإن ضيّعوا غيبي حفظتُ غيوبهم ... وإنْ هم هووا غيّي هويتُ لهم رشدا(٣)

---

(١) البقرة : ٩٨ (٢) نوح : ٢٨

(٣) هذا هو محل الشاهد ؛ لأن أكل اللحم يؤول للإنسان في تضييع غيبه وليس كل تضييع لغيبه أكلا للحمه .

التكرير :

ومنها التكرير ، ونكتته التأكيد ، كقوله تعالى ﴿ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ﴾(١) وقوله ﴿ وقال الذي آمن ياقوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد ، يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار ﴾(٢) ومنه أيضا تكرير قوله تعالى ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾(٣) في سورة الرحمن ، وكذلك ما ورد من نحوه في سور أخرى من القرآن . وقد ورد مثل هذا كثيرا في الشعر كقول المهلهل :

على أنْ ليس عدلاً من كليبٍ ... إذا ما ضيم جارُ المستجير

على أن ليس عدلا من كليب ... إذا ضاقتْ رحيباتُ الصدور

على أنْ ليس عدلاً من كليب ... إذا برزتْ مُخبأةُ الخدور

ومما يلحق بالتكرير أنه إذا طال الفصل من الكلام وكان أوله يفتقر إلى تمام لا يفهم إلا به ، فالأولى في باب البلاغة أن يعاد لفظ الأول مرة ثانية ليكون مقارنا لتمام الفصل ، لا سيما في إن وأخواتها إذا طال الفصل بين اسمها وخبرها ، كما في قول بعض شعراء الحماسة :

أسمعنا وقيناً الاشتياقاً وغربة ... ونأي حبيب إنّ ذا لعظيمُ

وإنّ امرءاً دامتْ مواثيق عهده ... على مثل هـــذا إنه لكريم

التكرير المعيب :

فإذا لم يكن التكرير مفيداً لنكتة كان قبيحاً ، مثل قول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثا ... ويوما له يومُ الترحل خامس

ومراده بهذا أنهم أقاموا بها أربعة أيام ، وهو من العي الفاحش .

وكذلك قول أبي تمام :

قسم الزمانُ رُبوعها بين الصبا ... وقبولهـــا ودبورها أثلاثا

---

(١) التكاثر : ٣ و ٤ (٢) غافر : ٣٨ (٣) الرحمن : ٢٣

فإن الصبا هي القبول ، ولا معنى لعطفها عليها ، وهذا من التكرير في المعنى دون اللفظ ، وهو يعاب في النثر مطلقا ، وأما في الشعر فقد قيل باغتفاره في أعجاز الأبيات دون صدورها ، لأن الأعجاز مكان القافية والشاعر مضطر إليها ، فيحل له ما حرم على غيره ، وكقول امرىء القيس :

وهل يَنعمنْ إلا سعيدٌ مخلدٌ   قليلُ الهموم لا يبيت بأوجالِ

وقولُ الحُطيئة :

قالتْ أمامة لا تجزعْ فقلت لها   إنّ العزاء وإنّ الصبر قد غُلبا

هلا التمستِ لنا إن كنتِ صادقةً   مالاً نعيش به في الناس أو نشبا

فالبيت الأول معيب لأنه كرر العزاء والصبر إذ معناهما واحد ولم يردا قافيةً ، وأما البيت الثاني فليس بمعيب لأن التكرير في النشب وهو قافية .

الإيغــالُ :

ومنها الإيغال وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ، كزيادة الحث على اتباع الرسل في قوله تعالى ﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون ﴾(١) وكزيادة المبالغة في قول الخنساء :

وإنّ صخراً لتأتمُّ الهــداةُ به   كأنهُ علمٌ في رأســه نارُ

وكتحقيق التشبيه في قول امرىء القيس :

حملتُ رُدينيّا كأنّ ســنانهُ   سنا لهبٍ لم يتصل بدُخانِ

فإن قوله لم يتصل بدخان هو الذي يحقق التشبيه الذي قبله .

التذييــل :

ومنها التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها لتوكيده بها ، والمراد باشتمالها على معناها إفادتها بفحواها لما هو مقصود منها ، وبهذا يمتاز التذييل عن التكرير ، لأن دلالة الثانية على معنى الأولى في التكرير بالمطابقة لا بالفحوى . والتذييل ضربان : ضرب يجرى مجرى المثل لاستقلاله عما قبله

---

(١) يس : ٢١

وعدم توقفه عليه، كقوله تعالى: ﴿ وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ﴾(١)، وقول النابغة الذبياني:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ ... على شَعَثٍ أيُّ الرجالِ المهذَّبُ

وضرب لا يجرى مجرى المثل لتوقفه على ما قبله، كقول ربيعة بن مقروم:

فدعَوْا نَزالِ فكنتُ أوّلَ نازلٍ ... وعَلامَ أركبُه إذا لم أنزلِ

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون، كل نفس ذائقة الموت ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون ﴾(٢) فقوله ﴿ أفإن مت فهم الخالدون ﴾ من الضرب الثانى، وقوله ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ من الضرب الأول.

وإذا وقع التذييل فى آخر الكلام صح أن يقال له إيغال أيضاً، وإذا لم يقع فى آخر الكلام قيل له تذييل لا إيغال، فهو أعم من الإيغال من هذه الناحية، كما أن الإيغال أعم منه من جهة أنه قد يكون بغير الجملة ولغير نكتة التوكيد، كما سبق فى الكلام عليه.

التكميل:

ومنها التكميل ويسمى الاحتراس أيضا، وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، كقوله تعالى ﴿ يأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ﴾(٣) دفع بقوله ﴿ أعزة على الكافرين ﴾ ما قد يتوهم من أن ذلتهم عن ضعف لا عن تواضع وإنما قال: ﴿ أذلة على المؤمنين ﴾ فعدّاها بعلى دون اللام لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم، ومنه قول طرفة:

فَسَقَى ديارَكِ غيرَ مُفسِدِها ... صوبُ الربيعِ ودِيمةٌ تَهْمِى

وكقول كعب بن سعد الغنوى:

حليمٌ إذا ما الحلمُ زَيَّنَ أهلَهُ ... مع الحلمِ فى عينِ العدوِّ مَهِيبُ

---

(١) الإسراء: ٨١ (٢) الأنبياء: ٣٥ (٣) المائدة: ٥٤

التتميم :

ومنها التتميم : وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول ونحوه لنكتة كالمبالغة ونحوها ، فهو أعم من الإيغال من جهة أنه لا يتقيد بآخر الكلام ، والإيغال أعم منه من جهة أنه لا يتقيد بأن يكون فضلة ، ومن التتميم قوله تعالى ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ﴾(١) إذا جعل الضمير فى قوله « على حبه » للطعام فيكون تتميما يقصد منه المبالغة فى مدحهم ، فإذا جعل الضمير لله تعالى لم يكن تتميما ، لأن معناه على هذا يدخل فى أصل المراد من الكلام ، إذ الإنفاق لا يمدح شرعا إلا إذا كان لله لا لرياء وسمعة ، ومنه أيضا قول زهير :

من يَلقَ يوماً على عِلاتِه هَرِماً ... يلقَ السماحةَ منه والنَّدى خُلُقاً

الاعتراض :

ومنها الاعتراض وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لغرض من الأغراض ، واتصال الكلامين بأن يكون ثانيهما بيانا للأول أو تأكيداً أو بدلا أو معطوفا عليه ، والاعتراض على هذا التعريف يباين الإيغال والتتميم ، ويشمل بعض صور التكميل والتذييل ؛ وله أغراض كثيرة كالتنزيه والتعظيم فى قوله تعالى ﴿ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ﴾(٢) وكالدعاء فى قول أبى الطيب :

وتحتقر الدُّنيا احتقارَ مُجرِّبٍ ... يرى كلَّ ما فيها وحاشاك فانيا

والواو فى قوله وحاشاك تسمى واو الاعتراض ، وهى غير واو العطف وواو الحال . وكالتنبيه فى قول الشاعر :

واعلم فعِلمُ المرءِ ينفعه ... أنْ سوفَ يأتى كلُّ ما قُدِرا

وهذه الفاء تسمى فاء الاعتراض أيضا .

وكتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد فى أمر علق بهما ، كقوله تعالى :

---

(١) الإنسان : ٨ (٢) النحل : ٥٧

﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير ﴾(١) وكالمطابقة مع الاستعطاف في قول أبي الطيب :

وخفوقُ قلبٍ لو رأيتِ لهيبه يا جنّتي لرأيت فيه جهنّما

وقد يأتي اعتراض في اعتراض كقوله تعالى ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، إنه لقرآن كريم ﴾(٢) فقوله « لو تعلمون » اعتراض في اعتراض ؛ لأنه اعترض به بين الصفة والموصوف ، واعترض بالجملتين بين القسم والمقسم عليه .

الاعتراض المعيب :

فإذا لم يكن الاعتراض لغرض وفائدة فهو على ضربين : أولهما ضرب يكون دخوله في الكلام كخروجه منه لا يكتسب به حسناً ولا قبحاً ، ومنه قول النابغة الذبياني :

يقولُ رجالٌ يجهلونَ خليقتي لعلّ زياداً لا أبا لكَ غافلُ

فقوله « لا أبا لك » اعتراض لا فائدة فيه ، ولا يفيد في البيت حسناً ولا قبحاً ، وقد وردت هذه اللفظة في موضع آخر فكان الاعتراض بها فائدة حسنة ، كقول أبي تمام :

* عتابكِ عني - لا أبا لكِ - واقصدي *

فإنه لما كره عتابها اعترض بين الأمر والمعطوف عليه بهذه اللفظة على طريق الذم . وثانيهما ضرب يؤثر نقصاً في الكلام ، وهو الذي يحدث تعقيداً فيه كقول بعضهم :

فقدْ والشكُّ بيّنَ لي عناءٌ بوشكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

يريد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشك عناء ، ففصل بين « قد » والفعل الداخلة عليه بقوله « والشك » ، وهو اعتراض رديء لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الأفعال ، وإنما يفصل بينهما بالقسم ، كما تقول « قد والله كان كذا » ، ثم

---

(١) لقمان : ١٤ (٢) الواقعة : ٧٥

فصل بين المبتدإ وخبره بقوله « بين لى » ، كما فصل بين الفعل وفاعله بخبر المبتدإ وهو قوله « عناء » ، وبهذا كله جاء معنى البيت كأنه صورة مشوهة، قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض ، وقد عدّ بعض ما فى هذا البيت من الاعتراض على مذهب من لا يشترط فى الاعتراض أن يكون جملة أو أكثر من جملة .

الإيجاز والإطناب النسبيان :

وقد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه أو قلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له فى أصل المعنى الذى يشتركان فى الدلالة عليه ، فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب وإن كان فى نفسه من المساواة أو الإيجاز بمعناها السابق فى أول الباب ، ويقال للأقل حروفا : إنه موجز وإن كان فى نفسه من المساواة أو الإطناب بمعناها السابق أيضا . ومن هذا قول أبى تمام :

يَصدُّ عن الدُّنيا إذا عَنَّ سُوددٌ ... ولو برزتْ فى زِىِّ عذراء ناهدِ

مع قول أبى سعيد المخزومى :

ولست بنظّارٍ إلى جانب الغِنَى ... إذا كانت العلياءُ فى جانب الفقر

فإن أبا تمام قد جمع فى الشطر الأول من بيته ما جمعه المخزومى فى بيته كله . ومنه أيضا قول الشمّاخ :

إذا ما رايةٌ رُفعتْ لمجدٍ ... تلقّاها عرَابةُ باليمين

مع قول بشر بن أبى خازم :

إذا ما المكرماتُ رُفعنَ يوماً ... وقصّر مبتغوها عن مَداها

وضاقتْ أذرُعُ المثرينَ عنها ... سما أوْسٌ إليها فاحتواهَا

ويقرب منه قوله تعالى ﴿لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون﴾[1] مع قول السموءل :

وننكر إنْ شئنا على الناس قولهم ... ولا ينكرونَ القولَ حين نقولُ

وإنما كان هذا قريباً منه ولم يكن منه ؛ لأن الآية والبيت لم يتساويا تماما فى

---

(١) الأنبياء : ٢٣

أصل المعنى ، لأن ما فى الآية يشمل كل فعل ، فيدخل فيه القول لأنه فعل أيضا ، أما البيت فخاص بالقول وحده .

الاطناب فى الحروف :

وقد يكون الإطناب بزيادة حرف على أصل المعنى لغرض من الأغراض ، ومن هذا زيادة أن بعد لما ، كما فى قوله تعالى ﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا ، قال ألم أقل لكم إنى أعلم من الله ما لا تعلمون ﴾(1) فزيادة أن فيه للدلالة على أن الفعل بعدها لم يكن على الفور بل كان فيه تراخ وبطء ، وكذلك قوله ﴿ فلما أن أراد أن يبطش بالذى هو عدو لهما قال يا موسى أتريد أن تقتلنى كما قتلت نفسا بالأمس إن تريد إلا أن تكون جبارا فى الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين ﴾(2) زيد فيه « أن » بعد « لما » للدلالة على أنه لم يسارع إلى قتل الثانى كما سارع إلى قتل الأول .

ومنه أيضا زيادة « ما » بعد « إذا » كما فى قوله تعالى ﴿ والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾(3) . وقول بشار :

إذا ما غضبنا غضبة مضرية

هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

فزيادة ما فيهما للدلالة على قلة حدوث الفعل الذى بعدها ، فهى تشير فى الآية إلى أن المؤمنين لا يغضبون إلا قليلا ، وتشير فى البيت إلى أن قومه لا يغضبون إلا حين يوجب الحزم أن يغضبوا .

وهكذا الشأن فى كل الأحرف التى يسميها النحويون أحرف زيادة ، ويغفلون عن دلالتها فى الكلام على هذه الدقائق والرموز ، لأنها ليست من شأنهم ، وإنما هى من شأن الباحثين فى علم المعانى ، لأنه هو الذى يعنى بأمثالها .

وهذا آخر ما أردنا ذكره فى هذا العلم .

— تم بحمد الله —

---

(1) يوسف : ٦ (2) القصص : ١٩ (3) الشورى : ٣٧

ترجمة المؤلف بقلم ابنه

- وُلدَ رحمه الله عام ١٣١٣ هـ ، ١٨٩٤ م بقرية «كفر الجباء» مركز أجا محافظة الدقهلية . توفى والده وهو فى عامه الأول ، ولما لم يكن له أشقاء أو أعمام أشرفت والدته على تربيته ، فأرسلته إلى الكتاب ، المدرسة الإلزامية بالقرية حيث تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، ثم رحل إلى مدينة طنطا الالتحاق بالمرحلة الابتدائية فى المدارس الأزهرية . وقد ظهر نبوغه مبكراً فقطع المرحلة الابتدائية فى سنتين بدلا من أربع سنوات، فكان ينجح فى العام الدراسى فى الدور الأول ويدخل امتحان العام الدراسى التالى فى الدور الثانى ، وكان فى كل ذلك الأول على أقرانه دائما .
- تخرج بالجامع الأحمدى عام ١٣٣٦ هـ وحصل على العالمية وكان أول دفعته .
- ظهرت عليه ملكة التأليف مبكراً ، فكان يقوم بوضع شروح لبعض كتب التراث المقورة ، أو يبسطها فى لغة عصرية .
- بدأ بالتدريس بالجامع الأحمدى بطنطا فى ١٣٦٨ هـ ثم انتقل أستاذاً بكلية اللغة العربية إحدى كليات الجامع الأزهر .
- شارك بكتابة مئات المقالات فى كبرى الجرائد والمجلات الثقافية والعلمية مثل مجلة الرسالة والأزهر والسياسة الأسبوعية وغيرها ، وكانت له معارك أدبية وعلمية مع معاصرية من الأدباء والمفكرين والمشايخ رحمهم الله .
- ألف رحمه الله أكثر من ستين مؤلفاً حازت قبولاً وانتشاراً فى العالم العربى والإسلامى أغلبها إسلامى أو أدبى ومن أشهرها :

— لماذا أنا مسلم ؟
— توجيهات نبوية
— القرآن والحكم الاستعمارى
— النظم الفنى فى القرآن
— فى ميدان الاجتهاد
— بغية الإيضاح (٤ أجزاء)

- القضايا الكبرى فى الإسلام
- المجددون فى الإسلام
- قضية مجاهد فى الإصلاح
- تاريخ الإصلاح فى الأزهر
- الكميت بن زيد
- النحو الجديد
- الميراث فى الشريعة الإسلامية
- تهذيب علم المنطق

وغيرها وغيرها ...

• لما اشتد عليه المرض أهدى مكتبته الضخمة لجامعة الأزهر ، وكذلك بعض المؤلفات التى لم يسعفه الوقت لنشرها .

• توفى رحمه الله فى الثالث عشر من مايو ١٩٦٦ م عن عمر يناهز السبعين عاماً .

• اعترافاً من الدولة بجهوده فى خدمة العلم والإسلام أطلقت اسمه على أحد شوارع مدينة نصر بالقاهرة . ومنح وسام الدولة للعلوم والفنون .

لواء / وهب عبد المتعال الصعيدى

جمادى الثانى ١٤١١ هـ ديسمبر ١٩٩٠ م

فهارس الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

(تابع) فهرس الآيات القرآنية

(تابع) فهرس الآيات القرآنية

(تابع) فهرس الآيات القرآنية

الأحاديث الشريفة والآثار

ص ٤ قول علي رضى الله عنه « السفر ميزان القوم » .

ص ٧ حديث « إن من البيان لسحراً » .

ص ١٥ حديث « اللهم بارك لهم في بعضها ... » .

ص ٢٣ حديث : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم » .

ص ٦٦ حديث عائشة رضى الله عنها : « كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فما رأيت منه ولا رأى مني » .

الأمثــال

ص ٤ ولدك من دمّى عقبيك .

من يسمع يخل .

إذا نزل الحول استكشف النقص .

الحاكم ميزان الله فى الأرض .

قول أنوشروان : لا يكن عندك لعمل البرّ غاية فى الكثرة، ولا لعمل

الإثم غاية فى القلة .

لا يشحذ امرؤ منكم سيفه حتى يشحذ عقله .

ص ٤٦ إن البلاء موكل بالمنطق — إن غداً لناظره قريب — إنما هو الفجر

أو البحر — إن المناكح خيرها الابكار .

ص ٦٧ من طابت سريرته حمد الناس سيرته .

فهرس الأبيات الشعرية

(تابع) الأبيات الشعرية

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
الحى عبدك	عصا كا	—	٦٠
فلما خشيت	مالـكا	السلولى	١١٦

(اللام)

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
إذا كان الجراد	البخيل	—	٩
وفرع يزين المتن	المتعشكل	امرؤ القيس	١٢
غدائره	ومرسل	»	١٢
فلست بآتيه	فضل	النجاشى	١٧
الحمد لله	الجول	أبو النجم	١٨
وأقسمت	والقمل	زهير	١٩
ليس إلاك	مسئول	—	٢٠
غدائرة	مرسل	امرؤ القيس	٢٠
فاليوم	واغل	امرؤ القيس	٢١
أقل	صل	المتنبى	٢٢
أحل	للمعانى	ديك الجن	٢٢
وما ناكح	سبيل	الحريرى	٢٣
وإذا يليعة	فاجهل	عنترة	٢٥
ظعنوا	لبيد	—	٢٥
وان شفائى	معوّل	امرؤ القيس	٢٥
قفانبك	فحومل	» »	٢٧
إن لم تنيلوه	الغافل	» »	٣١
يطلب	السائل	» »	٣١
يا من رأى	القائل	» »	٣١
عينى على	السائل	» »	٣١

(تابع) الأبيات الشعرية

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
ولا تلوموا	شاغلُ	امرؤ القيس	٣١
أو كنتم	قابل	«	٣١
يا إخوتى	عاجل	أبو العتاهية	٣١
إن محلا	مهلا	الأعشى	٤٧ ، ٦٦
هل الجود	صقيل	ـــ	٥٠
نقل فؤادك	الأول	أبو تمام	٥٠
لك القلم	المفاصل	ـــ	٥٢
قال لى	طويل	ـــ	٦٥، ١١٢
قد طلبنا	مثلا	البحترى	٦٩
ولم أمدح	مالا	ذو الرمة	٦٩
إن الذى	وأطول	الفرزدق	٧٢
اذا قبح	الجيلا	الخنساء	٧٦
بنو مطر	أشبل	مروان بن أبى حفصة	٧٧
إذا سئمت	شمالا	ـــ	٨٠
أعندى	سائل	أبو العلاء	٨٥
فيا وطنى	البال	أبو العلاء	١٠١
تنام عينى	لم يحل	ـــ	١٠٩
زعم العواذل	لا تنجلى	ـــ	١١٢
أيقتلنى	أغوال	امرؤ القيس	١١٥
فاشرب	محلالا	أبو الصلت الثقفى	١١٥
فجئت	المتفضل	امرؤ القيس	١١٥
متى أرى	السرابيل	حندج بن حندج المرى	١١٥
لا تأخذنى	الاقاويل	كعب بن زهير	١١٦

(تابع) الابيات الشعرية

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
وأنت الذى	يلوم	أمامة الخثعمية	٤٠ ، ٦٠
فالق	مستقيم	أبو نواس	٣٤
هذا ابن	العلم	الفرزذق	٤٣ ، ٦٣
أيها الرائحان	شميا	أبو نواس	٤٣
أو كلما	يتوسم	طريف بن تميم	٥٧
هناء	تبسما	—	٦٠
وكم ذدت	العظم	البحترى	٦٨
ولقد نهزت	اساموا	أبو نواس	٧٢
وبلغت	أثام	أبو نواس	٧٢
هذا أبو الصقر	والسلم	ابن الرومى	٧٣
ولله صعلوك	مقدما	حاتم الطائى	٧٣
فى طلبات	مغنما	« «	٧٤
إذا مارأى	صمما	« «	٧٤
ترى رمحه	مخذما	« «	٧٤
وأحناء	مسوما	« «	٧٤
فذلك	مذمما	« «	٧٤
قومى	سهمى	الحارث بن وعلة	٧٧
سعدت	الأيام	—	٨٣
سلام	السلام	—	٨٤
غيرى جنى	المتندم	—	٩١
ولو دامت	دوام	أبو العلاء	١٠٢
كيف أصبحت	الكريم	—	١٠٤

كتب للمؤلف صدرت عن مكتبة الآداب

- لماذا أنا مسلم ؟
- النظم الفني في القرآن
- توجيهات نبوية
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٤ أجزاء)
- المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر الهجري
- القضايا الكبرى في الإسلام
- البلاغة العالية
- الميراث في الشريعة الإسلامية
- القرآن والحكم الاستعماري
- شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
- تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب
- الكميت بن زيد

كتب تراث وكتب إسلامية صدرت عن مكتبة الآداب

- الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم د . عبد الجواد الطيب
- نهج البردة لأمير الشعراء أحمد شوقي شرح شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري
- قاموس المصطلحات الإسلامية عبد الرحيم الجمل و د. عبد الحميد شيحة
- مسند الإمام أبي حنيفة
- وصية الإمام أبي حنيفة
- مختصر صحيح البخاري لابن أبي جمرة الأزدي ، شرح العلامة الشرنوبي
- الصداقة والصديق لأبي حيان التوحيدي
- المصباح في المعاني والبيان والبديع لابن الناظم تحقيق د . حسني عبد الجليل
- نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز لرفاعة الطهطاوي

ـــ مختصر الشمائل المحمدية للإمام الترمذى
ـــ أعلام النبوة للإمام أبى الحسن البصرى الماوردى
ـــ تفسير المعوذات الثلاث للدكتور عبد الجواد الطيب
ـــ تفسير الفاتحة للامام محمد عبده
ـــ خصائص على بن أبى طالب للإمام النسائى
ـــ المسيح عيسى ابن مريم للحافظ ابن كثير
ـــ ألفية ابن مالك فى النحو والصرف
ـــ كليلة ودمنة لابن المقفع
ـــ فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب لابن المرزبان
ـــ ديوان مجنون ليلى لأبى بكر الوالبى
ـــ الإكسير فى علم التفسير للامام الطوفى
ـــ شرح التبريزى لقصيدة بانت سعاد تحقيق عبد الرحيم الجمل
ـــ الأدب المفرد للامام البخارى
ـــ لامية العرب للشنفرى
ـــ مع القرآن للشيخ الباقورى
ـــ الأنموذج فى النحو للعلامة الزمخشرى
ـــ موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى
٨ أجزاء تأليف د . محمود رزق سليم
ـــ رحمة الله للعالمين تأليف محمد حسن عبد الله
ـــ مائة حديث وحديث من أحاديث خاتم المرسلين تأليف محمود خاطر
ـــ عذراء البصرة رابعة العدوية . ابراهيم الإبيارى
ـــ تاريخ المسلمين فى شبه القارة الهندية وحضارتهم د . محمد الساداتى
ـــ الشيخ محمد إلياس حياته ومنهجه فى الدعوة . عبد الخالق بيرزادة
ـــ تراث الإسلام زكى محمد حسن وآخرون
ـــ عقيدة المسلم
ـــ روح الإسلام تأليف السيد أمير على
ـــ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس تحقيق د . محمد محمد حسين
ـــ البردة للإمام البوصيرى شرح شيخ الأزهر الشيخ الباجورى

فهرست الكتاب

(تابع) فهرس الكتاب

رقم الإيداع ١٥٥١/١٩٩١
I.S.B.N. 477-241-022-2 الترقيم الدولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

ص
٣٠٠